مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية

إصدار عام 2019

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية

إصدار عام 2019

الأمم المتحدة
جنيف، 2019

2019، الأمم المتحدة ©

جميع الحقوق محفوظة

ينبغي أن ترسل طلبات إعادة طبع مقاطع أو استنساخها إلى مركز حقوق النشر والتأليف (Copyright Clearance Center)، على الموقع الشبكي: copyright.com.

وينبغي توجيه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى:

United Nations Publications
East 42nd Street 300
New York, New York 10017
United States of America
Email: publications@un.org
Website: un.org/publication

وليس في التسميات المستخدمة في هذا العمل، ولا في طريقة عرض المادة الواردة في أي خريطة فيه ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

منشور من منشورات الأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

UNCTAD/DITC/TAB/2019/5

eISBN 978-92-1-004203-1

المحتويات

مقدمة v

ألف - التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية 1

باء - الحواجز التقنية التي تعترض التجارة 13

جيم - الفحص السابق للشحن، والإجراءات الرسمية الأخرى 21

دال - التدابير الطارئة لحماية التجارة 23

هاء - التدابير المتعلقة بالترخيص غير التلقائي، والحصص، والمحظورات، وتدابير التحكّم في الكميات، والتدابير التقييدية الأخرى، خلاف التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية أو التدابير المتصلة بالحواجز التقنية أمام التجارة 29

واو - تدابير التحكّم في الأسعار، بما في ذلك الضرائب والأعباء الإضافية 41

زاي - التدابير المالية 47

حاء - التدابير المؤثرة على المنافسة 51

طاء - تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة 53

ياء - القيود على التوزيع 55

كاف - القيود على خدمات ما بعد البيع 57

لام - الإعانات وأشكال الدعم الأخرى 59

ميم - القيود على المشتريات الحكومية 67

نون - الملكية الفكرية 85

سين- قواعد المنشأ 91

عين - التدابير المتصلة بالتصدير 103

تنويه

اشترك في وضع التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية العديد من الموظفين في عدة منظمات دولية تشكل فريق الدعم المتعدد الوكالات. ويتشكل فريق الدعم المتعدد الوكالات من المنظمات التالية:

- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
- مركز التجارة الدولية
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
- البنك الدولي
- منظمة التجارة العالمية

وساهم في وضع التصنيف خبراء عديدون. وتولّى الأونكتاد تنسيق العمل. والنتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التصنيف هي للمؤلفين، ولا تعبّر بالضرورة عن آراء فريق الدعم المتعدد الوكالات، أو موظفيه، أو الدول الأعضاء.

مقدمة

ما هي التدابير غير التعريفية، وما هي الحاجة لوجود تصنيف؟

تُعرَّف التدابير غير التعريفية بشكل عام بأنها "تدابير سياساتية تختلف عن التعريفات الجمركية العادية التي قد يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية في السلع، من حيث تغيير الكميات المتجر بها أو أسعارها أو تغيير الكميات والأسعار معاً".[1] ونظراً إلى أن هذا التعريف واسع النطاق، وجب وضع تصنيف مفصَّل يكفل تحديد مختلف أشكال التدابير غير التعريفية والتمييز فيما بينها على نحو أفضل.

وضع التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية، إصدار عام 2012

تصنيف التدابير غير التعريفية المعروض في هذه الوثيقة هو بمثابة سلسلة قوائم تشمل جميع التدابير التي تُعتبر وثيقة الصلة بالوضع الراهن في مجال التجارة الدولية. ويرتكز على تصنيف سابق وضعه الأونكتاد ويُعرف باسم نظام ترميز تدابير الضوابط التجارية، وقد شاركت في إعداده عدة منظمات دولية تشكل فريق الدعم المتعدد الوكالات. وشُكِّل هذا الفريق لدعم فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد في عام 2006. وثقِّح المقترح النهائي، الذي أعده فريق الدعم المتعدد الوكالات، من قِبل الأونكتاد وجميع الشُعب ذات الصلة التابعة لأمانة منظمة التجارة العالمية. واختُبر ميدانياً من قِبل مركز التجارة الدولية والأونكتاد لغرض جمع البيانات. ويشكل إصدار عام 2012 ثمرة الأعمال التي اضطُلع بها بخصوص التصنيف. ويبقى التصنيف قابلاً للتطوير وينبغي تكييفه حسب واقع التجارة الدولية واحتياجات جمع البيانات.

> يتألف فريق الدعم المتعدد الوكالات الذي ناقش هذا التصنيف واقترحه من المنظمات التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

تنقيح التصنيف الذي تمخّض عن إصدار عام 2019: التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية

انكبّ فريق الدعم المتعدد الوكالات خلال الفترة من 2015 إلى 2018 على تعديل إصدار عام 2012 في محاولة للتصدي لأوجه التعقيد المتزايد في التجارة الدولية، وذلك بمشاركة خبراء آخرين ومسؤولين حكوميين.

(1) UNCTAD, 2010, Non-tariff Measures: Evidence from Selected Developing Countries and Future Research Agenda (United Nations publication, New York and Geneva), p. 99.

ونقّح الفريق الفصول من "ألف" إلى "طاء"، والفصل "عين"، وعمل على توضيح تعريف التدابير ضمن الفصول من "ياء" إلى "سين" وعلى تفصيل قوائم التدابير في الفصول المذكورة التي لم ترد بها قوائم مصنَّفة. وأنشأ فريق الدعم المتعدد الوكالات ستة أفرقة عاملة مفتوحة باب العضوية لتناول المواضيع التالية:

(أ) القضايا العامة: الفصول من "ألف" إلى "طاء"، والفصل "عين"؛ فريق عامل يرأسه الأونكتاد؛

(ب) القيود على خدمات ما بعد البيع والقيود على التوزيع: الفصلان "ياء" و"كاف"؛ فريق عامل يرأسه البنك الدولي؛

(ج) الإعانات: الفصل "لام"؛ فريق عامل ترأسه منظمة التجارة العالمية؛

(د) المشتريات الحكومية: الفصل "ميم"؛ فريق عامل ترأسه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(هـ) الملكية الفكرية: الفصل "نون"؛ فريق عامل يرأسه الأونكتاد؛

(و) قواعد المنشأ: الفصل "سين"؛ فريق عامل يرأسه مركز التجارة الدولية.

وتفاعلت هذه الأفرقة بشكل منتظم وقدمت تقارير سنوية عن التقدم المحرز في أعمالها إلى جمهور أوسع خلال أسبوع التدابير غير التعريفية الذي نظمه الأونكتاد واجتماع فريق الدعم المتعدد الوكالات، فضلاً عن عدة اجتماعات أخرى بشأن التجارة والهيئات التنظيمية. واعتُمد التصنيف بصيغته المنقَّحة من قِبل جميع الأفرقة العاملة في 2019/2018.

وتزامن العمل على الفصل المتعلق بالمشتريات الحكومية مع جهود منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الرامية إلى وضع مجموعة قوائم بالتدابير التي تؤثر في المشتريات الحكومية كجزء من برنامج عمل المنظمة[2]. ونظراً للقواسم المشتركة بين مشاريع فريق الدعم المتعدد الوكالات ومشاريع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بوضع تصنيف خاص بالمشتريات الحكومية، عمل الفريقان معاً بشكل وثيق من أجل وضع مجموعة قوائم بالتدابير الخاصة بالمشتريات الحكومية. وأسهمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الفصل المتعلق بالملكية الفكرية، في حين أسهمت منظمة الجمارك العالمية في الفصل المتعلق بقواعد المنشأ.

إقرار التصنيف الدولي من قبل اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة

في كانون الأول/ديسمبر 2019، أقرّ فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية، ولجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية، في تقرير مشترك (E/CN.3/2019/11)، التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية. وفي آذار/مارس 2019،

(2) J Gourdon, V Bastien and L Folliot-Lalliot, 2017, OECD taxonomy of measures affecting trade in government procurement processes, OECD Trade Policy Papers, No. 198 (OECD Publishing, Paris).

أقرّت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة التصنيف لجمع البيانات في جميع البلدان والإبلاغ عن بيانات التدابير غير الجمركية القابلة للمقارنة دولياً.

هيكل التصنيف

يحتوي هذا التصنيف على تدابير تقنية، كالتدابير الصحية وتدابير حماية البيئة، وتدابير أخرى دُرج على استخدامها كأدوات للسياسة التجارية، مثل الحصص، أو ومراقبة الأسعار، أو القيود على الصادرات، أو التدابير الطارئة المتعلقة بحماية التجارة، بالإضافة إلى تدابير أخرى داخلية مثل المنافسة، أو تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، أو المشتريات الحكومية، أو القيود على التوزيع.

وليس في هذا التصنيف الحكم على مشروعية أي شكل من أشكال التدخل التي تُمارَس على صعيد السياسات العامة في مجال التجارة الدولية أو على مدى ملاءمة هذا الشكل أو ضرورته أو ما ينطوي عليه من تمييز. ويُسلّم التصنيف بوجود هذا التدخل على صعيد السياسات العامة، ويرمي إلى تنظيم المعلومات في شكل قاعدة بيانات. فالمعلومات التي تتسم بالشفافية والمصداقية والتي تكون قابلة للمقارنة يمكن أن تسهم في فهم الظاهرة وأن تساعد المصدِّرين في جميع أنحاء العالم على الوصول إلى المعلومات، كما هو الحال فيما يتعلق بالتعريفات. وتَلزَم أيضاً المعلومات الشفافة في أي مفاوضات قد تؤدي إلى تحقيق الاتساق والاعتراف المتبادل، ومن ثم فإنها تدعم التجارة.

ويرسم التصنيف الدولي هيكلاً يتألف من أصول وفروع، حيث تُقسَّم التدابير إلى فصول، بحسب نطاقها و/أو تصميمها. وبعد ذلك يُقسَّم كل فصل إلى عدة مجموعات فرعية بما يسمح بإيراد تصنيف أدق للقواعد التنظيمية ذات التأثير على التجارة. ويضم التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية 16 فصلاً (من "ألف" إلى "عين")، ويُقسَّم كل فصل إلى مجموعات ذات عمق يصل إلى ثلاثة مستويات (ذات أرقام من خانة واحدة أو خانتين أو ثلاث خانات، وتتبع نفس المنطق المستخدم في النظام المنسق لتصنيف المنتجات). وعلاوةً على ذلك، ترد التدابير مصنَّفة حسب أرقام في كل مجموعة فرعية؛ ويُخصَّص الرقم 9 لجميع الحالات غير المشمولة في تلك المجموعة الفرعية. ورغم أن مستوى تصنيف البيانات يصل في بضعة فصول إلى أرقام من ثلاث خانات، يقف مستوى التصنيف في معظم الفصول عند أرقام من خانتين. وتعكس جميع الفصول، الواردة في الجدول التالي، متطلبات البلد المستورد بشأن وارداته، باستثناء التدابير المفروضة على صادرات البلد المصدِّر (الفصل "عين").

تصنيف التدابير غير التعريفية بحسب الفصل

الفصل "ألف": يتناول التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. ويجمع هذا الفصل تدابير مثل القيود المفروضة على بعض المواد، والتي تهدف إلى ضمان سلامة الأغذية ومنع تفشي الأمراض أو الآفات. ويتضمن الفصل "ألف" أيضاً جميع تدابير تقييم مدى الامتثال المتصلة بسلامة الأغذية، مثل منح الشهادات، والاختبار والفحص، والحجر الصحي.

الفصل "باء": يضم مجموعة من التدابير التقنية، التي يُطلق عليها أيضاً الحواجز التقنية أمام التجارة. ويشرح الفصل التدابير المتعلقة بمواصفات المنتجات، من قبيل المواصفات التقنية، وشروط الجودة؛ والعمليات ذات الصلة وطرائق الإنتاج؛ والتدابير الأخرى، من قبيل التوسيم والتعبئة، المتعلقة بحماية البيئة، وسلامة المستهلك، والأمن القومي. وكما هو الأمر في حالة التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، يتضمن الفصل "باء" أيضاً جميع تدابير تقييم مدى الامتثال المتصلة بالاشتراطات التقنية، مثل منح الشهادات والاختبار، والفحص.

الفصل "جيم": وهو الفصل الأخير في الجزء المتعلق بالتدابير التقنية، يصنِّف التدابير المتصلة بإجراءات التفتيش قبل الشحن والإجراءات الرسمية الجمركية الأخرى.

الفصل "دال": يُجمِّع التدابير الطارئة، أي التدابير التي تُنفذ لمواجهة الآثار السلبية للواردات في سوق البلد المستورد، بما في ذلك التدابير الهادفة إلى التصدي لممارسات غير مشروعة تتعلق بالتجارة الخارجية. وهي تشتمل على تدابير مكافحة الإغراق، والتدابير التعويضية، وتدابير الحماية.

الفصلان "هاء" و"واو": يشملان مجموعة التدابير "الشاقة" المستخدَمة تقليدياً في السياسة التجارية. ويتضمن الفصل "هاء" تدابير الترخيص، والحصص، والتدابير الأخرى المتعلقة بالتحكّم في الكميات، بما في ذلك الحصص التعريفية. ويتضمّن الفصل "واو" قائمة بتدابير مراقبة الأسعار التي تُنفَّذ للتحكّم في أسعار السلع المستوردة أو للتأثير عليها. ومن الأمثلة على ذلك التدابير التي تهدف إلى دعم السعر المحلي لمنتجات معينة عندما تكون أسعار استيراد هذه السلع أقل؛ أو إلى تحديد السعر المحلي لمنتجات معينة بسبب تقلب الأسعار في الأسواق المحلية، أو بسبب عدم استقرار الأسعار في سوق خارجية، أو إلى زيادة الإيرادات الضريبية أو المحافظة على مستواها. وتشمل هذه الفئة أيضاً تدابير أخرى غير التدابير التعريفية تزيد تكاليف الواردات بطريقة مماثلة (تدابير شبه تعريفية).

الفصل "زاي": يتضمَّن هذا الفصل قائمة بالتدابير المالية. ويشير إلى التدابير التي تقيّد مدفوعات الواردات، مثلاً عند تنظيم عملية الحصول على النقد الأجنبي وتنظيم تكلفته. وهو يشمل أيضاً التدابير التي تقيِّد شروط الدفع.

الفصل "حاء": يشتمل على التدابير التي تؤثر على المنافسة، أي التدابير التي تمنح أفضليات أو امتيازات حصرية أو خاصة لمجموعة محدودة واحدة أو أكثر من الجهات الاقتصادية الفاعِلة. وتشير هذه التدابير بصورة رئيسية إلى التدابير الاحتكارية، مثل التجارة الحكومية، أو وكالات الاستيراد الوحيدة، أو واجب منح عقود التأمين أو النقل لمؤسسات وطنية دون سواها.

الفصل "طاء": يتناول هذا الفصل تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وهو يجمِّع التدابير التي تقيّد الاستثمار من خلال أحكام تشترط محتوى محلياً معيناً أو تقضي بأن يكون الاستثمار متصلاً بالتصدير لتحقيق الموازنة مع الواردات.

الفصلان "ياء" و"كاف": يتناول هاذان الفصلان الطريقة التي تُسوَّق بها المنتجات، أو الخدمات المرتبطة بالمنتجات، بعد استيرادها. وتُعد هذه التدابير غير تعريفية لأنها قد تؤثر على القرار المتعلق باستيراد هذه

المنتجات أو الخدمات. ويشرح الفصل "ياء"، المتعلق بقيود التوزيع، التدابير التقييدية المتعلقة بالتوزيع الداخلي للمنتجات المستوردة. ويتناول الفصل "كاف" القيود المفروضة على خدمات ما بعد البيع، والتي تشمل، مثلاً، القيود على تقديم الخدمات المساعِدة.

الواردات	التدابير التقنية	ألف	التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية
		باء	الحواجز التقنية أمام التجارة
		جيم	التفتيش قبل الشحن والإجراءات الرسمية الأخرى
	التدابير غير التقنية	دال	التدابير الطارئة لحماية التجارة
		هاء	نظام الترخيص غير التلقائي بالاستيراد، والحصص، والمحظورات، والتحكّم في الكميات، وسائر التدابير التقييدية المتخذة لأسباب أخرى لا تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية أو بالحواجز التقنية أمام التجارة
		واو	تدابير مراقبة الأسعار، بما في ذلك الضرائب والأعباء الإضافية
		زاي	التدابير المالية
		حاء	التدابير المؤثرة على المنافسة
		طاء	تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة
		ياء	القيود على التوزيع
		كاف	القيود على خدمات ما بعد البيع
		لام	الإعانات وأشكال الدعم الأخرى
		ميم	القيود على المشتريات الحكومية
		نون	الملكية الفكرية
		سين	قواعد المنشأ
الصادرات		عين	التدابير المتصلة بالصادرات

الفصل "لام": يتضمن هذا الفصل التدابير المتعلقة بالإعانات التي تؤثر على التجارة.

الفصل "ميم": يتناول هذا الفصل تدابير تقييد المشتريات الحكومية، ويشرح القيود التي قد يواجهها أصحاب العطاءات عند محاولة بيع منتجاتهم إلى حكومة أجنبية.

الفصل "نون": يُجمِّع هذا الفصل القيود المتعلقة بتدابير الملكية الفكرية وبحقوق الملكية الفكرية.

الفصل "سين": يتعلق هذا الفصل بقواعد المنشأ، وهو يُجمِّع التدابير التي تقيد مَنشأ المنتجات أو العناصر الداخلة فيها.

الفصل "عين": وهو الفصل الأخير، ويتعلق بتدابير التصدير. ويجمع التدابير التي يطبقها أي بلد على صادراته، وتشمل ضرائب التصدير، وحصص التصدير، ومنع التصدير.

ويتضمن استعراض التصنيف هذا تعريفاً لكل تدبير من التدابير المدرجة، ويقدم أمثلة مفيدة في معظم الحالات من أجل مزيد من التوضيح.

ألف

ألف- التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية

هي التدابير التي تُطبق لحماية حياة البشر أو الحيوانات من المخاطر الناشئة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم أو الكائنات المسببة للأمراض، الموجودة في غذاء البشر أو الحيوانات؛ ولحماية حياة البشر من الأمراض المنقولة بالنباتات أو الحيوانات؛ ولحماية حياة الحيوانات أو النباتات من الآفات أو الأمراض أو الكائنات المسببة للأمراض؛ ولمنع أو تضييق نطاق الضرر الذي يلحق ببلد ما بسبب وفود الآفات أو استقرارها أو انتشارها؛ ولحماية التنوع البيولوجي. وتشتمل هذه المجموعة على التدابير المتخذة لحماية حياة الأسماك والحيوانات البرية، وكذلك الغابات والنباتات البرية.

أما التدابير الأخرى غير التدابير المعرّفة أعلاه، والتي تهدف إل حماية البيئة، أو حماية مصالح المستهلكين، أو رعاية الحيوانات، فهي غير مشمولة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

وتشكل التدابير المصنَّفة في المجموعات الفرعية من "ألف"1 إلى "ألف"6 قواعد تنظيمية تقنية، بينما تشكل التدابير المصنفة في المجموعة الفرعية "ألف"8 إجراءات لتقييم مدى امتثال التدابير لتلك القواعد التنظيمية.

"ألف"1 حظر/تقييد الواردات لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية

تُصنَّف تحت هذا العنوان المحظورات و/أو القيود المتعلقة بالمنتجات النهائية التي يُعتزم استيرادها. وتتضمن المجموعة الفرعية "ألف"2، الواردة أدناه، تصنيف القيود المتعلقة بالحدود المسموح بها من المخلفات أو القيود المفروضة على استخدام مواد معينة موجودة في المنتجات النهائية.

"ألف"11 المحظورات لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية

حظر واردات يمكن أن تنطوي على مخاطر صحية أو مخاطر الصحة النباتية، كحظر المنتجات المتأتية من بلدان أو مناطق متضررة من أمراض معدية أو سارية، أو حظر منتجات يمكن أن تكون سامة للمستهلكين أو مسببة للتسمم. والتدابير المدرجة في هذه الفئة عادة ما يغلب عليها الطابع المخصص والمحدد زمنياً.

أمثلة: *تُحظر واردات الدواجن من مناطق متأثرة بأنفلونزا الطيور، أو واردات الماشية من بلدان متأثرة بمرض القدم والفم. وتُحظر أيضاً واردات أنواع معينة من الأسماك يمكن أن تكون سامة أو مسببة للتسمم.*

"ألف"21 القيود الجغرافية على الأهلية

حظر واردات منتجات معينة من بلدان أو مناطق معينة بسبب الافتقار إلى أدلة على توافر شروط الأمان الكافية التي تكفل تجنب المخاطر الصحية ومخاطر الصحة النباتية: يُفرض الحظر تلقائياً إلى أن يُثبت البلد المعني أنه اتخذ تدابير صحية وتدابير صحة نباتية تُعتبر مقبولة وكفيلة بتوفير مستوى معيّن من الحماية من المخاطر. وتُدرج البلدان المؤهلة في "قائمة إيجابية". وتُحظر الواردات المتأتية من بلدان أخرى. وقد تشمل القائمة منشآت الإنتاج المرخَّصة داخل البلد المؤهَّل.

مثال: *تُحظر واردات منتجات الألبان من البلدان التي لم تثبت وجود أوضاع صحية مُرضية بها.*

"ألف"31 النهج العام

هو نهج يجمع بين اثنين أو أكثر من التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية المستقلة المتعلقة بالمنتَج نفسه: فالتدابير المجمَّعة يمكن أن تتألف من أي عدد من التدابير المترابطة ومن متطلبات تقييم الامتثال، التي تُطبق في جميع مراحل الإنتاج.

مثال: *ينص أي برنامج للواردات على حِزمة من التدابير تحدد بالتفصيل موقع الإنتاج المحدد الخالي من الآفات، ومبيدات الآفات التي ستُستخدَم، وتقنيات الحصاد، فضلاً عن طرق التبخير بعد الحصاد، بالإضافة إلى متطلبات الفحص في نقطة الدخول: متطلبات تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة.*

"ألف"41 اشتراط الإذن المحدد المطلوب لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية من أجل استيراد منتجات معينة

هو اشتراط يُلزم المستورد بالحصول على إذن أو تصريح أو موافقة أو ترخيص من وكالة حكومية مختصة لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، قبل إتمام عملية الاستيراد.

مثال: *يُشترط الحصول من وزارة الصحة على إذن باستيراد حليب الرضع.*

ألف

"ألف"51 اشتراط حصول المستوردين على إذن لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية

الاشتراط الذي يُلزم المستوردين (الشركة المستوردة) بأن يكونوا معتمَدين ومسجَّلين وبأن يحصلوا على تصريح أو ترخيص أو أي شكل آخر من أشكال الموافقة قبل أن يمكنهم الاضطلاع بأي أعمال تجارية تتعلق باستيراد منتجات معينة. ولكي يحصل المستوردون على هذه الموافقة، قد يتعين عليهم الامتثال لاشتراطات معينة، وتقديم مستندات، ودفع رسوم التسجيل. وينطبق هذا على الحالات التي يُشترَط فيها تسجيل أو اعتماد المنشآت التي تنتج منتجات معينة. ولا يرتبط شرط الحصول على الإذن بكل شحنة، وإنما ينطبق على المستوردين الذين يرغبون في ممارسة نشاط استيراد منتجات معينة بصورة قانونية.

مثال: *ينبغي تسجيل مستوردي مواد غذائية معينة لدى وزارة الصحة.*

"ألف"91 حالات حظر أو تقييد الواردات لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، التي لم تُذكر في موضع آخر

"ألف"2 الحدود المسموح بها من المخلفات والاستخدام المقيّد للمواد[3]

"ألف"12 الحدود المسموح بها لمخلفات مواد (غير ميكروبيولوجية) معينة أو للتلوث بها

هذا تدبير يقرر حداً أقصى للمخلفات أو حداً مسموحاً به لمواد مثل الأسمدة ومبيدات الآفات ومواد كيميائية وفلزات معينة تكون موجودة في الغذاء وعلف الحيوانات، وهي مواد تُستخدم في عملية إنتاج الغذاء والعلف ولكنها ليست مكوّنات مقصودة. ويشمل هذا التدبير مستوى أقصى مسموحاً به للملوثات غير الميكروبيولوجية. وتُصنف التدابير المتعلقة بالملوثات الميكروبيولوجية في إطار المجموعة الفرعية "ألف"4 أدناه.

مثال: *يُحدد حد أقصى لمخلفات مبيدات الحشرات، ومبيدات الآفات، والفلزات الثقيلة، والأدوية البيطرية؛ والملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية الأخرى الناتجة أثناء التصنيع؛ ومخلفات مبيد الداي ثيانون في التفاح وحشيشة الدينار.*

(3) تنص هذه الشروط التقييدية على "عدم التسامح إطلاقاً" في حالات معينة، ومن ثم تُحظر المنتجات التي تحتوي على مواد معينة أو تكون ملوَّثة بها.

"ألف"22 الاستخدام المقيَّد لمواد معينة في الأغذية والأعلاف، وللمواد الملامسة للأغذية والأعلاف

تقييد أو حظر استخدام مواد معينة موجودة في الغذاء والعلف. ويشمل ذلك تقييد استخدام مواد موجودة في حاويات الأغذية من الممكن أن تنتقل إلى الغذاء.

أمثلة: *توجد قيود معينة مفروضة على المواد المضافة إلى الأغذية والأعلاف لغرض التلوين أو الحفظ أو التحلية. وفي حالة حاويات الأغذية، المصنوعة من لدائن كلوريد البوليفينيل، يجب ألا يزيد مونومر كلوريد الفينيل على 1 ملغ لكل كلغ.*

"ألف"3 اشتراطات التوسيم ووضع العلامات والتغليف والتعبئة

"ألف"13 التوسيم

هي التدابير التي تحدد المعلومات ذات الصلة المباشرة بسلامة الأغذية، والتي ينبغي تقديمها إلى المستهلك. فالتوسيم هو أيّ معلومات خطية أو إلكترونية أو بيانية تُدون على العبوة التي يتسلمها المستهلك أو على بطاقة منفصلة ولكنها ذات صلة بالمنتج.

أمثلة: *البطاقات التي يجب أن تحدد أوضاع التخزين، مثلاً "5 درجات مئوية كحد أقصى". والبطاقات التي تشير إلى احتمال وجود مكونات خطرة، كالمواد المسببة للحساسية، كأن يُذكر مثلاً "تحتوي على عسل نحل غير مناسب للأطفال الأقل من عمر سنة".*

"ألف"23 وضع العلامات

هي التدابير التي تحدد المعلومات المعدة للنقل والجمارك المتصلة مباشرة بالشروط الصحية وشروط الصحة النباتية، والتي ينبغي أن تظهر على عبوات السلع لأغراض النقل و/أو التوزيع.

مثال: *يجب أن تُدوّن على حاوية النقل من الخارج تعليمات مثل طريقة التعامل مع البضاعة السريعة التلف، أو احتياجات التبريد، أو الحماية من أشعة الشمس المباشرة.*

ألف

"ألف"33 التغليف والتعبئة

هي التدابير المتصلة مباشرةً بسلامة الأغذية التي تنظم الطريقة التي يجب، أو لا يمكن، أن تُغلّف وتُعبأ بها البضائع، أو التي تحدد المواد المستخدمة في التغليف والتعبئة.

مثال: *يقيِّد استخدام رقائق كلوريد البوليفينيل في تغليف الأغذية وتعبئتها.*

"ألف"4 شروط النظافة المتصلة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية

هي الاشتراطات المتعلقة بممارسات النظافة الصحية والمعايير الميكروبيولوجية التي تهدف إلى ضمان سلامة الأغذية. ويمكن أن يمتد نطاق انطباق هذه الاشتراطات لتشمل المنتجات غير الغذائية ما دام الأمر يتعلق بمنع المخاطر الصحية ومخاطر الصحة النباتية. ويجوز تطبيق الاشتراطات على المنتَج النهائي ("ألف"14) أو على عمليات الإنتاج ("ألف"24).

"ألف"14 المعايير الميكروبيولوجية للمنتَج النهائي

بيان يتعلق بالكائنات المجهرية المثيرة للقلق و/أو تكسيناتها/نواتج الأيض المتعلقة بها وسبب ذلك القلق، والطرق التحليلية لاكتشاف هذه الأشياء و/أو تحديد كميتها في المنتَج النهائي. ويجب أن يُراعى عند وضع الحدود الميكروبيولوجية الخطر المرتبط بالكائنات المجهرية، والأوضاع التي يُتوقَّع في ظلها تداول الأغذية واستهلاكها. وينبغي أن يُؤخذ في الحسبان أيضاً عند وضع الحدود الميكروبيولوجية احتمال التوزيع غير المتساوي للكائنات المجهرية في المنتَج والتباين الطبيعي في إجراءات التحليل.

مثال: *ينبغي أن تكون منتجات البيض خالية من بكتيريا السلمونيلا (في خمس عينات على الأقل، وزنها 25 غراماً/العينة).*

"ألف"24 ممارسات النظافة الصحية أثناء الإنتاج المتصلة بالشروط الصحية وشروط الصحة النباتية

الشروط التي ينشأ عنها التزام بالتحقق من أن المنشآت والمعدات المستخدَمة أثناء مراحل تصنيع المنتجات وتجهيزها، نظيفة وتستوفي الشروط الصحية. ويشمل هذا التدبير أيضاً الممارسات الجيدة في مجال النظافة الصحية بالنسبة أيضاً للموظفين الذين يتدخلون في أي مرحلة من مراحل التصنيع.

مثال: *ينبغي أن تُنظَّف يومياً معدات حلب اللبن في المزرعة باستخدام منظف معيَّن.*

"ألف"94 شروط النظافة الصحية، التي لم تُذكر في موضع آخر

"ألف"5 المعاملة المتعلقة بالقضاء على الآفات النباتية والحيوانية والكائنات المسببة للأمراض في المنتَج النهائي أو حظر هذه المعاملة

أنواع المعاملة المختلفة التي يمكن تطبيقها أثناء الإنتاج أو بعده بهدف القضاء على الآفات النباتية والحيوانية أو الكائنات المسببة للأمراض في المنتَج النهائي. ويمكن أيضاً حظر أنواع معينة من المعاملة لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية أو تدابير الصحة النباتية.

مثال: *تُستخدَم المعاملة بعد الحصاد للقضاء على الآفات النباتية والحيوانية أو الكائنات المسببة للأمراض في المعاملة النهائية.*

"ألف"15 المعاملة بالتبريد/بالتسخين

اشتراط تبريد أو تسخين المنتجات إلى درجات حرارة أدنى/أعلى من مستوى معين لمدة زمنية محددة لغرض قتل الآفات المستهدفة، إما قبل وصول المنتجات إلى بلد المقصد أو عند وصولها. وقد يُشترط وجود مرافق محددة على الأرض أو على السفن. وفي الحالة الأخيرة، ينبغي أن تكون الحاويات مجهزة بشكل مناسب لإجراء المعاملة بالتبريد/بالتسخين، وأن تكون أيضاً مزودة بمجسَّات حرارية.

مثال: *يجب معاملة منتجات الموالح بالتبريد للقضاء على ذباب الفاكهة.*

"ألف"25 التشعيع

اشتراط قتل أو وقف نشاط الكائنات المجهرية أو البكتيريا أو الفيروسات أو الحشرات التي قد توجد في منتجات الغذاء أو الأعلاف، باستخدام الطاقة المشعّة (الإشعاع المؤين).

ألف

مثال: يُشترَط أن تخضع الفاكهة الطازجة والخضروات الطازجة التي يتم استيرادها إلى البلد لعملية الإشعاع المؤين لوقف نشاط الكائنات المجهرية التي تسبب تلف المنتجات وتحللها، ولزيادة مدة صلاحية الفواكه والخضروات.

"ألف"35 التبخير

هي عملية لتعريض الحشرات أو الأبواغ الفطرية أو غيرها من الكائنات لأبخرة مادة كيميائية بقوة مميتة في مساحة مغلقة لفترة زمنية محددة. وهذه المادة المتبخرة المطهرة مادة كيميائية يمكن أن تتحول عند درجة حرارة معينة وضغط معين إلى حالة غازية بتركيز يكفي لقتل كائن معين من الآفات.

مثال: يُستخدم حمض الخليك كمادة متبخرة مطهرة بعد الحصاد بهدف القضاء على الأبواغ الفطرية الموجودة على الخوخ والنكتارين والمشمش والكريز؛ كما تُستخدم مادة بروميد الميثيل لتبخير الأزهار المقطوعة والكثير من السلع الأخرى.

"ألف" 95 أنواع المعاملة المتعلقة بالقضاء على الآفات النباتية والحيوانية والكائنات المسبّبة للأمراض في المنتَج النهائي، والتي لم تُذكر في موضع آخر

"ألف"6 اشتراطات أخرى تتعلق بالإنتاج أو بالعمليات التالية للإنتاج

هي اشتراطات تتعلق بالعمليات الإنتاجية والعمليات التالية للإنتاج غير المصنفة أعلاه. ويُستثنى من هذه الاشتراطات أيضاً التدابير المحددة المدرجة في المجموعة الفرعية "ألف"2: الحدود المسموح بها من المخلفات والاستخدام المقيَّد للمواد (أو فئاتها الفرعية).

"ألف"16 عمليات نمو النباتات

هي اشتراطات تتعلق بكيف ينبغي زرع النبات من حيث الأوضاع المتصلة بدرجة الحرارة، والضوء، والمسافة بين النباتات، والماء، والأكسجين، والمغذيات المعدنية، وما إلى ذلك.

مثال: يُحدد معدل البذار والمسافة بين الخطوط عند زراعة فول الصويا من أجل تقليل خطر الإصابة بمرض تبقع الأوراق المسمى عين الضفدع.

"ألف"26 عمليات تربية الحيوانات أو صيدها

هي اشتراطات تتعلق بطريقة تربية أو صيد أي حيوان بسبب بواعث القلق ذات الصلة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

مثال: *يجب عدم تغذية الماشية بأعلاف تحتوي على سقط الأبقار الذبيحة المشتبه في إصابتها بمرض جنون البقر.*

"ألف"36 تصنيع الأغذية والأعلاف

هي اشتراطات تتعلق بكيفية إنتاج الأغذية أو الأعلاف من أجل استيفاء شروط النظافة الصحية المتعلقة بالمنتجات النهائية.

مثال: *يجب التحقق من أن المعدات أو الآلات الجديدة المستخدمة في مناولة أو تصنيع الأعلاف داخل أو حول منشأة تنتج أعلاف الحيوانات تخلو من مركب ثنائي الفينيل المتعدد الكلور.*

"ألف"46 أوضاع التخزين والنقل

هي اشتراطات تتعلق بأوضاع معينة لتخزين و/أو نقل الأغذية والأعلاف والنباتات والحيوانات.

مثال: *ينبغي تخزين مواد غذائية معينة في مكان جاف، أو في درجة حرارة تقل عن حد معين.*

"ألف"96 الاشتراطات الأخرى بشأن عمليات الإنتاج أو عمليات تالية للإنتاج، التي لم تُذكر في موضع آخر

"ألف"8 تقييم مدى الامتثال فيما يتصل بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية

هو اشتراط للتحقّق من استيفاء وضع معين يتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. ويمكن تحقيق هذا الاشتراط باتباع شكل واحد أو مجموعة أشكال مجمَّعة من إجراءات الفحص والموافقة، بما في ذلك إجراءات أخذ العينات والاختبار والفحص؛ وتقييم مدى الامتثال والتحقق منه وضمانه؛ والاعتماد والموافقة وما إلى ذلك.

ألف

"ألف"18 اشتراط تسجيل المنتَج والحصول على الموافقة

اشتراط تسجيل المنتَج أو الموافقة عليه قبل استيراده. وعادةً، يجب إثبات سلامة المنتجات كيما يتسنى تسجيلها والحصول على الموافقة بشأنها. وقد ينطبق هذا النوع من الاشتراط، عموماً، على منتجات من قبيل المواد المضافة إلى الأغذية. وبعكس ما يرد ضمن المجموعة الفرعية "ألف"14، لا يرتبط هذا الاشتراط بشحنة. وقد يتضمن التدبير أحكاماً تحدد أنواع منتجات مكافحة الآفات المعفاة من التسجيل، والإجراءات التي تحدد بالتفصيل عملية التسجيل، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتوزيع والاستيراد وأخذ العينات والاحتجاز.

أمثلة: *يجب أن تحصل المواد المضافة إلى الأغذية على الموافقة من الهيئة الحكومية المختصة. ويشمل هذا النوع من التدابير الاشتراطات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتسجيل مبيد آفات معين ومركباته، مثلاً فيما يتعلق بمحاصيل ثانوية/استخدام ثانوي.*

"ألف"28 الاشتراطات المتعلقة بالاختبار

هي اشتراطات تقضي بأن تُختبر المنتجات وفقاً لقاعدة تنظيمية معينة، مثل الحد الأقصى للمخلفات. ويشمل هذا النوع من التدابير الحالات التي يُشترط فيها أخذ عينات.

مثال: *يُشترط إجراء اختبار على عينة من واردات البرتقال للتحقق من الحد الأقصى المسموح به من مخلفات مبيدات الآفات.*

"ألف"38 الاشتراطات المتعلقة بتقديم شهادات

هي اشتراطات تتعلق بتقديم شهادة امتثال لقاعدة تنظيمية معينة يطلبها البلد المستورد، ولكن يجوز إصدارها في البلد المصدِّر أو البلد المستورد.

مثال: *يُشترط تقديم شهادة امتثال فيما يتعلق بالمواد الملامسة للأغذية (الحاويات والورق والبلاستك، وما إلى ذلك).*

"ألف"48 اشتراطات الفحص

شرطٌ يضعه البلد المستورد بفحص المنتَج. وقد تتولى إجراء الفحص كيانات عامة أو خاصة. ولا يتضمن الفحص إجراء تحليل مختبري.

مثال: *يجب فحص أجزاء الحيوانات أو النباتات قبل السماح بدخولها.*

"ألف"58 الاشتراطات المتعلقة بإمكانية التعقب

هو اشتراط الإفصاح عن المعلومات التي تسمح بتعقب منتَج معين عبر مراحل الإنتاج والتصنيع والتوزيع. ويشمل هذا التدبير اشتراطات تتعلق بحفظ السجلات.

"ألف"158 منشأ المواد والأجزاء

هو اشتراط الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمنشأ المواد والأجزاء المستخدمة في المنتَج النهائي. ويشمل هذا التدبير اشتراطات تتعلق بحفظ السجلات.

مثال: *فيما يتعلق بالخضراوات، قد يُشترط الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمكان المزرعة، أو اسم المزارع، أو الأسمدة المستخدمة.*

"ألف"258 تاريخ التصنيع

هو شرط الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بجميع مراحل الإنتاج. ويشمل هذا التدبير اشتراطات تتعلق بحفظ السجلات. وقد تشمل المعلومات المطلوبة معلومات عن أماكن عمليات الإنتاج، وأساليب التصنيع و/أو المعدات والمواد المستخدمة.

مثال: *فيما يتعلق بمنتجات اللحوم، ينبغي أن تُمسَك سجلات تتضمن معلومات عن المذابح ومصانع تجهيز الأغذية.*

"ألف"358 توزيع المنتجات بعد تسليمها وأماكنها

هي الاشتراطات المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المتصلة بتوقيت وكيفية توزيع السلع من وقت تسليمها إلى الموزعين إلى وقت وصولها إلى المستهلك النهائي.

ويشمل هذا التدبير اشتراطات تتعلق بحفظ السجلات.

مثال: *فيما يتعلق بالأرز، قد يُشترط الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمكان مرافق التخزين المؤقت للأرز.*

ألف

"ألف"958 الاشتراطات المتعلقة بإمكانية التعقب، والتي لم تُذكر في موضع آخر.

"ألف"68 اشتراطات الحجر

هي اشتراطات تُلزم بحجز أو عزل حيوانات أو نباتات أو منتجاتها، لدى وصولها إلى ميناء أو مكان، لمدة زمنية معينة من أجل منع انتشار مرض معدٍ أو منع التلوث.

مثال: *يجب إبقاء الكلاب الحية في الحجر لمدة أسبوعين قبل الإذن بدخولها البلد. وينبغي إبقاء النباتات في الحجر بغية وقف أو تقييد انتشار الكائنات الضارة.*

"ألف"98 عمليات تقييم مدى الامتثال فيما يتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، التي لم تُذكر في موضع آخر

"ألف"9 التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية التي لم تُذكر في موضع آخر

باء- الحواجز التقنية التي تعترض التجارة

باء

هي تدابير تشير إلى اللوائح التقنية، وإجراءات تقييم مدى امتثال اللوائح والمعايير التقنية، باستثناء التدابير التي يغطيها الفصل الخاص بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

واللائحة التقنية هي وثيقة تحدد خصائص المنتجات أو العمليات المتصلة بها وأساليب إنتاجها، بما في ذلك الأحكام الإدارية الواجبة التطبيق. وامتثال هذه اللائحة إلزامي. وقد تشمل اللائحة أو تتناول بشكل حصري المصطلحات، والرموز، والتغليف والتعبئة، وشروط وضع العلامات أو التوسيم، من حيث انطباقها على المنتَج، وطريقة التصنيع أو الإنتاج. وإجراء تقييم مدى الامتثال هو إجراءٌ يُستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر لتحديد ما إذا كانت الاشتراطات ذات الصلة المدرجة في اللوائح أو المعايير التقنية قد استُوفيت أم لا؛ وقد يشمل تقييم مدى الامتثال، في جملة أمور، إجراءات أخذ العينات والاختبار والفحص؛ والتقييم والتحقق وضمان الامتثال، والتسجيل والاعتماد والموافقة، وفضلاً عن توليفات مختلف هذه العمليات.

ويجب أن تتبع التدابير المصنفة ضمن الفرع "باء"1 من إنفاذ لائحة تقنية أو من إجراء تقييم الامتثال. أما التدابير المصنفة ضمن المجموعات الفرعية من "باء"2 إلى "باء"7، فهي قواعد تنظيمية تقنية، في حين أن التدابير المشمولة في المجموعة الفرعية "باء"8، فتتعلق بإجراءات تقييم الامتثال المتصلة بها. وفي إطار القواعد التنظيمية التقنية، تتعلق القواعد التنظيمية المدرجة في المجموعة الفرعية "باء"4 بعمليات الإنتاج، في حين تنطبق القواعد الأخرى بشكل مباشر على المنتجات.

"باء"1 اشتراط الإذن/الترخيص لأسباب تتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة

الغرض من اشتراط الحصول على إذن أو ترخيص هو إنفاذ القواعد التنظيمية التقنية أو إجراءات تقييم الامتثال.

"باء"41 اشتراط الحصول على إذن من أجل استيراد منتجات معينة

هو اشتراط يُلزم المستورد بالحصول على إذن أو تصريح أو موافقة أو ترخيص فيما يتعلق بشحنة ما من وكالة حكومية مختصة قبل إتمام عملية الاستيراد بغية امتثال القواعد التنظيمية التقنية أو إجراءات تقييم الامتثال.

مثال: *يُشترط الحصول على ترخيص لاستيراد الأعلاف المعالَجة طبياً. ويجب أن يشمل الترخيص، في جملة أمور، شهادةً تؤكد أن الأعلاف التي تحتوي على أدوية حيوانية جديدة أو المعالَجة بهذه الأدوية تمتثل القواعد التنظيمية الواجبة التطبيق من حيث التصنيع والتوسيم.*

"باء"51 اشتراط حصول المستوردين على إذن

هو الاشتراط الذي يُلزم المستوردين (الشركة المستوردة) بأن يكونوا معتمَدين ومسجَّلين وبأن يحصلوا على تصريح أو ترخيص أو أي شكل آخر من أشكال الموافقة قبل أن يمكنهم الاضطلاع بأي أعمال تجارية تتعلق باستيراد منتجات معنية، وذلك بغية امتثال القواعد التنظيمية التقنية أو إجراءات تقييم الامتثال ذات الصلة. ولكي يحصل المستوردون على هذه الموافقة، قد يتعين عليهم امتثال اشتراطات معينة، وتقديم مستندات، ودفع رسوم التسجيل. وتشمل هذه التدابير أيضاً الحالات التي يُشترَط فيها تسجيل أو اعتماد المنشآت التي تنتج منتجات معينة. ولا يرتبط شرط الحصول على الإذن بكل شحنة، وإنما ينطبق على المستوردين الذين يرغبون في ممارسة نشاط استيراد منتجات معينة بصورة قانونية.

أمثلة: *يجب على كل جهة تستورد مواد كيميائية خطرة أن تحمل ترخيصاً سارياً ونافذاً لم يصدر بشأنه قرار سحب تُسلّمه وزارة البيئة. ولا يجوز تسليم الترخيص إلا إذا أثبت المستورد في طلبه الحصول على الترخيص أن المادة الكيميائية الخطرة مقاوِمة للحرارة والصدم وأظهر عقداً موقَّعاً (عقوداً موقَّعة) بين المستورد والمصدّر وجميع المرافق المرخَّصة.*

"باء"91 اشتراطات الحصول على إذن/ترخيص لأسباب تتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة، التي لم تُذكر في موضع آخر

"باء"2 الحدود المسموح بها من المخلفات، وتقييد استخدام المواد[4]

"باء"12 الحدود المسموح بها من المخلفات ومن التلوث بمواد معينة

هو تدبير ينشئ حداً أقصى أو حداً مسموحاً به للمواد المستخدمة في عملية الإنتاج ولكنها ليست المكونات المقصودة.

مثال: *يجب أن يكون مستوى الملح في الإسمنت، أو مستوى الكبريت في البنزين، أقل من المقدار المحدد.*

(4) تنص هذه الشروط التقييدية على "عدم التسامح إطلاقاً" في حالات معينة، كحظر منتجات تحتوي على مواد معينة أو تكون ملوَّثة بها.

باء

"باء"22 تقييد استخدام مواد معينة

هو تقييد استخدام مواد معينة، في شكل مكونات أو مواد، لمنع المخاطر المترتبة على استخدامها.

مثال: *يشير هذا التدبير إلى الاستخدام المقيّد للمذيبات في مواد الطلاء، وإلى الحد الأقصى المسموح به من الرصاص في الطلاء الذي يستخدمه المستهلك.*

"باء"3 الاشتراطات المتعلقة بالتوسيم وبوضع العلامات والتغليف والتعبئة

"باء"13 الاشتراطات المتعلقة بالتوسيم

هي التدابير التي تنظم نوع ولون وحجم الطباعة المدونة على العبوات والبطاقات، وتحدد المعلومات التي ينبغي تقديمها إلى المستهلك. والتوسيم هو أي معلومات خطية أو إلكترونية أو بيانية تُدون على العبوة أو على أي بطاقة منفصلة ولكنها مرتبطة بالمنتَج، أو على المنتَج نفسه. وقد يتضمن التوسيم اشتراطات تتعلق باللغة الرسمية التي يجب استخدامها، وكذلك المعلومات التقنية المتعلقة بالمنتَج، مثل الفلطية، والمكونات، وتعليمات الاستخدام، والأمان، ونصائح السلامة.

مثال: *يجب أن تحمل الثلاجات بطاقات تبين حجمها ووزنها ومستوى استهلاكها من الكهرباء.*

"باء"23 الاشتراطات المتعلقة بوضع العلامات

هي التدابير التي تحدد المعلومات التي ينبغي أن تُدون على عبوات البضائع أثناء النقل والتوزيع، لأغراض النقل والجمارك.

مثال: *يجب أن تُدون على حاوية النقل الشروط المتعلقة بالمناولة أو التخزين، وفقاً لنوع المنتَج، مثل علامة "قابل للكسر" أو "هذا الجانب إلى أعلى".*

"باء"33 الاشتراطات المتعلقة بالتغليف والتعبئة

هي التدابير التي تنظِّم الطريقة التي يجب، أو لا يجوز، أن تُغلَّف وتُعبَّأ بها البضائع، وتحدد المواد التي يجب استخدامها في التغليف والتعبئة.

مثال: *يجب استخدام الحاويات المزودة بطبليات أو استخدام عبوات خاصة لحماية المنتجات الحساسة أو القابلة للكسر.*

"باء"4 الاشتراطات المتعلقة بالإنتاج أو بما بعد الإنتاج

"باء"14 القواعد المنظمة للحواجز التقنية أمام التجارة، المتصلة بعمليات الإنتاج

هي اشتراطات تتعلق بعمليات الإنتاج غير المصنفة ضمن الفصل المتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. وتُستثنى من هذا الاشتراط التدابير المحددة في إطار المجموعة الفرعية "باء"2: الحدود المسموح بها من المخلفات، وتقييد استخدام المواد (أو مجموعاتها الفرعية).

مثال: *يجب اتباع طرائق ذبح الحيوانات وفقاً للشريعة الإسلامية.*

"باء"24 القواعد التنظيمية للحواجز التقنية أمام التجارة، المتصلة بالنقل والتخزين

هي اشتراطات تتعلق بأوضاع معينة ينبغي أن يجري في ظلها تخزين المنتجات و/أو نقلها.

مثال: *ينبغي تخزين الأدوية في درجة حرارة تقل عن حد معين.*

"باء"94 الاشتراطات المتعلقة بالإنتاج أو بما بعد الإنتاج، والتي لم تُذكر في موضع آخر.

"باء"6 اشتراط تحديد هوية المنتجات

أي الشروط التي يجب استيفاؤها لتحديد هوية المنتج ضمن فئة معينة، بما في ذلك بطاقات المواد البيولوجية أو العضوية.

مثال: *لكي يُصنف منتَج ما على أنه "شوكولاتة،" يجب ألا يقل محتواه من الكاكاو عن 30 في المائة.*

"باء"7 الاشتراط المتعلق بجودة المنتَج، أو سلامته، أو أدائه

هي الشروط التي يجب استيفاؤها فيما يتعلق بسلامة المنتج النهائي (مثلاً مقاومة الحرائق) أو بأدائه (مثلاً الفعالية من حيث تحقيق النتيجة المنشودة أو المعلَنة) أو جودته (مثلاً المحتوى من مكونات محددة، والاستدامة)، أو أسباب أخرى تتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة وغير مشمولة بتدابير أخرى.

أمثلة: *يجب أن يكون الباب مقاوماً لحد أدنى معين من الحرارة العالية. وينبغي ألا تشتمل الألعاب المخصصة للأطفال دون عمر ثلاث سنوات أي أجزاء يقل حجمها عن مقدار معيّن. وثمة أيضاً حد أدنى من الشروط فيما يتعلق بأداء الدراجات الهوائية التي تُدفع بالدواسات، ومقاعدها، وفراملها.*

"باء"8 تقييم مدى الامتثال فيما يتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة

هو اشتراط للتحقق من استيفاء شرط معين يتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة. ويمكن تحقيق ذلك باتباع شكل واحد أو مجموعة أشكال مجمّعة من إجراءات الفحص والموافقة، من بينها إجراءات أخذ العينات والاختبار والفحص؛ وتقييم مدى الامتثال والتحقق منه وضمانه؛ والاعتماد والموافقة.

"باء"18 اشتراط تسجيل المنتج/الحصول على الموافقة

اشتراط تسجيل المنتَج أو الموافقة عليه قبل استيراده. وعادةً، يجب إثبات سلامة المنتجات وفعاليتها كيما يتسنى تسجيلها والحصول على الموافقة بشأنها. وقد ينطبق هذا النوع من الاشتراط، عموماً، على المنتجات الحساسة من قبيل الأدوية الجديدة أو الأجهزة الطبية. وبعكس ما يرد ضمن المجموعة الفرعية "باء"14، لا يرتبط هذا الاشتراط بشحنة.

مثال: *يجب تسجيل العقاقير والأدوية قبل استيرادها. وللحصول على تسجيل العقاقير والأدوية، ينبغي أن يثبت أنها آمنة وفعالة لتحقيق الغرض الذي وُضعت من أجله.*

"باء"28 اشتراطات الاختبار

هي اشتراطات تتعلق باختبار المنتجات للتحقق من امتثالها قاعدة تنظيمية معينة، مثل مستوى الأداء. ويشمل هذا التدبير الاشتراط المتعلق بأخذ العينات.

مثال: *يُشترط اختبار عينة من المركبات الآلية المستوردة لإثبات امتثالها معاييَر السلامة.*

"باء"38 الاشتراط المتعلق بتقديم شهادات

تقديم شهادة تؤكد امتثال قاعدة تنظيمية معينة: ورغم أن الشهادة يشترطها البلد المستورد، فإنه يجوز إصدارها في البلد المصدّر أو في البلد المستورد.

مثال: *يُشترط منح شهادة امتثال للمنتجات الكهربائية.*

"باء"48 اشتراط الفحص

عمليات فحص المنتَج التي يشترطها البلد المستورد. وقد تتولى إجراء الفحص كيانات عامة أو خاصة. ولا تشمل هذه العمليات التحاليل المختبرية.

مثال: *يجب فحص واردات المنسوجات والملابس قبل السماح بدخولها، وذلك من أجل التحقق من المقاسات والمواد المستخدمة.*

"باء"58 الاشتراطات المتعلقة بإمكانية التعقب

هي الاشتراطات المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات التي تسمح بتعقب منتَج معين في مراحل الإنتاج والتصنيع والتوزيع. ويشمل هذا التدبير الاشتراطات المتعلقة بحفظ السجلات.

"باء"158 منشأ المواد والأجزاء

هي الاشتراطات المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمنشأ المواد والأجزاء المستخدمة في المنتَج النهائي. ويشمل هذا التدبير الاشتراطات المتعلقة بحفظ السجلات.

مثال: *يجب أن يحتفظ مصنّعو السيارات بالسجل الخاص بمنشأ مجموعة الإطارات الأصلية لكل مركبة.*

"باء"258 تاريخ التصنيع

هي الاشتراطات المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بجميع مراحل الإنتاج. ويشمل هذا التدبير الاشتراطات

باء

المتعلقة بحفظ السجلات، وقد يشمل المعلومات المتعلقة بأماكن عمليات الإنتاج، وبأساليب التصنيع و/أو بالمعدات والمواد المستخدمة.

مثال: *فيما يتعلق بمنتجات الملابس الصوفية، قد يُشترط الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمنشأ الغنم، وموقع مصنع النسيج، وكذلك هوية المنتِج النهائي للملابس الصوفية.*

"باء"358 توزيع وأماكن المنتجات بعد تسليمها

هي الاشتراطات المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمتى و/أو كيف وُزعت السلع في أي مرحلة بعد الإنتاج وقبل الاستهلاك النهائي. ويشمل هذا التدبير الاشتراطات المتعلقة بحفظ السجلات.

مثال: *قبل عرض منتجات التجميل المستوردة في سوق الاتحاد الأوروبي، يجب على الشخص المسؤول أن يبين للسلطة المختصة في الدولة الطرف المكان الذي استُوردت منه المنتجات أصلاً، وعنوان الجهة المصنعة، أو عنوان المستورد.*

"باء"958 الاشتراطات المتعلقة بإمكانية التعقب، والتي لم تُذكر في موضع آخر

"باء"98 عمليات تقييم مدى الامتثال فيما يتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة، التي لم يُذكر في موضع آخر

"باء"9 التدابير المتعلقة بالحواجز التقنية أمام التجارة، والتي لم تُذكر في موضع آخر

جيم- الفحص السابق للشحن، والإجراءات الرسمية الأخرى

جيم

"جيم"1 الفحص السابق للشحن

هو المراقبة الإجبارية للجودة والكمية والسعر قبل الشحن من البلد المصدّر، والتي تجريها وكالة تفتيش مستقلة بتكليف من سلطات البلد المستورد.

مثال: *يُشترط قيام طرف ثالث بفحص واردات المنسوجات قبل شحنها، من أجل التحقق من الألوان وأنواع المواد المستخدمة.*

"جيم"2 الاشتراطات المتعلقة بالشحن المباشر

هي الاشتراطات التي تُلزم بشحن البضائع مباشرةً من بلد المنشأ، دون التوقف في بلد ثالث.

مثال: *فيما يتعلق بالبضائع المستوردة بموجب نظام أفضليات، مثل نظام الأفضليات المعمّم، يجب شحن البضائع مباشرةً من بلد المنشأ من أجل استيفاء شرط قواعد المنشَأ المنصوص عليها في النظام (أي لضمان ألا يكون قد جرى التلاعب في المنتجات أو تبديلها أو إعادة تصنيعها في أي بلد عبور ثالث).*

"جيم"3 اشتراط المرور عبر ميناء جمركي محدد

أي الالتزام بمرور الواردات عبر نقطة دخول محددة و/أو مكتب تخليص جمركي محدد لغرض الفحص والاختبار، وما إلى ذلك.

مثال: *يجب التخليص على مشغّلات أقراص الفيديو الرقمية في مكتب تخليص جمركي محدد لغرض الفحص.*

"جيم"4 الاشتراطات المتعلقة برصد ومراقبة الواردات، وتدابير الترخيص التلقائي الأخرى

هي التدابير الإدارية الرامية إلى مراقبة قيمة الواردات أو حجم منتجات محددة.

مثال: *يُشترط الحصول على ترخيص تلقائي بالاستيراد كإجراء إداري قبل استيراد المنسوجات والملابس.*

"جيم"9 الإجراءات الرسمية الأخرى، التي لم تُذكر في موضع آخر.

دال- التدابير الطارئة لحماية التجارة

هي التدابير المنفّذة لمواجهة آثار سلبية معينة للواردات في سوق البلد المستورد، بما في ذلك التدابير التي تستهدف الممارسات غير العادلة في مجال التجارة الخارجية، رهناً باستيفاء متطلبات إجرائية وموضوعية معينة.

"دال"1 تدابير مكافحة الإغراق

هي تدابير حدودية تُطبق على واردات منتَج قادم من بلد مُصدِّر. وتتسبب هذه الواردات في إغراق السوق المحلية والإضرار بالصناعة المحلية التي تُنتج منتَجاً مماثلاً، أو الإضرار بمصدّري ذلك المنتَج المنتمين إلى بلدان ثالثة. ويحدث الإغراق عند إدخال أي منتَج إلى السوق في بلد مستورد بسعر أقل من قيمته المعتادة، حيث يكون عموماً سعر تصدير المنتَج، في السياق التجاري المعتاد، أقل من السعر المقارن للمنتَج المماثل الموجَّه للاستهلاك في البلد المصدِّر. وقد تأخذ تدابير مكافحة الإغراق شكل رسوم مكافحة الإغراق، أو شكل تعهدات من جانب الشركات المصدِّرة فيما يتعلق بالأسعار.

"دال"11 التحقيق في حدوث الإغراق

هو تحقيق يُفتح ويُجرى إما عقب تقديم شكوى من الصناعة المحلية المنتِجة لمنتَج مماثل أو (في ظروف خاصة) يُفتح تلقائياً من جانب سلطات البلد المستورد لتحديد ما إذا كان يحدث أم لا الإغراق بمنتَج ما على نحو يضر بالمنتجين الوطنيين (أو بمصدرين لمنتَج مماثل تابعين لبلد ثالث). ويجوز فرض رسوم مؤقتة خلال التحقيق.

مثال: *فتح الاتحاد الأوروبي تحقيقاً بشأن حدوث إغراق بواردات قضبان الأسلاك الفولاذية من البلد "ألف".*

"دال"21 رسوم مكافحة الإغراق

هي رسوم تُفرض على واردات سلع معينة ينتجها شريك تجاري معين وترمي إلى التصدي للإغراق الضار الذي ثبت وجوده من خلال تحقيق. وعادة ما تُحدَّد معدلات الرسوم حسب الشركة.

مثال: *فُرض رسم لمكافحة الإغراق يتراوح بين 8.5 و36.2 في المائة على واردات منتجات وقود الديزل الأحيائي من البلد "ألف".*

"دال"31 التعهدات المتعلقة بالأسعار

هي تعهدات من جانب جهة مُصدِّرة بزيادة سعر تصدير منتَجها (بنسبة لا تزيد على مبلغ هامش الإغراق) لتجنُّب فرض رسوم مكافحة الإغراق. ويمكن التفاوض على الأسعار لهذا الغرض، ولكن فقط بعد التوصّل إلى نتيجة أولية مفادها أن واردات الإغراق تسبب ضرراً.

مثال: *أسفرت حالة مكافحة إغراق تنطوي على منتجات صفائح الفولاذ السليكوني المؤَجه الحبيبات عن تعهُّد المصنّع برفع سعر تصدير منتَجه.*

"دال"2 التدابير التعويضية

هي تدابير تُطبق عند الحدود على واردات منتَج ما بغية مواجهة أي دعم مباشر أو غير مباشر تقدمه السلطات في البلد المصدِّر، وذلك عندما تسبب الواردات المدعومة من هذا المنتَج الآتية من ذلك البلد ضرراً للصناعة المحلية المنتِجة لمنتَج مماثل في البلد المستورد. وقد تأخذ التدابير التعويضية شكل رسوم تعويضية، أو شكل تعهدات من جانب الشركات المصدِّرة أو سلطات البلد المقدم للدعم.

"دال"12 التحقيق بشأن اتخاذ الإجراءات التعويضية

هي تحقيقات تُفتح وتُجرى إما عقب تقديم شكوى من جانب الصناعة المحلية المنتجة لمنتَج مماثل أو (في ظروف خاصة) تُفتح تلقائياً من جانب سلطات البلد المستورد لتحديد ما إذا كانت السلع المستوردة مدعومة أم لا وتسبب ضرراً أم لا للجهات الوطنية المنتِجة للمنتَج المماثل.

مثال: *فتحت كندا تحقيقاً لاتخاذ إجراءات تعويضية فيما يخص واردات المعدات الأنبوبية المستخدمة في استخراج النفط الآتية من البلد "ألف".*

"دال"22 الرسوم التعويضية

هي رسوم تُفرض على واردات منتَج معين لموازنة الإعانات التي يمنحها البلد المصدِّر لإنتاج ذلك المنتَج أو لتسويقه، إذا أثبت التحقيق أن الواردات المدعومة تسبب ضرراً للصناعة المحلية المصنِّعة للمنتَج المماثل.

مثال: *فرضت المكسيك رسماً تعويضياً قدره 44.71 في المائة على واردات أشباه موصلات ذاكرة الوصول العشوائي الدينامية المتأتية من البلد "ألف".*

"دال"32 التعهدات

هي تعهدات من جانب مصدِّر بزيادة سعر تصدير منتَجه (بنسبة لا تزيد على مبلغ الدعم)، أو تعهُّدات من جانب سلطات البلد المقدِّم للدعم بإلغاء أو تقليص الدعم أو باتخاذ تدابير أخرى تتعلق بالآثار المترتبة على الدعم، بغية تجنب فرض رسوم تعويضية. ولا يجوز التفاوض على التعهدات إلا بعد التوصّل إلى نتيجة أولية مفادها أن الواردات المدعومة تسبب ضرراً.

مثال: *أسفر تحقيق يتعلق بالرسوم التعويضية، فيما يخص زيت النخيل والسمن النباتي المستخدمين في المعجنات الرقائقية المستوردة من البلد "ألف"، عن تعهد حكومة البلد "ألف" بالإلغاء الكامل للدعم المقدم من أجل ذلك المنتَج.*

"دال"3 تدابير الحماية

"دال"13 الضمانات (المتعددة الأطراف) العامة

هي تدابير مؤقتة تُفرض عند الحدود على واردات منتَج ما لمنع أو علاج الضرر الجسيم الناتج عن زيادة واردات ذلك المنتَج ولتيسير ضبط السوق. وقد يتخذ بلد إجراءً للحماية (مثلاً، الوقف المؤقت للامتيازات المتعددة الأطراف) فيما يخص واردات منتَج ما من جميع المصادر إذا أثبت تحقيقٌ أن زيادة واردات المنتَج تسبب ضرراً جسيماً، أو تهدد بالتسبب في ضرر جسيم، للصناعة المحلية التي تنتج منتجات مماثلة أو منافسة بشكل مباشر. وقد تتخذ تدابير الحماية أشكالاً متنوعة، منها زيادة الرسوم، وفرض قيود كمية وتدابير أخرى (مثل الحصص التعريفية، والتدابير القائمة على السعر، وفرض رسوم خاصة، وما إلى ذلك). وعلى الرغم من أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية تحظر القيود الكمية، يجوز اتخاذ تدابير حماية في شكل قيود كمية بموجب الاتفاق المتعلق بالضمانات رهناً بشروط معينة.

"دال"113 التحقيق في إطار اتخاذ تدابير الحماية

هو تحقيق تُجريه سلطات البلد المستورد بغية تحديد ما إذا كان يجري استيراد السلع المعنية بكميات كبيرة وفي ظل ظروف يكون من شأنها أن تُلحق، أو يمكن أن تُلحق، ضرراً

جسيماً بالمنتجين المحليين لمنتجات مماثلة أو لمنتجات منافسة بشكل مباشر.

مثال: *فتح البلد "ألف" تحقيقاً يتعلق بتدابير الحماية فيما يخص واردات دراجات نارية معينة.*

"دال"213 رسوم تدابير الحماية

هي رسوم مؤقتة تُجبى على واردات منتَج معين بغية منع أو علاج الضرر الجسيم الناجم عن زيادة الواردات (على النحو الذي أثبته التحقيق)، ولتيسير ضبط السوق. فإذا كانت المدة المتوقَّعة للتدبير تزيد على سنة، يجب عندئذ تخفيفه تدريجياً خلال فترة التطبيق.

مثال: *فُرض رسم تدابير حماية مدته ثلاث سنوات على واردات "أُكسيد الحديديك غاما" . وسيكون مستوى الرسم 15 في المائة خلال السنة الأولى، و10 في المائة خلال السنة الثانية، و5 في المائة خلال السنة الثالثة.*

"دال"313 القيود الكمية المفروضة في إطار الحماية

قيد كمي مؤقت يُفرض على واردات منتَج معين بغية منع أو علاج الضرر الجسيم الناجم عن زيادة الواردات (على النحو الذي أثبته التحقيق) ولتيسير ضبط السوق. وتُطبق القواعد فيما يتعلق بالمستوى العام وتخصيص الحصص. فإذا زادت المدة المتوقَّعة للتدبير على سنة، يجب عندئذ تخفيفه تدريجياً خلال مدة التطبيق.

مثال: *تدبير كمي يهدف إلى تحقيق الحماية (حصة) مدته ثلاث سنوات على واردات منتجات فولاذية معينة. وسيكون المستوى الكلي 000 10 طن في السنة الأولى، و000 150 طن في السنة الثانية، و000 22 طن في السنة الثالثة.*

"دال"413 الأشكال الأخرى لتدابير الحماية

هي التدابير الأخرى للحماية، غير الرسوم أو القيود الكمية (قد تشمل تدابير تجمع بين الرسوم والعناصر الكمية)،

التي تُطبق بغية منع أو علاج الضرر الجسيم الناجم عن زيادة الواردات (على النحو الذي أثبته التحقيق)، ولتيسير ضبط السوق. فإذا زادت المدة المتوقَّعة للتدبير على سنة، يجب عندئذ تخفيفه تدريجياً خلال فترة التطبيق.

مثال: *يُفرض تدبير للحماية مدته سنتان على واردات غسالات الأطباق. في السنة الأولى، يُطبق تدبير للحماية قدره 50 دولاراً للوحدة الواحدة على جميع غسالات الأطباق المستوردة التي يقل سعر الوحدة منها عن 500 دولار، شاملاً التكلفة والتأمين والشحن. وفي السنة الثانية، لن يُطبق تدبير الحماية على أول 20 000 وحدة مستوردة، أياً كانت أسعار هذه الوحدات.*

"دال"23 تدابير الحماية الخاصة في مجال الزراعة

هي تدابير تسمح بفرض تعريفة إضافية كرد فعل على حدوث طفرة في الواردات أو انخفاض في أسعار الواردات. وتُحدد على الصعيد القطري مستويات الواردات المستوجبة لتطبيق التدبير، من حيث الحجم والسعر. ومتى بلغ حجم الواردات المستوى المستوجب لتطبيق التدبير، لا تُطبق الرسوم الإضافية إلا حتى نهاية السنة المعنية. أما إذا بلغ سعر الواردات المستوى المستوجب لتطبيق التدبير، يُفرض الرسم الإضافي على أساس كل شحنة على حدة.

"دال"123 تدابير الحماية الخاصة القائمة على الحجم في المجال الزراعي

في إطار هذا النوع من تدابير الحماية، قد يُطبق رسم إضافي إذا كان حجم واردات منتَج زراعي معين يزيد على الحد الأدنى المستوجب لتطبيق التدبير.

مثال: *يُطبق رسم إضافي يعادل ثُلث الرسم المطبق حالياً على واردات الألبان إذا كان حجم الواردات يزيد على الحجم الأدنى المستوجب لتطبيق التدبير والبالغ 861 طناً.*

"دال"223 تدابير الحماية الخاصة القائمة على السعر في المجال الزراعي

في إطار هذا النوع من تدابير الحماية، قد يُفرض رسم إضافي إذا انخفض سعر استيراد منتَج زراعي معين إلى أقل من السعر الأدنى المستوجب لتطبيق التدبير.

مثال: *يُطبق رسم إضافي قدره 2.79 بيسو فلبيني لكل كيلوغرام من شحنة لحوم مجمدة ومخلفات الذبح للنوع الأهلي من طيور domesticus Gallus إذا كان سعر استيراد تلك الشحنة، شاملاً التكلفة والتأمين والشحن، أقل بنسبة 20 في المائة من السعر الأدنى المستوجب لتطبيق التدبير والمحدد بـ 93 بيسو فلبيني للكيلوغرام.*

"دال"93 تدابير الحماية التي لم تُذكر في موضع آخر

من الممكن أن تشمل هذه الفئة، مثلاً، آليات حماية خاصة قابلة للتطبيق على واردات منتَج ما في إطار الترتيبات التجارية الإقليمية، أو بروتوكولات الانضمام، أو اتفاقات أخرى.

هاء- التدابير المتعلقة بالترخيص غير التلقائي، والحصص، والمحظورات، وتدابير التحكّم في الكميات، والتدابير التقييدية الأخرى، خلاف التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية أو التدابير المتصلة بالحواجز التقنية أمام التجارة

هاء

تهدف تدابير المراقبة بشكل عام إلى حظر الواردات أو تقييدها، وتشمل التدابير التي تقيّد كمية السلع التي يمكن استيرادها، بغض النظر عما إذا كانت ترد من مصادر مختلفة أم من مورِّد واحد محدد. وقد تأخذ هذه التدابير شكل الترخيص غير التلقائي، أو تثبيت حصة محددة سلفاً، أو فرض محظورات[5]. وتُصنف جميع التدابير المتخذة لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وبالحواجز التقنية أمام التجارة في الفصلين "ألف" و"باء" أعلاه.

"هاء"1 إجراءات الترخيص غير التلقائي بالاستيراد، خلاف الأذون المشمولة في الفصول المتعلقة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وبالحواجز التقنية أمام التجارة

هي إجراءات تتعلق بالترخيص بالاستيراد، خلاف الأذون المشمولة في الفصول المتعلقة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وبالحواجز التقنية أمام التجارة، حيث لا تُمنح الموافقة في جميع الحالات. وقد تُمنح الموافقة إما على أساس تقديري أو باشتراط استيفاء معايير محددة قبل الحصول عليها.

(5) المحظورات أو القيود المفروضة على الواردات، خلاف الرسوم أو الضرائب أو الأعباء الأخرى المحظورة عموماً بموجب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994، المادة الحادية عشرة. ولكن يمكن تطبيقها في ظروف خاصة معينة؛ مثلاً، المادة العشرون والمادة الحادية والعشرون من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994؛ والاتفاق المتعلق بالضمانات.

"هاء"11 الترخيص لأسباب اقتصادية

"هاء"111 إجراء الترخيص دون معايير محددة سلفاً

هو إجراء للترخيص تُمنح في إطاره الموافقة وفقاً لتقدير السلطات المصْدرة للموافقة. ويمكن أن يُشار إلى هذا الإجراء أيضاً باسم الترخيص التقديري.

مثال: *تخضع واردات منتجات المنسوجات لترخيص تقديري.*

"هاء"211 الترخيص من أجل استخدام محدد

هو إجراء للترخيص لا تُمنح في إطاره الموافقة إلا لاستيراد منتجات تُستخدم لغرض محدد سلفاً. ويُمنَح هذا الترخيص عادةً لاستخدام المنتجات في عمليات تحقق منفعة متوقعة في مجالات مهمة من الاقتصاد.

مثال: *لا يُمنح ترخيص باستيراد متفجرات عالية الطاقة إلا إذا كانت تُستخدم في صناعة التعدين.*

"هاء"311 الترخيص المرتبط بالإنتاج المحلي

هو الترخيص الممنوح فقط لاستيراد منتجات ذات صلة بالإنتاج المحلي، بما في ذلك مستوى الإنتاج المحلي من المنتَج نفسه، باستثناء أنواع الترخيص المصنَّفة في فئة الاستثمار المتصل بالتجارة، على النحو المعرَّف في الفصل الأول.

مثال: *لا يُمنح ترخيص باستيراد البنزين إلا إذا كان الإمداد المحلي غير كافٍ.*

"هاء"911 التراخيص لأسباب اقتصادية، التي لم تُذكر في موضع آخر.

"هاء"21 الترخيص لأسباب غير اقتصادية

"هاء"121 الترخيص لأسباب دينية أو أخلاقية أو ثقافية

التحكّم في الواردات باشتراط الترخيص لأسباب دينية أو أخلاقية أو ثقافية غير مشمولة في اللوائح التقنية.

مثال: *لا يُسمح باستيراد المشروبات الكحولية إلا للفنادق والمطاعم.*

"هاء"221 الترخيص لأسباب سياسية

التحكّم في الواردات باشتراط الترخيص لأسباب سياسية.

مثال: *تخضع واردات جميع المنتجات من بلد معين لرخصة استيراد.*

"هاء"321 الترخيص لأسباب تتعلق بحماية البيئة

التحكم في الواردات لأسباب تتعلق بحماية البيئة.

مثال: *يخضع استيراد الأنواع المدرجة في التذييل الثاني من اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض لرخصة استيراد.*

"هاء"421 الترخيص لأسباب أمنية

التحكّم في الواردات باشتراط الترخيص لأسباب أمنية.

مثال: *تخضع واردات الأسلحة والذخيرة، وكذلك الواردات من مواد كيميائية معينة يمكن أن تُستخدم لصناعة الأسلحة الكيميائية، لرخصة استيراد.*

"هاء"521 الترخيص لأسباب تتعلق بحماية الصحة العامة

التحكّم في الواردات باشتراط الترخيص لأسباب تتعلق بحماية الصحة العامة.

مثال: *تخضع جميع واردات المنتجات الصيدلانية والأدوية لتراخيص تسلمها وزارة التجارة والصناعة.*

"هاء"921 التراخيص لأسباب غير اقتصادية، التي لم تُذكر في موضع آخر.

"هاء"2 الحصص

أي تقييد يُفرض على استيراد منتجات معينة عن طريق تحديد حد أقصى للكمية أو القيمة المرخص باستيرادها. ولا يُسمح بجلب واردات تتجاوز هذين الحدين الأقصيين.

"هاء"12 الحصص الدائمة

هي الحصص ذات الطبيعة الدائمة (أي أن الحصص تُطبَّق طوال العام، دون تاريخ محدد لإنهاء التدبير) التي يمكن في إطارها استيراد المنتجات في أي فترة من السنة.

"هاء"112 الحصص ذات النطاق العالمي

حصص دائمة لا تقترن بشروط محدَّدة ترتبط ببلد المنشأ للمنتَج المعني.

مثال: *حُدِّدت الحصة التالية ذات النطاق العالمي: حصة قدرها 100 طن من الأسماك، يمكن في إطارها الاستيراد في أي فترة من السنة ولا تقترن بقيود محدَّدة ترتبط ببلد المنشأ للمنتَج المعني.*

"هاء"212 الحصص ذات النطاق القطري

حصص دائمة يجب في ظلها أن يكون منشأ كمية محددة أو قيمة محددة من المنتَج هو بلد واحد أو أكثر.

مثال: *حُدِّدت الحصة التالية ذات النطاق القطري: حصة قدرها 100 طن من الأسماك يمكن في إطارها الاستيراد*

في أي فترة من السنة، ولكن يجب أن يكون منشأ 75 طناً هو البلد "ألف" ومنشأ 25 طناً هو البلد "باء".

"هاء"22 الحصص الموسمية

هي حصص ذات طبيعة دائمة (أي تُطبق في كل سنة، دون تاريخ محدد لإنهاء التدبير)، ويجب أن يجري في إطارها الاستيراد خلال فترة معينة من السنة.

"هاء"122 الحصص ذات النطاق العالمي

حصص موسمية لا تقترن بشروط معينة ترتبط ببلد المنشأ للمنتَج المعني.

مثال: *حصة سنوية قدرها 300 طن من الأعشاب البحرية، يجب في إطارها أن يجري الاستيراد في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه، ولا تكون مقترنة بأي قيود متصلة ببلد المنشأ للمنتَج المعني.*

"هاء"222 الحصص ذات النطاق القطري

حصص موسمية يجب في إطارها أن يكون منشأ كمية أو قيمة محددة من المنتَج هو بلد واحد أو أكثر.

مثال: *حصة سنوية قدرها 300 طن من الأعشاب البحرية، يجب في إطارها أن يجري الاستيراد خلال الشتاء وأن يكون منشأ 60 طناً هو البلد "ألف" ومنشأ 40 طناً هو البلد "باء".*

"هاء"32 الحصص المؤقتة

هي الحصص التي تُطبق على أساس مؤقت (مثلاً لمدة سنة أو سنتين فقط)، سواء أكانت ذات طابع موسمي أم لا.

"هاء"132 الحصص ذات النطاق العالمي

حصص مؤقتة لا تقترن بأي شروط متصلة ببلد المنشأ للمنتَج المعني.

مثال: *حُدّدت الحصة التالية ذات النطاق العالمي: حصة سنوية قدرها 1 000 طن من الأسماك ولحم الأسماك، تُطبق فقط لمدة ثلاث سنوات ولا تقترن بأي قيود متصلة ببلد المنشأ للمنتَج المعني.*

"هاء"232 الحصص ذات النطاق القطري

هي حصص مؤقتة يجب في إطارها أن يكون منشأ كمية محددة أو قيمة محددة من المنتَج هو بلد واحد أو أكثر.

مثال: *بدأ تطبيق نظام الحصص التالي ذي النطاق القطري: حصة سنوية قدرها 1 000 طن من الأسماك ولحم الأسماك، تُطبق فقط لمدة ثلاث سنوات، ويجب في إطارها أن يجري الاستيراد خلال الصيف، وأن يكون منشأ 700 طن هو البلد "ألف" ومنشأ 200 طن هو البلد "باء"، ومنشأ باقي الكمية من أي بلد.*

"هاء"3 المحظورات

أي منع استيراد منتجات معينة، خلاف المنتجات المشمولة في الفصل المتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

"هاء"13 المنع لأسباب اقتصادية

"هاء"113 المنع الكامل (منع الاستيراد)

أي المنع دون أي شرط أو توضيح إضافيين.

مثال: *بغية تشجيع الإنتاج المحلي، لا يُسمح باستيراد السيارات التي تقل سعة محركها عن 1 500 سم مكعب.*

"هاء"213 المنع الموسمي

أي منع الواردات خلال فترة معينة من السنة. يُطبَّق هذا التدبير عادةً على منتجات زراعية معينة أثناء وقت وفرة المحصول المحلي.

مثال: *لا يُسمح باستيراد الفراولة في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه من كل عام.*

"هاء"313 المنع المؤقت، بما في ذلك تعليق إصدار التراخيص

هو منع يُفرض لمدة زمنية ثابتة محددة غير مرتبطة بموسم معين: يُطبَّق هذا التدبير عادةً في الحالات العاجلة غير المشمولة بتدابير الحماية الواردة أعلاه.

مثال: *يُمنع استيراد أسماك معينة بمفعول فوري حتى نهاية الموسم الجاري.*

"هاء"413 منع استيراد المنتجات السائبة

أي منع الاستيراد في حاوية كبيرة الحجم؛ لا يُصرَّح بالاستيراد إلا إذا كان المنتَج معبأً في حاوية تجزئة صغيرة، وهو ما يزيد من تكلفة الواردات للوحدة الواحدة.

مثال: *لا يُسمح باستيراد النبيذ إلا إذا كان معبأً في زجاجات سعة كل منها 750 مل أو أقل.*

"هاء"613 منع استيراد السلع المستعملة أو المصلَّحة أو المعاد تصنيعها

أي منع استيراد السلع غير الجديدة.

مثال: *منع استيراد السيارات المستعملة.*

"هاء"913 المنع لأسباب اقتصادية لم تُذكر في موضع آخر

"هاء"23 المنع لأسباب غير اقتصادية

"هاء"123 المنع لأسباب دينية أو أخلاقية أو ثقافية

أي منع الاستيراد لأسباب دينية أو أخلاقية أو ثقافية غير محددة في اللوائح التقنية.

مثال: تُمنع واردات المشروبات الكحولية.

"هاء"223 المنع لأسباب سياسية (الحظر)

أي منع الاستيراد من بلد أو من مجموعة بلدان لأسباب سياسية.

مثال: *منع واردات جميع السلع من البلد "ألف" انتقاماً منه لإجرائه تجارب على قنابل نووية.*

"هاء"323 المنع لأسباب تتعلق بحماية البيئة

منع الواردات لأسباب تتعلق بحماية البيئة.

مثال: *يُمنع استيراد المواد المستنفدة للأوزون بموجب بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.*

"هاء"423 المنع لأسباب أمنية

منع الواردات لأسباب أمنية.

مثال: *يُمنع استيراد المواد الكيميائية المدرجة في الجدول الأول من الدول غير الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.*

"هاء"523 الحظر لأسباب تتعلق بحماية الصحة العامة

منع الواردات لأسباب تتعلق بحماية الصحة العامة وغير مشمولة في اللوائح التقنية.

أمثلة: *يُمنع استيراد الأسبيستوس لما تُسببه هذه المادة من آثار سلبية على الصحة. ويُمنع أيضاً استيراد المخدرات أو المؤثرات العقلية.*

"هاء"923 المنع لأسباب غير اقتصادية لم تُذكر في موضع آخر

"هاء"5 ترتيبات تقييد الصادرات

هي ترتيبات يوافق المصدِّر بموجبها على الحد من صادراته لتجنب فرض قيود عليه من جانب البلد المستورد، مثل الحصص، أو زيادة التعريفات، أو غير ذلك من ضوابط الاستيراد. وقد

تُتخذ هذه الترتيبات على مستوى الحكومة أو على مستوى الصناعة، وهي محظورة رسمياً بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

"هاء"15 ترتيبات التقييد الطوعي للصادرات

هي ترتيبات تتخذها الحكومة أو الصناعة في بلد مصدِّر بغرض الحد الطوعي من الصادرات لتجنب فرض قيود إلزامية عليه من جانب البلد المستورد. وعادة ما تكون هذه الترتيبات نتيجة لطلبات يقدمها البلد المستورد بغية اتخاذ تدابير لحماية مؤسساته التجارية المحلية التي تنتج السلع البديلة.

"هاء"115 الاتفاقات المتعلقة بالحصص

هي اتفاقات بشأن ترتيبات التقييد الطوعي للصادرات تحدِّد حصص التصدير.

مثال: *حُددت حصص ثنائية لصادرات السيارات من البلد "ألف" إلى البلد "باء" لتجنب فرض عقوبات من جانب البلد "باء".*

"هاء"215 اتفاقات التشاور

هي اتفاقات بشأن ترتيبات التقييد الطوعي للصادرات تنص على التشاور بقصد فرض قيود (حصص) في ظروف معينة.

مثال: *تم التوصّل إلى اتفاق لتقييد صادرات القطن من البلد "جيم" إلى البلد "دال"، إذا زاد حجم الصادرات على مليوني طن في الشهر السابق.*

"هاء"315 اتفاقات التعاون الإداري

هي اتفاقات بشأن ترتيبات التقييد الطوعي للصادرات تنص على التعاون الإداري من أجل تجنب أي اختلالات في التجارة الثنائية.

مثال: *تم التوصّل إلى اتفاق بين البلد "هاء" والبلد "واو" للتعاون من أجل منع حدوث طفرة مفاجئة في الصادرات.*

"هاء"95 الترتيبات المتعلقة بتقييد الصادرات، التي لم تُذكر في موضع آخر

"هاء"6 حصص المعدلات التعريفية

نظام معدلات تعريفية متعددة ينطبق على المنتَج نفسه. وتُطبق المعدلات المنخفضة في حدود قيمة معينة أو حجم معين من الواردات، وتُطبق المعدلات الأعلى على الواردات التي تزيد على هذا القدر.

مثال: *يجوز استيراد الأرز دون رسوم جمركية لغاية أول 100 000 طن، وما زاد على ذلك فيخضع لمعدل تعريفي قدره 1.5 دولار لكل كيلو غرام.*

"هاء"16 الحصص التعريفية التي تحددها منظمة التجارة العالمية، والمدرجة في جداول المنظمة (الامتيازات والالتزامات في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية)

"هاء"116 الحصص ذات النطاق العالمي

هي حصص تعريفية تحددها منظمة التجارة العالمية ولا تقترن بأي شروط متصلة ببلد المنشأ للمنتَج المعني.

مثال: *حصة تعريفية تحددها منظمة التجارة العالمية وتسمح باستيراد اللبن والقشدة دون رسوم جمركية في حدود 2 000 طن دون أي شروط مرتبطة ببلد المنشأ.*

"هاء"216 الحصص ذات النطاق القطري

هي حصص تعريفية تحددها منظمة التجارة العالمية ويجب في إطار هذه الحصص أن يكون منشأ كمية معينة أو قيمة معينة من المنتَج هو بلد واحد أو أكثر.

مثال: *حصة تعريفية تحددها منظمة التجارة العالمية لاستيراد ما قدره 200 000 طن من الدجاج برسم جمركي منخفض قدره 12 في المائة، على أن يكون منشأ نصف هذه الكمية هو البلد "ألف".*

"هاء"26 حصص تعريفية أخرى مدرجة في اتفاقات تجارية أخرى

"هاء"126 الحصص ذات النطاق العالمي

هي حصص تعريفية لا تحددها منظمة التجارة العالمية، ولا تقترن بأي شروط متصلة ببلد المنشأ للمنتَج المعني.

مثال: *حصة تعريفية لا تحددها منظمة التجارة العالمية لاستيراد ما قدره 40 000 طن من اللحم البقري ولا تقترن بأي شروط متصلة ببلد المنشأ.*

"هاء"226 الحصص ذات النطاق القطري

هي حصص تعريفية لا تحددها منظمة التجارة العالمية ويجب في إطارها أن يكون منشأ كمية محددة أو قيمة محددة من المنتَج هو بلد واحد أو أكثر.

مثال: *يمكن استيراد الموز الطازج من البلد "ألف" دون رسوم جمركية في حدود 4 000 طن.*

"هاء"96 حصص تعريفية أخرى لم تُذكر في موضع آخر.

"هاء"9 تدابير التحكّم في الكميات التي لم تُذكر في موضع آخر.

واو- تدابير التحكّم في الأسعار، بما في ذلك الضرائب والأعبـاء الإضـافية

هي تدابير تُنفَّذ للتحكّم في أسعار السلع المستوردة أو للتأثير على هذه الأسعار، لتحقيق جملة أهداف منها دعم السعر المحلي لمنتجات معينة عندما تكون أسعار استيراد هذه المنتجات أقل؛ أو تثبيت السعر المحلي لمنتجات معينة بسبب تقلب السعر في الأسواق المحلية، أو بسبب عدم استقرار السعر في سوق خارجية؛ أو لزيادة الإيراد الضريبي أو المحافظة عليه. وتشمل هذه الفئة أيضاً تدابير أخرى غير التدابير التعريفية التي تزيد من تكاليف الواردات بطريقة مماثلة، أي بنسبة مئوية ثابتة أو بكمية ثابتة. وتُعرف هذه التدابير أيضاً باسم التدابير شبه التعريفية.

"واو"1 التدابير الإدارية التي تؤثر على القيمة الجمركية

تحديد أسعار الواردات من جانب سلطات البلد المستورد، مع أخذ أسعار الإنتاج أو الاستهلاك المحلية في الاعتبار. ويمكن أن يتحقق ذلك مثلاً من خلال وضع حدود دنيا وقصوى؛ أو اللجوء إلى القيم المحددة في السوق الدولية. وقد يتم تحديد الأسعار بطرق مختلفة، كتحديد حد أدنى لأسعار الواردات أو تحديد الأسعار وفقاً لأساس مرجعي.

"واو"11 الحد الأدنى لأسعار الواردات

هو سعر الواردات المحدد سلفاً، الذي لا يمكن جلب الواردات بسعر أقل منه.

مثال: *تحدد أسعار دنيا لواردات المنسوجات والملابس.*

"واو"21 الأسعار المرجعية

هي أسعار الواردات المحددة سلفاً والتي تستخدمها سلطات البلد المستورد كمرجع للتحقق من سعر الواردات.

مثال: *تستند الأسعار المرجعية للمنتجات الزراعية إلى سعر المزرعة، وهو القيمة الصافية للمنتَج عند مغادرته المزرعة بعد طرح تكاليف التسويق.*

"واو"91 التدابير الإدارية الأخرى المؤثرة على القيمة الجمركية، والتي لم تُذكر في موضع آخر

"واو"2 القيود الطوعية على أسعار الصادرات

هي ترتيبات يوافق المصدِّر بموجبها على إبقاء سعر السلع فوق مستوى معين. وهذه الترتيبات محظورة بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية. بيد أن الاتفاق بشأن الإعانات والتدابير التعويضية والاتفاق المتعلق بتنفيذ المادة السادسة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994 (الاتفاق المتعلق بممارسات مكافحة الإغراق) يجيزان، في ظروف معينة، التدابير التي تتخذ شكل تعهدات في مجال الأسعار (انظر الأمثلة الواردة في الفرعين "دال"31 و"دال"32). وتُطلَق عملية التقييد الطوعي لأسعار الصادرات بمبادرة من البلد المستورد، ومن ثم تُعتبر تدبيراً من تدابير الاستيراد.

مثال: *يتَّخذ تدبير يهدف إلى زيادة سعر تصدير شرائط الفيديو من أجل نزع فتيل الخلافات التجارية مع البلدان المستوردة الرئيسية.*

"واو"3 الأعباء المتغيّرة

هي ضرائب أو رسوم تهدف إلى جعل الأسعار السوقية للمنتجات المستوردة متوافقة مع أسعار المنتجات المحلية المناظرة (هذه التدابير محظورة بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالزراعة، المادة 4). ويجوز فرض رسوم على السلع الأساسية الأولية بحسب وزنها الكلي، في حين أن الأعباء المفروضة على المواد الغذائية المصنّعة يمكن أن تُحدَّد بحسب نسبة المحتوى من المنتَج الأولي في المنتَج النهائي. وتشمل هذه الأعباء ما يلي:

"واو"13 الضرائب المتغيّرة (رسوم الاستيراد المتغيرة)

هي ضرائب أو رسوم تختلف نسبتها اختلافاً عكسياً مع سعر الواردات من أجل المحافظة على سعر ثابت في البلد. ويُطبَّق هذا التدبير بصورة رئيسية على المنتجات الأولية.

مثال: *يبلغ السعر المستهدَف لبذور معينة 700 دولار للطن؛ ولما كان السعر العالمي هو 500 دولار، يُفرض رسم قدره 200 دولار. فإذا تغير السعر العالمي إلى 600 دولار، يتغير الرسم إلى 100 دولار.*

"واو"23 المكونات المتغيّرة (العناصر التعويضية)

هي ضرائب أو رسوم تشمل مكوناً قيمياً (حسب القيمة) ومكوناً متغيّراً. وتُطبَّق هـذه الأعباء بصورة رئيسية على المنتجات المصنَّعة حيث يُطبَّق الجزء المتغيّر على المنتجات الأولية أو المكونات الداخلة في المنتَج النهائي.

مثال: *تطبيق معدل تعريفي على الحلوى السكرية بما نسبته 25 في المائة يُضاف إليها 25 دولاراً لكل كيلوغرام من السكر الداخل في صناعتها ويُطرح منها سعر الكيلوغرام من السكر".*

"واو"93 الأعباء المتغيّرة التي لم تُذكر في موضع آخر

"واو"4 الأعباء الجمركية الإضافية

هي ضرائب مخصصة تُفرض فقط على المنتجات المستوردة بالإضافة إلى التعريفة الجمركية وذلك من أجل زيادة العائدات الضريبية أو حماية الصناعات المحلية.

مثال: *الأعباء الجمركية الإضافية، أو الضرائب الإضافية، أو الرسوم الإضافية.*

"واو"5 الرسوم الموسمية

هي رسوم تُطبَّق في أوقات معينة من السنة، وترتبط عادةً بالمنتجات الزراعية.

مثال: *يجوز إدخال واردات الكمثرى الطازجة في شكل سائب دون رسوم في الفترة من 1 آب/أغسطس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر؛ وتُفرض عليها رسوم موسمية في الشهور الأخرى.*

"واو"6 الضرائب والأعباء الإضافية المفروضة على الخدمات المقدَّمة من الحكومة

هي أعباء إضافية تُفرض على السلع المستوردة بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والأعباء الجمركية الإضافية، وهي رسوم ليس لها نظائر داخلية. وتنص المادة الثامنة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة على أن الرسوم والأعباء خلاف الرسوم الجمركية والضرائب الداخلية "يجب أن تكون في حدود مبلغ يكون مقارباً لتكلفة الخدمات المسداة بحيث لا يمثل حماية غير مباشرة للمنتجات المحلية أو ضريبة على الواردات أو الصادرات لأغراض مالية". وتشمل هذه الأعباء الإضافية ما يلي:

"واو"16 رسوم الفحص الجمركي والتخليص الجمركي والخدمات الجمركية

"واو"26 رسوم مناولة البضائع أو تخزينها

"واو"36 ضرائب على معاملات النقد الأجنبي

"واو"46 ضريبة الدمغة

"واو"56 رسوم رخصة الاستيراد

"واو"66 رسوم اعتماد الفاتورة من القنصلية

"واو"76 الضرائب الإحصائية

"واو"86 الضرائب على مرافق النقل

"واو"96 الأعباء الإضافية التي لم تُذكر في موضع آخر

"واو"7 الضرائب والأعباء الداخلية المفروضة على الواردات

هي الضرائب المفروضة على الواردات التي لها نظائر محلية. وبينما تجيز المادة الثالثة من الاتفاق فرض ضرائب داخلية على الواردات، يجب ألا تكون الضريبة المنطبقة أعلى من الضريبة المفروضة على منتجات محلية مماثلة.

"واو"17 الضرائب على الاستهلاك

هي ضرائب على مبيعات المنتجات تُطبَّق عموماً على جميع المنتجات أو معظمها.

مثال: *تشكل الضريبة على المبيعات، والضريبة على رقم المبيعات (أو الضريبة على المبيعات المتعددة)، والضريبة على القيمة المضافة بعض أنواع الضريبة على الاستهلاك.*

"واو"27 رسم الإنتاج

هي ضريبة تُفرض على أنواع مختارة من السلع، عادة ما تكون فاخرة أو غير أساسية. ويُفرض رسم الإنتاج بشكل مستقل عن الضرائب العامة على المبيعات ويُضاف إليها.

مثال: *يشمل رسم الإنتاج الضرائب المفروضة على استهلاك المواد الكحولية، والضريبة على السجائر.*

"واو"37 الضرائب والأعباء المفروضة على فئات المنتجات الحساسة

هي أعباء تشمل رسوم الانبعاثات، وضرائب المنتجات (الحساسة)، والأعباء الإدارية. وتهدف الأعباء الإدارية إلى استعادة تكاليف نظم المراقبة الإدارية.

مثال: *رسم انبعاث ثاني أكسيد الكربون المفروض على السيارات.*

"واو"97 الضرائب والأعباء الداخلية المفروضة على الواردات، والتي لم تُذكر في موضع آخر

"واو"8 التقديرات الجمركية المقرَّرة

هي قيمة السلع كما هي محددة بموجب مرسوم لغرض فرض رسوم جمركية وأعباء أخرى. ويُلجأ إلى هذه الممارسة كوسيلة لتجنب الاحتيال أو لحماية الصناعة المحلية. وتحوِّل القيمة الفعلية المقرَّرة أي رسم قيمي إلى رسم محدد.

مثال: *تُحدَّد بموجب مرسوم ما يُسمى بالفرنسية "valeur mercuriale" (القيمة السوقية) في البلدان الناطقة بالفرنسية.*

"واو"9 تدابير مراقبة الأسعار التي لم تُذكر في موضع آخر

زاي- التدابير المالية

هي تدابير يُراد بها تنظيم عملية الحصول على النقد الأجنبي اللازم للواردات وتنظيم تكلفة هذا النقد، وتحديد شروط الدفع. وقد تؤدي التدابير المالية إلى زيادة تكاليف الاستيراد بالطريقة نفسها التي تُحدِثها التدابير التعريفية.

"زاي"1 اشتراط الدفع المسبق

هي اشتراطات تتصل بقيمة معاملات الاستيراد و/أو ضرائب الاستيراد المتعلقة بها. ويُسدَّد المبلغ المطلوب دفعه مسبقاً وقت تقديم طلب الحصول على رخصة الاستيراد، أو عند إصدار الرخصة. ويمكن أن تشمل هذه الاشتراطات ما يلي:

"زاي"11 وديعة الاستيراد المسبقة

هي اشتراط يُلزم المستورد بإيداع نسبة مئوية من قيمة صفقة الاستيراد قبل أن يتسلم البضائع. ولا تُدفع أي فوائد على هذه الودائع.

مثال: *يُشترط دفع نسبة 50 في المائة من قيمة الصفقة قبل ثلاثة أشهر من الموعد المتوقَّع لوصول البضائع إلى ميناء الدخول.*

"زاي"21 الهامش النقدي المطلوب

هو شرط يقضي بإيداع المبلغ الكامل لقيمة الصفقة، أو جزء محدد منها، بعملة أجنبية في مصرف تجاري قبل فتح خطاب الاعتماد.

مثال: *يُشترط إيداع نسبة 100 في المائة من قيمة الصفقة في المصرف التجاري المسمَّى لهذا الغرض.*

"زاي"31 الدفع المسبق للرسوم الجمركية

هو شرط يقضي بالدفع المسبق لجميع الرسوم الجمركية، أو لجزء منها. ولا تُدفع أي فوائد على هذه المدفوعات المسبقة.

مثال: *يُشترط دفع نسبة 100 في المائة من الرسوم الجمركية المقدرة وذلك قبل ثلاثة أشهر من الموعد المتوقَّع لوصول البضائع إلى ميناء الدخول.*

"زاي"41 الودائع القابلة للاسترداد المتعلقة بفئات المنتجات الحساسة

هو شرط يقضي بإيداع مبلغ معين يُسترد عند إعادة المنتَج المستعمل أو حاويته إلى مرفق تجميع.

مثال: *يلزم إيداع 100 دولار عن كل ثلاجة، ويُرد المبلغ لدى إعادة الثلاجة – بعد استعمالها – لغرض إعادة تدويرها.*

"زاي"91 شروط الدفع المسبق التي لم تُذكر في موضع آخر

"زاي"2 تعدد أسعار الصرف

أي تباين أسعار الصرف لأغراض الاستيراد، حسب فئة المنتجات. وعادةً ما يُحتفظ بالسعر الرسمي من أجل السلع الأساسية الحيوية، بينما يجب دفع قيمة السلع الأخرى بأسعار الصرف التجارية أو أحياناً بشراء النقد الأجنبي عن طريق المناقصات. وتنص الفقرة 3 من المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على أنه لا يجوز للدول الأعضاء الاتفاق على أي ترتيبات تمييزية أو ممارسات تقوم على تعدد أسعار الصرف من دون موافقة الصندوق.

مثال: *لا يجوز الدفع بسعر الصرف الرسمي إلا في حالة واردات أغذية الأطفال الرضّع والمواد الغذائية الأساسية.*

"زاي"3 اللوائح المتعلقة بالعمليات الرسمية لتخصيص النقد الأجنبي

"زاي"13 حظر أي عمليات رسمية تتعلق بتخصيص النقد الأجنبي

أي عدم جواز أي عمليات رسمية تتعلق بتخصيص النقد الأجنبي لدفع قيمة الواردات.

مثال: *لا يُخصص نقد أجنبي لواردات المنتجات الفاخرة، كالسيارات، وأجهزة التلفاز، والمجوهرات، وما إلى ذلك.*

"زاي"23 الإذن المصرفي

هو شرط يقضي بالحصول على إذن استيراد خاص من المصرف المركزي.

مثال: *في حالة واردات السيارات، يُشترط الحصول على ترخيص من المصرف المركزي بالإضافة إلى رخصة الاستيراد.*

"زاي"33 الإذن المرتبط بعدم اللجوء إلى عمليات الصرف الرسمية

لا تُمنح الرخصة إلا في حالة عدم اللجوء إلى عمليات الصرف الرسمية لدفع قيمة الواردات.

"زاي"133 النقد الأجنبي الخارجي

لا تُمنح رخصة إلا للواردات ذات الصلة بمشاريع المساعدة التقنية والمصادر الأخرى للنقد الأجنبي.

مثال: *لا يُسمح باستيراد مواد التشييد إلا إذا كان من الممكن الدفع عن طريق صندوق الاستثمار الأجنبي المباشر.*

"زاي"233 النقد الأجنبي المملوك للمستوردين

تُمنح الرخصة إذا كان لدى المستورد نقد أجنبي مودع في مصرف خارج البلد.

مثال: *لا يُصرَّح باستيراد المنسوجات إلا إذا كان بإمكان المستورد دفع قيمة الواردات مباشرة للمصدِّر بنقد أجنبي حصل عليه من نشاط تصديري بالخارج.*

"زاي"933 الرخص المرتبطة بعمليات الصرف غير الرسمية، والتي لم تذكر في موضع آخر

"زاي"93 اللوائح التنظيمية المتعلقة بعمليات تخصيص النقد الأجنبي الرسمية، والتي لم تُذكر في موضع آخر

"زاي"4 اللوائح التنظيمية المتعلقة بشروط دفع قيمة الواردات

هي قواعد تنظيمية تتعلق بشروط دفع قيمة الواردات والحصول على ائتمان أجنبي أو محلي واستخدامه لتمويل الواردات.

مثال: *لا يجوز دفع أكثر من 50 في المائة من قيمة الصفقة قبل وصول البضائع إلى ميناء الدخول.*

"زاي"9 تدابير التمويل التي لم تُذكر في موضع آخر

حاء- التدابير المؤثرة على المنافسة

هي تدابير تهدف إلى منح أفضليات أو امتيازات حصرية أو خاصة لفاعل اقتصادي أو لعدد محدود من الفاعلين الاقتصاديين.

"حاء"1 المؤسسات التجارية الحكومية المعنية بالاستيراد؛ وقنوات مختارة أخرى للاستيراد

"حاء"11 المؤسسات التجارية الحكومية المعنية بالاستيراد

هي مؤسسات الأعمال (سواء أكانت مملوكة للدولة أم خاضعة لسيطرتها، أم لا) التي تتمتع بحقوق وامتيازات خاصة لا تتمتع بها الكيانات الأخرى، وتؤثر من خلال مشترياتها ومبيعاتها على مستوى أو اتجاه واردات منتجات معينة. (انظر الفرع "عين"15).

وتشمل هذه المؤسسات هيئات تسويق رسمية تتمتع بحقوق حصرية في مراقبة واردات حبوب غذائية معينة، أو وكالات تسويق تتمتع بحق حصري في توزيع النفط، أو وكالات استيراد تتمتع بحقوق حصرية. ويمكن أن تُمارَس هذه الامتيازات والحقوق من خلال حصر استيراد فئات معينة من السلع في مجموعة محددة من المستوردين.

"حاء"91 قنوات استيراد مختارة أخرى، لم تُذكر في موضع آخر

"حاء"2 الاستخدام الإجباري للخدمات الوطنية

"حاء"12 التأمين الوطني الإجباري

هو شرط يوجب التأمين على الواردات لدى شركة تأمين وطنية.

"حاء"22 النقل الوطني الإجباري

هو شرط يوجب نقل الواردات من خلال شركة نقل وطنية.

"حاء"92 الخدمات الوطنية الإجبارية التي لم تُذكر في موضع آخر

"حاء"9 التدابير المؤثرة على المنافسة التي لم تُذكر في موضع آخر

طاء- تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة[6]

"طاء"1 التدابير المتعلقة بالمحتوى المحلي

هي شروط تقضي بشراء أو استخدام مستويات دُنيا معينة أو أنواع معينة من المنتجات المصنعة محلياً أو ذات المنشأ المحلي، أو قيود تُفرض على شراء أو استخدام منتجات مستوردة استناداً إلى حجم صادرات المنتجات المحلية أو قيمتها.

مثال: *في سياق إنتاج السيارات، يجب أن تشكل المكونات المنتجة محلياً 50 في المائة على الأقل من قيمة المكونات المستخدمة.*

"طاء"2 تدابير التوازن التجاري

هي قيود تُفرض على استيراد منتجات تُستخدم في الإنتاج المحلي أو ذات صلة بالإنتاج المحلي، بما في ذلك ما يتصل بمقدار المنتجات المحلية المصدرة؛ أو قيود على الحصول على النقد الأجنبي المستخدم لأغراض هذا الاستيراد استناداً إلى تدفقات النقد الأجنبي الداخلة إلى البلد بفضل مؤسسة الأعمال المعنية.

مثال: *يجوز لأي شركة أن تستورد مواد ومنتجات أخرى بقيمة لا تتجاوز 80 في المائة من حصائل صادراتها في السنة السابقة.*

"طاء"9 تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي لم تُذكر في موضع آخر

(6) رهناً باستثناءات معينة، لا تتوافق التدابير المدرجة في الفرعين "ياء"1 و"ياء"2 مع الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (أي على التوالي، الالتزامات المتعلقة بالمعاملة الوطنية بموجب المادة الثالثة، والتخلّص العام من القيود الكمية بموجب المادة الحادية عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، لعام 1994). انظر القائمة التوضيحية المرفقة باتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. أما التدابير المتعلقة بالاستثمار وذات الصلة بالتجارة التي تكون في شكل قيود على التصدير، فترد في الفصل "عين" من هذا المنشور.

ياء- القيود على التوزيع

يجوز للبلد المستورد أن يفرض قيوداً على قنوات توزيع السلع أو بيعها. ويمكن أن تنطبق هذه القيود على بيع منتجات مصنَّفة في فئات معينة، وعلى النفاذ إلى قنوات التوزيع الداخلية وإنشاء قنوات توزيع خاصة بالمستورد وعلى أي اشتراطات إضافية تتعلق بالحصول على الرخص أو إصدار الشهادات.

"ياء"1 القيود على بيع المنتجات

هي قيود تهدف إلى الحد من مبيعات السلع داخل البلد المستورد، مثلاً في مناطق بعينها من البلد، لفئات معينة من الأشخاص، أو بالاستناد إلى معايير أخرى. وتنطبق هذه القيود على السلع بحد ذاتها بصرف النظر عن المستورد. أما القيود على خدمات التوزيع، فيرد شرحها في الفرع "ياء"2.

مثال: *لا يجوز بيع المشروبات المستوردة إلا في المدن التي لديها مرفق لإعادة تدوير عبوات المشروبات.*

"ياء"2 القيود على قنوات التوزيع

"ياء"12 التدابير التي تمنع النفاذ إلى الموزعين الوطنيين أو تحد من ذلك

هي محظورات أو قيود تهدف إلى توجيه المنتجات المستوردة نحو قنوات توزيع منفصلة (نقاط بيع بالتجزئة أو بالجملة للمنتجات المستوردة). وقد تنجرّ عن هذه القيود تكاليف إضافية وحواجز أمام مستوردي منتجات معينة ربما كانوا يخيّرون الاعتماد على الموزعين المحليين بدلاً من إنشاء قنواتهم الخاصة للتوزيع.

مثال: *لا يجوز بيع السيارات المستوردة من خلال تجار السيارات الذين ينشطون في البلد المستورد؛ وبناءً عليه يجب على المصدرين إنشاء قنواتهم الخاصة للتوزيع.*

"ياء"22 التدابير التي تهدف إلى منع إنشاء قنوات التوزيع الخاصة أو الحد من ذلك

هي محظورات أو قيود تهدف إلى تنظيم المنتجات المستوردة بحيث تعتمد على قنوات توزيع محلية. وقد تسبب هذه الاشتراطات صعوبات إضافية حسب شروط استخدام القنوات المحلية ومدى ملاءمتها لحاجة مستوردي منتجات معينة ربما كانوا يخيّرون إنشاء قنواتهم الخاصة للتوزيع.

مثال: *لا يجوز لغير رعايا البلد المستورد الاضطلاع بنشاط البيع بالتجزئة؛ وبناءً عليه، لا يمكن للمصدرين الأجانب توزيع منتجاتهم، كالسيارات على سبيل المثال، إلا من خلال وكلاء أو تجار محليين. ولا يجوز لشركة معتمَدة للاضطلاع بنشاط البيع بالتجزئة أن تفتح أكثر من نقطة واحدة للبيع بالتجزئة. ويتطلب فتح أي نقطة إضافية للبيع بالتجزئة الحصول على موافقات أخرى.*

"ياء"9 القيود المفروضة على التوزيع والتي لم تُذكر في موضع آخر

كاف- القيود على خدمات ما بعد البيع

هي تدابير تقيّد قدرة المصدّرين على تقديم خدمات ما بعد البيع من خلال قنوات التوزيع التي يفضّلونها أو يريدونها في البلد المستورد.

"كاف"1 التدابير التي تمنع النفاذ إلى القنوات المحلية لخدمات ما بعد البيع أو تحد من ذلك

هي تدابير تحظر أو تقيّد النفاذ إلى خدمات ما بعد البيع المحلية وتفضي إلى اعتماد المنتجات المستوردة على قنوات منفصلة لخدمات ما بعد البيع (من قبيل نقاط التركيب والتجميع والتصليح). وقد تؤثر هذه التدابير تأثيراً سلبياً على مستوردي منتجات معينة ربما كانوا يخيّرون الاعتماد على القنوات المحلية لخدمات ما بعد البيع بدلًا من إنشاء قنواتهم الخاصة.

مثال: *لا يجوز تصليح محركات الطائرات إلا في مراكز مملوكة للمصنّع.*

"كاف"2 التدابير التي تهدف إلى منع إنشاء قنوات خاصة لخدمات ما بعد البيع أو تحد من ذلك

هي تدابير تحظر أو تقيّد إنشاء أو استخدام قنوات خاصة لخدمات ما بعد البيع وتفضي إلى اعتماد المنتجات المستوردة على القنوات المحلية لخدمات ما بعد البيع. وحسب الشروط التي تنظم استخدام القنوات المحلية لخدمات ما بعد البيع أو مدى ملائمة خدمات ما بعد البيع المحلية، يمكن أن تسبّب هذه التدابير صعوبات إضافية لمستوردي منتجات معينة ربما كانوا يخيّرون الاعتماد على قنواتهم الخاصة لخدمات ما بعد البيع.

مثال: *يجب أن تقدَّم خدمات ما بعد البيع لأجهزة التلفاز من شركة خدمات محلية تابعة للبلد المستورد. ولا يمكن أن تتجاوز الأصول الأجنبية في رأس مال مراكز صيانة الطائرات نسبة 49 في المائة.*

"كاف"9 القيود المفروضة على خدمات ما بعد البيع والتي لم تُذكر في موضع آخر

لام- الإعانات وأشكال الدعم الأخرى

هي التدابير المتخذة أو الممارسات المتبعة على أي مستوى في الدولة[7] والتي ينجرّ عنها تحويل مالي لصالح مستفيد محدد أو مجموعة من المستفيدين المحددين وتُنشِئ أو يمكن أن تُنشِئ مزايا لهؤلاء المستفيدين. ويمكن تصنيف هذه التدابير أو الممارسات في فئتين: الدعم الذي يقدَّم إلى المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات العائلية (الفرعان "لام"1 و"لام"5)، والدعم الذي يقدَّم إلى المستهلكين النهائيين، أو الأفراد، أو الأسر المعيشية (الفرعان "لام"6 و"لام"9). وبالإضافة إلى هذا التصنيف الأساسي، يمكن تصنيف الإرشادات المتعلقة بتدابير الدعم تحت تسميات أخرى. انظر الحاشية 8.

"لام"1 التحويلات المالية (التحويلات النقدية) التي تقوم بها الحكومة (لصالح مؤسسة)

"لام"11 الهبات (خلاف دعم الأسعار الوارد في الفقرة الفرعية "لام"51)

دعم نقدي في شكل تحويل وحيد أو قابل للتجديد لأموال عامة لصالح مؤسسات أعمال، ويكون مبلغ التحويل غير قابل للتسديد ودون فوائد، سواءٌ أكان مشروطاً أم غير مشروط.

مثال: *تقدم الحكومة لمؤسسة ما إعانة غير قابلة للتسديد لتمكينها من الاستثمار في شراء معدات جديدة.*

"لام"111 المبلغ الذي يحصل عليه المستفيد، هو مبلغ ثابت.

"لام"211 المبلغ الذي يحصل عليه المستفيد يتغير حسب الإنتاج أو المبيعات.

"لام"311 المبلغ الذي يحصل عليه المستفيد يختلف حسب إيرادات المؤسسة

لام

(7) لأغراض هذا التصنيف، يمكن أن تحُيل التدابير التي تتخذها الحكومة أو الممارسات التي تتبعها إلى التدابير التي تتخذها الحكومة من خلال فروعها المركزية أو شبه المركزية أو البلدية أو من خلال هيئات و/أو كيانات تُنشِئها الحكومة أو تمتلكها وتتصرف باسم الحكومة أو تؤدي وظائفها.

"لام"411 المبلغ الذي يحصل عليه المستفيد يختلف حسب استخدام المدخلات الوسيطة

"لام"511 المبلغ الذي يحصل عليه المستفيد يختلف حسب العمالة

"لام"611 المبلغ الذي يحصل عليه المستفيد يختلف حسب استخدام الأراضي والموارد الطبيعية

"لام"711 المبلغ الذي يحصل عليه المستفيد يختلف حسب استخدام رأس المال

"لام"811 المبلغ الذي يحصل عليه المستفيد يختلف حسب الصادرات

"لام"911 المبلغ الذي يحصل عليه المستفيد يختلف حسب محددات أخرى أو توليفة من العناصر المحدِّدَة المذكورة أعلاه

"لام"21 الدعم في شكل ائتمان (دعم يقدَّم إلى مؤسسة أعمال)

دعم نقدي توفره الحكومة لمؤسسة أعمال من أجل تسديد أموال مقترَضة، سواءٌ أكان ذلك في شكل قرض مباشر بسعر فائدة تفضيلي أم في شكل مساعدة لضمان أو تسديد أموال اقترضتها المؤسسة من جهات أخرى.

مثال: *تمنح الحكومة لمؤسسة ما قرضاً من خلال مصرف مملوك للدولة بسعر فائدة أقل من سعر السوق المنطبق على قرض مكافئ.*

الفقرات الفرعية "لام"121 إلى "لام"921: نفس المحددات الواردة في الفقرات الفرعية "لام"111 إلى "لام" 911

"لام"31 المساهمة في رأس مال الشركة

دعم نقدي توفره الحكومة من خلال شراء أسهم في رأس مال المؤسسة.

مثال: *تستحوذ الحكومة على 50 في المائة من رأس مال مؤسسة عن طريق شراء أسهم بشروط غير الشروط التجارية.*

الفقرات الفرعية "لام"131 إلى "لام"931: نفس المحددات الواردة في الفقرات الفرعية "لام"111 إلى "لام" 911

"لام"41 اقتناء سلع أو خدمات من قبل الحكومة (خلاف دعم الأسعار الوارد في الفقرة الفرعية "لام"51)

دعم نقدي توفره الحكومة من خلال شراء سلع أو خدمات من مؤسسة أعمال ما بسعر أعلى من سعر السوق (مقابل نفس النوعية والكمية أو مقابل نوعية وكمية مماثلتين).

مثال: *تشتري الحكومة القمح من مؤسسة تجارية بسعر يفوق سعر السوق بنسبة 20 في المائة.*

الفقرات الفرعية "لام"141 إلى "لام"941: نفس المحددات الواردة في الفقرات الفرعية "لام"111 إلى "لام" 911

"لام"51 دعم الأسعار أو مدفوعات مباشرة تتصل بالأسعار لصالح المنتجين

دعم نقدي توفره الحكومة في شكل تحويل أموال عامة شريطة أن ينزل مستوى أسعار منتج معيّن تحت عتبة معينة.

مثال: *تتحمل الحكومة الخسائر المالية التي تتكبدها مؤسسة تبيع البنزين للسكان بسعر دون أسعار السوق.*

لام

"لام"2 تنظيم الأسعار

سياسة عامة تحدد الحكومة من خلالها أسعار بيع منتجات معينة.

مثال: *تحدد الحكومة سقفاً لسعر البنزين يستفيد منه المستهلك النهائي.*

"لام"3 نقل المخاطر (من المؤسسة إلى الحكومة)

"لام"13 الضمانات

دعم غير نقدي تلتزم الحكومة من خلاله بتسديد دين مستحق على مؤسسة.

مثال: *تكفل الحكومة تسديد قرض اكتتبته مؤسسة في حال عجز المؤسسة عن الدفع أو إفلاسها.*

"لام"23 التأمين

دعم غير نقدي تلتزم الحكومة من خلاله بتأمين مؤسسة ضد المخاطر غير المرتقبة.

مثال: *تلتزم الحكومة بتغطية خسائر مؤسسة أعمال، على أساس شروط خلاف الشروط التجارية (ضمان ضد المخاطر الخارجية) في حال حدوث كارثة طبيعية.*

"لام"4 الإيرادات الحكومية المستحقة (على مؤسسة) التي تتنازل عنها الحكومة أو لا تقبضها (من دون دعم نقدي)

"لام"14 الإعفاء من الضرائب والرسوم، والتخفيضات، والحوافز الضريبية الأخرى التي تخفض أعباء الضرائب التي تكون مستحقة في غياب هذه التدابير

دعم نقدي في شكل إعفاءات من الالتزامات الضريبية، حيث تحجم الحكومة عن جمع ضرائب كانت ستجبيها من المؤسسة لولا الإعفاء.

مثال: *إعفاء مؤسسة أو قطاع من دفع ضريبة الدخل.*

الفقرات الفرعية "لام"114 إلى "لام"914: نفس المحددات الواردة في الفقرات الفرعية "لام"111 إلى "لام" 911

"لام"24 الإيرادات الحكومية الأخرى التي تتنازل عنها الحكومة أو لا تقبضها (من دون دعم نقدي) (غير مشمولة في الصنف "لام"5، التحويلات العينية (غير النقدية))

دعم نقدي في شكل إعفاءات من الالتزامات الضريبية التي تتعهد بها المؤسسة إزاء الحكومة، خلاف الضرائب أو الرسوم (مثلاً الإتاوات والمصاريف الإدارية).

مثال: *تعفي الحكومة مؤسسة تجارية من دفع الرسوم الضرورية للحصول على رخصة للاضطلاع بنشاط تجاري.*

الفقرات الفرعية "لام"124 إلى "لام"924: نفس المحددات الواردة في الفقرات الفرعية "لام"111 إلى "لام" 911

"لام"5 التحويلات العينية (غير النقدية) (لصالح مؤسسة)

"لام"15 التزويد بالسلع

دعم غير نقدي في شكل سلع توفرها الحكومة لمؤسسة أعمال.

مثال: الحكومة تبيع لمؤسسة مواد أولية أو معدات بسعر أقل من سعر السوق.

الفقرات الفرعية "لام"115 إلى 915: نفس المحددات الواردة في الفقرات الفرعية "لام"111 إلى "لام" 911

"لام"25 التزويد بالخدمات

دعم غير نقدي في شكل خدمات توفرها الحكومة لمؤسسة أعمال.

مثال: *الحكومة توفر لمؤسسة أعمال بالمجان خدمات استشارية أو خدمات في مجال معالجة المياه.*

الفقرات الفرعية "لام"125 إلى "لام"925: نفس المحددات الواردة في الفقرات الفرعية "لام"111 إلى "لام" 911

"لام"35 مزايا أخرى، بما يشمل الأراضي، و(النفاذ إلى) الموارد الطبيعية، والهياكل الأساسية، والتكنولوجيا والمعارف، والكهرباء، والماء

دعم غير نقدي في شكل مزايا أخرى تمنحها الحكومة لمؤسسة أعمال.

مثال: *الحكومة تتيح لمؤسسة ما استغلال أراضٍ حكومية بالمجان أو دون أن تحصل منها على قيمة إيجار الأرض.*

الفقرات الفرعية "لام"135 إلى "لام"935: نفس المحددات الواردة في الفقرات الفرعية "لام"111 إلى "لام" 911

"لام"6 التحويلات المالية (تحويلات نقدية) التي تقوم بها الدولة (لصالح مستهلك نهائي أو فرد أو أسرة معيشية) من أجل شراء سلع محددة

"لام"16 الهبات ودعم الدخول

تحويل أموال (تحويل نقدي أو شبه نقدي) تقوم به الحكومة لصالح مستهلك نهائي أو فرد أو أسرة معيشية شريطة شراء منتج معيّن.

مثال: *تحصل الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض على قسائم المعونة الغذائية من أجل شراء منتجات محددة.*

"لام"26 الدعم الائتماني

دعم نقدي تقدمه الحكومة للمستهلكين أو الأفراد أو الأسر المعيشية، فيما يتعلق بأموال مقترَضة مستحقة، سواء أكان ذلك في شكل قروض مباشرة تمنحها الحكومة أو في شكل مساعدة تهدف إلى ضمان أو تسديد أموال اقتُرِضت من جهات أخرى.

مثال: *تسدد الحكومة جزءاً من القروض لشراء سيارات جديدة مراعية للبيئة.*

"لام"7 الإيرادات الحكومية المستحقة (على مستهلك نهائي أو فرد أو أسرة معيشية) التي تتنازل عنها الحكومة أو لا تقبضها (من دون دعم نقدي)

"لام"17 الإعفاء من الضرائب والرسوم، والتخفيضات، والحوافز الضريبية الأخرى التي تخفض أعباء الضرائب التي تكون مستحقة في غياب هذه التدابير

دعم نقدي في شكل إعفاءات من الالتزامات الضريبية، حيث تحجم الحكومة عن جمع ضريبة كانت ستجبيها من فرد خاضع لتلك الضريبة أو أسرة معيشية خاضعة لها.

مثال: *يُعفى الأشخاص الذين يشرفون على سن التقاعد من دفع الضريبة على العقارات.*

"لام"8 شراء أو توفير سلع من قبل الحكومة

"لام"18 توفير سلع من قبل الحكومة

دعم غير نقدي في شكل سلع توفرها الحكومة للأفراد أو الأسر المعيشية.

مثال: *توفر الحكومة الأجهزة اللازمة للأسر المعيشية التي تعد عضواً ذا إعاقة.*

"لام"28 قيام الحكومة بشراء سلع من أفراد أو أسر معيشية

دعم نقدي من الحكومة التي تقوم بشراء سلع أو خدمات من أفراد أو أسر معيشية.

مثال: *تشتري الحكومة من الأفراد أو الأسر المعيشية المركبات القديمة غير المراعية للبيئة من أجل إعادة تدويرها والتشجيع على شراء مركبات جديدة أقل استهلاكاً للوقود.*

"لام"9 أشكال الدعم المقدم إلى المستهلكين أو المنتجين التي لم تُذكر في موضع آخر

أشكال الدعم الحكومي الأخرى التي لم تُذكر في موضع آخر[8].

(8) إضافةً إلى التصنيف الأساسي، يمكن تبويب المعلومات الإضافية المتعلقة بتدابير الدعم كالآتي:
(أ) المستوى الحكومي الذي يمنح الدعم:
'1' مركزي؛
'2' دون وطني (مثلاً، الولاية أو المقاطعة أو الإقليم)؛
'3' محلي أو بلدي؛
(ب) الجهة التي تُمنح من خلالها المزايا:
'1' مباشرةً من الحكومة (بما يشمل الكيانات التي تخضع لمراقبة الحكومة)؛
'2' من كيان خاص بتفويض أو إيعاز من الحكومة؛
(ج) التواتر:
'1' متجدد؛
'2' غير متجدد (دفعة واحدة أو دفعات متعددة محددة)؛
(د) معايير الأهلية أو شروط الحصول على الدعم؛ الانطباق أو الاستخدام المحدد (يمكن أن ينطبق أكثر من معيار واحد على نفس التدبير الواحد):
'1' ينطبق على الدعم المقدم للمؤسسات، بما فيها المؤسسات العائلية:
(أ) الدخل: محلي، أو تصدير، أو خارجي؛
(ب) استخدام سلعة أو خدمة محددة: المنشأ أو المحتوى المحلي، المنشأ غير محدد؛
(ج) استخدام عوامل الإنتاج: استثمار، رأس مال، أراضي، يد عاملة، معارف؛
(د) المبيعات: المبيعات الداخلية، مبيعات التصدير؛
(هـ) تنويع الإنتاج؛
(و) صحة أو سلامة البشر أو الحيوان أو النبات؛
(ز) مؤسسة أو مؤسسات مسماة؛
'2' ينطبق على المستهلكين النهائيين أو الأفراد أو الأسر المعيشية:
(أ) الدخل؛
(ب) استخدام أو استهلاك سلعة أو خدمة محددة: المنشأ أو المحتوى المحلي، المنشأ أو المحتوى غير محدد؛
(ج) شراء عقارات؛
'3' ينطبق على أشكال الدعم كافةً:
(أ) تحسينات بيئية: تخفيض استهلاك الطاقة، والحد من النفايات، والحد من التلوث، وامتثال القواعد التنظيمية الجديدة؛
(ب) الموقع الجغرافي؛
(ج) اعتبارات أخرى (يُرجى ذكرها)؛
(هـ) الهدف المعلَن للسياسة العامة:
'1' العمالة؛
'2' حماية البيئة؛
'3' دعم إقليمي؛
'4' التخفيف من الفقر؛
'5' الصحة أو الأمن؛
'6' الغذاء والتغذية؛
'7' الأمن القومي؛
'8' التعليم؛
'9' اعتبارات مرتبطة بالسن؛
'10' دعم التراث الوطني؛
'11' أهداف أخرى (يُرجى ذكرها).

ميم- القيود على المشتريات الحكومية

هي تدابير تقييدية يمكن أن يواجهها أصحاب العطاءات عندما يحاولون بيع منتجاتهم وخدماتهم لحكومة أجنبية[9].

"ميم"1 القيود على المشاركة في المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية

تدابير وممارسات تقصر صراحةً المشاركة في المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية على الموردين الوطنيين (أو دون الوطنيين)، أو تنص على شروط محددة تتعلق بالمشاركة في هذه المناقصات. ويُسجَّل الحد الأدنى للقيمة المالية للتدبير الواجب التطبيق في عمود خاص بالعتبات يرد في ملف البيانات.

"ميم"11 قيود لصالح الموردين الوطنيين

قيود تقصر صراحةً المشاركة في المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية على الموردين الوطنيين.

مثال: *لا يمكن لأصحاب العطاءات الأجانب المشاركة في المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية الوطنية أو دون الوطنية.*

(9) الفصل 9 من هذا التصنيف مماثل لسلسلة قوائم التدابير التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المشتريات الحكومية (غوردون وآخرون، 2017)، عدا التدابير المتعلقة بالعتبة، والاستثمار الأجنبي المباشر ومنظومة قواعد السلوك ومكافحة الفساد (انظر الفصل الأول أعلاه) التي ترد في سلسلة قوائم التدابير التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) "ميم"51، العتبات؛
(ب) "ميم"24، الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر؛
(ج) "ميم"124، القيود على إنشاء المشروعات المشتركة؛
(د) "ميم"224، القيود على عمليات الدمج؛
(هـ) "ميم"324، غياب المعاملة الوطنية؛
(و) "ميم"424، قطاعات غير مفتوحة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
(ز) "ميم"01 مدى كفاءة منظومة قواعد السلوك ومكافحة الفساد؛
(ح) "ميم"101 السياسات و/أو التدابير المتعلقة بتضارب المصالح في المشتريات الحكومية؛
(ط) "ميم"201 التدابير المتعلقة بمكافحة الفساد في المشتريات الحكومية؛
(ي) "ميم"301 التدابير المتعلقة بحماية المبلغين عن التجاوزات في المشتريات الحكومية؛
(ك) "ميم" 401 المبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة التلاعب بالعطاءات في المشتريات الحكومية؛
(ل) "ميم" 501 القواعد التنظيمية المتعلقة بالحرمان من المشاركة في المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية.

"ميم"21 قيود لصالح الموردين دون الوطنيين

قيود تقصر صراحةً النفاذ إلى المشاركة في المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية على الموردين دون الوطنيين.

مثال: *تشتري الحكومة المركزية المنسوجات المنسوجة بالدول اليدوي من الموردين المحليين دون سواهم.*

"ميم"31 المشاركة المشروطة

اشتراط تأسيس مشروعات مشتركة لديها مورد وطني/دون وطني ("ميم"131")، واشتراط الوجود التجاري ("ميم"231)، بحيث لا يمكن للمورد أن يشارك في المناقصات إلا إذا كان لمؤسسته وجودٌ على الصعيد المحلي في البلد المعني وشريطة أن تكون المشاركة في المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية قائمة على أساس المعاملة بالمثل ("ميم"331)، بما يشمل التدابير التي لا تجيز للموردين الأجانب تقديم عطاءاتهم إلا إذا كان بلد المورد يتيح المشاركة في المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية داخله على أساس المعاملة بالمثل.

أمثلة: *بالنسبة للمناقصات العامة التي تتجاوز قيمتها المالية عتبة معينة، يتعين على المقاولين الأجانب أن يتعاونوا مع المؤسسات المحلية.*

يمكن للجهات المشترية أن تطلب إلى المؤسسات الأجنبية أن تؤسس شركة أو وكالة محلية. ويمكن أن ينطبق هذا التدبير فقط على المورد صاحب العطاء الفائز بالمناقصة قبل توقيع العقد.

لا يمكن معاملة الموردين الأجانب معاملةَ الموردين الوطنيين في إطار المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية إلا إذا قبل بلد المورد الأجنبي منح نفس المعاملة.

"ميم"41 الاستثناءات لأسباب غير اقتصادية

اللجوء إلى شروط/اعتبارات تتعلق بالأمن القومي أو السلامة العامة لمنع الموردين الأجانب من المشاركة في المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية.

مثال: *تمنع التشريعات المتعلقة بالسلامة على الجهة المشترية قبول العطاءات المقدمة من الموردين الأجانب أو تسمح لها باستبعاد الموردين الأجانب عندما تتعلق المشتريات الحكومية بمعدات وهياكل أساسية ذات صلة بالسكك الحديدية.*

"ميم"91 القيود على المشاركة في المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية التي لم تُذكَر في موضع آخر

"ميم"2 الأسعار التفضيلية الوطنية

نسب مئوية تُعدَّل على أساسها الأسعار التي يقترحها الموردون الوطنيون لأغراض تقييم العطاءات. وتزيد هذه النسب التفضيلية من فرص فوز المورد الوطني بالعقد ويمكن أن تُطبَّق أيضاً على المناقصات المتعلقة بسلع أو خدمات محلية.

"ميم"12 لصالح الموردين الوطنيين

تمنح الجهة المشترية سعراً تفضيلياً للموردين الوطنيين.

مثال: *تُفضَّل العطاءات الوطنية على العطاءات الأجنبية التي تتساوى معها في الجودة شريطة ألا يفوق السعر المقترح في العطاءات الوطنية سعرَ العطاءات الأجنبية بأكثر من 10 في المائة.*

"ميم"22 لصالح الموردين دون الوطنيين

تمنح الجهة المشترية السعر التفضيلي للموردين دون الوطنيين.

مثال: *تستفيد طوائف وقبائل محلية معينة من تفضيل سعري نسبته 5 في المائة.*

"ميم"32 المشاركة المشروطة

اشتراط تأسيس مشروعات مشتركة لديها مورد وطني أو دون وطني ("ميم"132")، أو اشتراط الوجود التجاري ("ميم"232) للاستفادة من مفاضلة سعرية.

مثال: *عندما يقيَّم الموردون على أساس نظام النقاط التفضيلية، تُسنَد النقاط الإضافية إلى مشروع مشترك.*

"ميم"92 الأسعار التفضيلية التي لم تُذكَر في موضع آخر

"ميم"3 عمليات المعاوضة

أي شرط أو تعهد يشجع التنمية المحلية أو يحسّن حسابات ميزان المدفوعات لطرف ما، مثل استخدام المحتوى المحلي، ومنح التراخيص الخاصة بالتكنولوجيا، والاستثمار، وعمليات المعاوضة وأي إجراءات أو اشتراطات مماثلة[10]. ويمكن للجهة المشترية أن تفرض على الموردين شكلاً من أشكال المعاوضة تحقيقاً لهدف خلاف شراء المنتج موضوع العقد. وبالإضافة إلى الأمثلة المذكورة أعلاه، يمثل التعاقد من الباطن، والتدريب، والاستثمار الأجنبي المباشر، وعدد من العمليات الأخرى أنواعاً أخرى للمعاوضة. والبلد الذي ليس لديه أي تدبير مصنّف في الفئة "ميم"3 هو بلد لا يشترط عمليات المعاوضة.

"ميم"13 الاشتراطات المتعلقة بالمحتوى المحلي وتخزين البيانات

يجب على الموردين الأجانب أن يستخدموا مدخلات وطنية أو دون وطنية و/أو نظام البلد المتعاقد لتخزين البيانات.

مثال: *يجب على الجهات الحكومية المشترية في بلد ما أن تعتمد معياراً يمنح العطاءات التي تُدمج منتجات زراعية من نفس البلد نسبة تفضيلية لا تقل عن 20 في المائة.*

"ميم"23 الاشتراطات المتعلقة بالمحتوى المحلي في الخدمات

يجب على الموردين الأجانب أن يستخدموا كمدخلات الخدمات الوطنية أو دون الوطنية للبلد المشتري.

مثال: *في صورة التساوي بين الموردين الوطنيين والموردين الأجانب، يُحتفظ بالعطاء الذي يقترح فيه صاحبه أعلى محتوى محلي (موارد بشرية محلية).*

"ميم"33 الاشتراطات المتعلقة بالمحتوى المحلي في ملاك الموظفين

يجب على الموردين الأجانب أن يستخدموا موظفين وطنيين أو دون وطنيين من البلد المشتري.

مثال: *الحكومة وضعت سياسة تفضيلية لتشجيع إحداث فرص العمل على الصعيد المحلي.*

(10) انظر، مثلًا، المادة 1(ل) من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكومية، بصيغته المنقحة.

"ميم"43 الاشتراطات المتعلقة بالتعاقد من الباطن

يجب على الموردين الأجانب أن يختاروا موردين من البلد المشتري.

مثال: *تشمل الشروط العامة للعقود بنداً يشجع اللجوء إلى متعاقدين وطنيين من الباطن.*

"ميم"93 عمليات المعاوضة التي لم تُذكَر في موضع آخر

مثال: يُعتبر نقل التكنولوجيا والتدريب نوعين من عمليات المعاوضة التي لم تُذكر في موضع آخر.

"ميم"4 القيود المتعلقة بالضمانات

مثال: تضع الجهة المشترية شروطاً معينة تتعلق بمنح العقد/إبرام العقد لدى إسناد العقد للمورد أو لدى تنفيذ المورد للعقد المتفق عليه.

"ميم"14 الضريبة على عقود المشتريات الحكومية المفروضة على الموردين الأجانب

يجب على الموردين الأجانب أن يدفعوا ضريبة على مشاريع المشتريات الحكومية التي ينجزونها.

مثال: *تُفرض ضريبة بنسبة 2 في المائة على الموردين الأجانب الذين ينجزون عقود المشتريات الحكومية لحساب الحكومة الاتحادية، سواءٌ أتعلقت المشتريات بسلع أم خدمات.*

"ميم"34 القيود على الأهلية للتمتع بالإعانات والمزايا الضريبية

تدابير تقيّد أهلية الموردين الأجانب للتمتع بالإعانات أو المزايا الضريبية.

مثال: *تهدف الإعانات المباشرة وأنظمة الضرائب التفاضلية إلى تشجيع المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم.*

"ميم"44 الآجال

يجب على الجهات الحكومية المشترية أن تحدد مهلاً زمنية تعلم فيها أصحاب العطاءات بالنتيجة وتدفع فيها مستحقات الموردين.

(أ) مهلة الدفع: الفترة الزمنية بين طلب الدفع الذي يقدمه المقاول بعد الوفاء بالتزاماته التعاقدية وعملية الدفع الفعلي. بيد أن الجهات المشترية في بلدان معينة غير ملزمة باحترام آجال محددة لتسديد مستحقات الموردين، إلا إذا وردت في العقد أحكام محددة تتعلق بشروط الدفع.

مثال: *بعد استكمال الأشغال، يجب على الجهة المشترية أن تدفع للمقاول مستحقاته في غضون 100 يوم من تاريخ تلقي طلب الدفع.*

(ب) مهلة الإعلان عن منح العقد: الفترة الزمنية الملائمة لنشر الإعلان المتعلق بمنح العقد و/أو إبلاغ أصحاب العطاءات بعدم اختيارهم لإنجاز العقد.

مثال: *الجهات الحكومية المشترية غير ملزمة قانوناً بإبلاغ أصحاب العطاءات بعدم اختيارهم لإنجاز العقد.*

"ميم"94 القيود المتعلقة بالضمانات التي لم تُذكَر في موضع آخر

"ميم"5 سير عملية المشتريات الحكومية

هي الطريقة التي تُدار بها عملية عقود المشتريات الحكومية والشروط والقواعد المحددة التي تنظمها. ويمكن اعتبار هذه التدابير تقييدية عندما تفضي إلى تقييد المنافسة أو منعها عن طريق حماية الموردين الوطنيين أو عندما تهدف إلى ذلك. وترد إشارات كثيرة إلى هذه الممارسات الشائعة في صكوك دولية من قبيل اتفاق منظمة التجارة العالمية للاشتراء العمومي، بصيغته المنقحة، والقانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للاشتراء العمومي (2011). ويقوم هذا التصنيف على أساس فرضية مفادها أن البلد ينتهج سياسة المناقصات المفتوحة التي تتيح لجميع الموردين المهتمين تقديم عطاءاتهم. ومتى اتبع بلدٌ سياسة خلاف المناقصات المفتوحة، انطبقت الأحكام الواردة ضمن الفئات "ميم"25 إلى "ميم"55 المتعلقة بالتدابير غير التعريفية.

"ميم"15 تصميم عقود المشتريات الحكومية

كل عنصر مميِّز في نظام العقود، من قبيل تقسيم العقد إلى أجزاء. ويمكن أن تفضي هذه التدابير المحددة إلى تقييد المنافسة (مثلاً، عن طريق استبعاد تطبيق قواعد أو اتفاقات تجارية معينة على العقد)، وحجب طلب العطاءات عن الموردين الأجانب، مثلاً عن طريق تقسيم عقد كبير إلى أجزاء صغيرة تُناسب أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

مثال: *تكون آلية التجزئة (أي تقسيم العقد) المصممة لتشجيع مشاركة الموردين الوطنيين إلزاميةً.*

"ميم"25 التسجيل (نظام تسجيل الموردين)

هي عملية يلتزم في إطارها كل مورد يرغب في المشاركة في المناقصة بتسجيل نفسه وبتقديم معلومات معينة. ويمكن أن تتولى عمليةَ التسجيل الأولى الجهةُ المشترية أو أي كيان حكومي آخر (وزارة التجارة، مثلاً). ولا يجوز للمورد أن يقدم عطاءه إلا بعد استكمال عملية التسجيل. ويمكن أن يُختزل التسجيل في آلية للتعريف بالموردين.

مثال: *يجب على الموردين الأجانب أن يكونوا مسجلين لدى السجل الوطني لأصحاب العطاءات. ويجب تجديد التسجيل قبل اليوم الخامس من شهر نيسان/أبريل من كل سنة.*

"ميم"35 قائمة التصفية/قائمة الاختيار الأولي للموردين

هي قائمة اختيار أولي للموردين المناسبين المحتملين تعدها الجهة المشترية. والموردون الواردة أسماؤهم بقائمة الاختيار الأولي هم وحدهم مؤهلون لتقديم عطاءات (وتختلف هذه القائمة عن القوائم العادية المشمولة بعملية المناقصات المفتوحة). ويمكن، مثلاً، إعداد قوائم التصفية هذه في أعقاب عملية دقيقة تتعلق بمناقصات دولية.

مثال: *ينبغي أن تعد وزارة التجارة قائمة بالموردين المؤهلين.*

"ميم"45 المناقصات المباشرة والمحدودة

المناقصات المباشرة: هي طريقة تمنح من خلالها الجهة المشترية عقد المشتريات الحكومية لمورد وحيد دون منافسة؛ ويُطلَق على هذه العملية أحياناً اسم "التعاقد المباشر" أو "الاستعانة بمصدر وحيد".

المناقصات المحدودة: هي طريقة تتصل من خلالها الجهة المشترية بمورد أو أكثر من اختيارها[11].

(11) انظر، مثلًا، المادة 1(ح) من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكومية، بصيغته المنقحة.

مثال: *في ظروف خاصة معينة، قد تضطر الوزارة أو الجهة المشترية المعنية إلى اختيار مستشار بعينه متى توافرت أسباب تبرر الاستعانة بهذا المصدر الوحيد، مثلاً حفاظاً على المصلحة العامة للوزارة أو الجهة المعنية.*

"ميم"55 المناقصات الانتقائية

هي طريقة توجه من خلالها الجهة المشترية دعوة إلى الموردين المؤهلين وحدهم لتقديم عطاءاتهم.

مثال: *بعد تقييم الطلبات في مرحلة الفرز المسبق، تُعَد قائمة بأسماء الموردين المؤهلين. ثم توجَّه الدعوة إلى الموردين الذين ترد أسماؤهم بقائمة التصفية المسبقة، دون سواهم، لتقديم عطاءاتهم.*

"ميم"65 الضمانات

تشترط الجهات المشترية على الموردين تقديم ضمانات فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتهم. وتشمل هذه التدابير ترتيبات من قبيل الضمانات المصرفية، وضمانات حسن الإنجاز، وخطاب الاعتماد الاحتياطي، والشيكات التي تقع المسؤولية الأولى عن خلاصها على المصارف، والودائع النقدية، والسندات الإذنية، والكمبيالات.

"ميم"165 الضمانات المتعلقة بالمناقصات

مبلغ مالي يُطلب من الموردين لثنيهم عن سحب عطاءاتهم قبل استكمال عملية الاختيار النهائي أو عن رفض التوقيع بعد منح العقد. وإذا حصل ذلك، يتخلى المورد المعني عن المبلغ لصالح الجهة المشترية. ويمكن أن يُحسب مبلغ هذا الضمان كنسبة مئوية من الميزانية المقدَّرة للعقد أو كنسبة مئوية من سعر العرض المقدم من المورد.

مثال: *بعد تلقي العروض، لا يُقبل الضمان أو السند الإذني إلا إذا صدر عن جهة ضامنة معتمدة من الخزانة العامة. ولا يقع على الجهة المشترية التزام بإرجاع المبلغ في غضون مهلة زمنية محددة.*

"ميم"265 الضمانات المتعلقة بالإنجاز

جزء يُحتفظ به من مبلغ العقد المستحق لفائدة المورد، أو مبلغ مالي يُدفع للجهة المشترية مسبقاً لثني المورد عن رفض إنجاز العمل المتفق عليه بعد منحه العقد وتحسباً للحالات التي يتعذر فيها على المورد إنجاز العقد. وإذا حصل ذلك، يتخلى المورد المعني عن المبلغ لصالح الجهة المشترية. ويُرجع مبلغ الضمان إلى المورد بعد إنجازه للعقد بطريقة مرضية.

مثال: *لا يحدّد الإطار القانوني مبلغ الضمان المتعلق بحسن الإنجاز الذي يُمكن أن يُطلب من المورد؛ ولا يمكن للمورد أن يختار شكل ضمان حسن الإنجاز.*

"ميم"75 الضمانات المتعلقة بالإنجاز

عموماً، تُحدِّد التشريعات المتعلقة بعقود المشتريات الحكومية الحد الأدنى للأطر الزمنية التي يعدّ خلالها الموردون عطاءاتهم ويقدمونها. وإذا كانت المهلة قصيرة، قد يصعب على صغار الموردين والموردين الأجانب احترام الإطار الزمني وتقديم عروض قادرة على المنافسة. ومع ذلك، كيما تتسم العملية بالفعالية، يجب ألا تكون المهلة طويلة بشكل مفرط.

مثال: *الحد الأدنى للإطار الزمني المحدد لتقديم العطاءات هو سبعة أيام.*

"ميم"95 طرائق تسيير عملية المشتريات الحكومية التي لم تُذكر في موضع آخر

ميم

"ميم"6 معايير الأهلية

هي الشروط التي تعتمدها جهة مشترية لتحديد أهلية الموردين للمشاركة في المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية.

"ميم"16 المعايير المتعلقة بالشهادات أو التراخيص

هي الشروط المتعلقة بالشهادات والتراخيص التي تتجاوز نطاق المؤهلات المهنية المطلوبة للاضطلاع بنشاط ما.

مثال: *يجب على جميع الموردين أن يقدموا شهادات تصدرها هيئات تدقيق معتمدة تقيّم مدى انخراطهم في تمكين الأقليات اقتصادياً.*

"ميم"26 العقود المخصصة لفئات معينة من الموردين (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والأقليات)

هي تدابير تخصِّص في إطارها الجهة المشترية عقوداً معينة، تكون عادة من فئة العقود الصغرى، لفئات محددة من الموردين.

مثال: *تُخصَّص مشتريات الحكومة الاتحادية التي لا تتجاوز قيمتها المتوقعة عتبة العقود المتناهية الصغر، المحددة في 3 500 دولار، بصورة تلقائية وحصرية لمؤسسات الأعمال الصغرى.*

"ميم"36 الشروط المتعلقة بسجل الإنجازات السابقة

هي شروط تستوجب من المورد أن يبيّن أنه أنجز بطريقة مرضية عقوداً مماثلة حتى يتسنى له المشاركة في المناقصة. وفي نفس السياق، يمكن للجهة المشترية أن تطلب من المورد أن يبين أن لديه سجل إنجاز جيداً. وبينما تهدف الشروط المتعلقة بالتجربة التي اكتسبها المورد إلى إثبات ما أنجزه من عقود مماثلة في الماضي، فإن سجل الإنجازات السابقة هو بمثابة مؤشر على جودة الأعمال التي أنجزها المورد في السابق. ويجب توخي الحذر لدى استخدام هذا التدبير لأن عملية تدقيق سجل إنجازات المورد السابقة وقياسها قد تخضع لتقدير ذاتي من جانب الجهة المشترية.

مثال: *يُمنع من المشاركة في المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية الموردون الذين واجهوا، خلال السنوات الثلاث الماضية، صعوبات كبيرة أو متكررة في إنجاز العقود التي عُهد إليهم بإنجازها، ما أدى إلى إنهاء العقد أو إلى فرض جزاءات أخرى.*

"ميم"46 الشروط المتعلقة بالتجربة السابقة

هي شروط تستوجب من المورد أن يبيّن أنه أنجز عقوداً مماثلة في الماضي. فقد يُشترط مثلاً على الموردين الراغبين في المشاركة في المناقصات أن يكونوا قد فازوا في السابق بعقود منحتها إياهم كيانات حكومية في البلد المعني. وهذا من شأنه أن يطرح صعوبات كبرى أمام الموردين الأجانب. فشرط أن يكون المورد قد أنجز عقداً سابقاً لحساب بلد ما يحد من فرص مشاركة موردين

جدد في المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية لنفس البلد حتى في حالة الموردين الذين اكتسبوا تجربة في بلدان تطبق نفس الشروط التعاقدية. زد على ذلك أن استبعاد الموردين من المنافسة يمكن أن يخل بالبيئة التنافسية لنظام عقود المشتريات الحكومية في البلد المعني.

مثال: *يجب على الموردين الذين يقدمون عطاءاتهم في إطار عقود حكومية في قطاع التشييد أن يثبتوا أن لديهم تجربة سابقة في تشييد مبان مماثلة في بلد الجهة المشترية. ولا تُراعى التجربة المكتسبة في بلدان أخرى.*

"ميم"96 معايير الأهلية التي لم تُذكر في موضع آخر

"ميم"7 معايير التقييم

هي المعايير التي تعتمدها جهة مشترية لاختيار صاحب العطاء الذي يُعهد إليه بإنجاز العقد.

"ميم"17 الشروط التعاقدية التقنية

هي اشتراطات تقنية قد تكون ذات طابع جغرافي أو قد لا تتفق مع المعايير الدولية (إن وُجدت) أو قد تحمِّل الموردين غير الوطنيين أعباء أو تكاليف غير متناسبة تتعلق بالامتثال.

مثال: *يجب أن تُصاغ الشروط التقنية على نحو يفضي إلى تشجيع المنتجات المحلية أو موردين بعينهم.*

"ميم"27 الشروط التعاقدية المالية

يشمل هذا التدبير القيود على طرائق الدفع. فعندما تسدد الجهة الحكومية المشترية المبالغ المستحقة للمورد لقاء الوفاء بالتزاماته التعاقدية، يجوز لها أن تفرض شروطاً معينة فيما يتعلق بدفع المبلغ المستحق لبلد أجنبي، وقد تشمل هذه الشروط طريقة الدفع، والعملة، وكيفية التحويل.

مثال: *يُدفع المبلغ المستحق للمقاول فقط بالعملة الوطنية لبلد الجهة الحكومية المشترية.*

"ميم"37 العروض الجديدة الخاصة بفئات محددة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والأقليات)

تعلن جهة حكومية مناقصة مفتوحة للمنافسة من أجل إنجاز عقد مشتريات، ثم تختار أفضل مورد ضمن فئة محددة إذا قبل هذا المورد أن يستوفي أفضل الشروط المقترحة في العروض المتنافسة، ولو بتعديل عطائه.

مثال: *ينبغي أن تُمنح العقود لمورد مسجل في قائمة الموردين المصنفين في فئة الأقليات إذا كان عرضه لا يقل مزايا اقتصادية عن العروض الواردة في العطاءات الأخرى. وإذا كان عرض المورد المسجَّل غير مقبول لأسباب تتعلق بالسعر فقط، وجب أن تتاح له الفرصة لتعديل عرضه وتقديمه من جديد.*

"ميم"97 معايير التقييم التي لم تُذكر في موضع آخر

"ميم"8 آليات المراجعة وتقديم الشكاوى

ينبغي أن تتحقق البلدان من وجود هيئة/محكمة قضائية أو إدارية مستقلة تتيح آلية تظلم و/أو إجراءات مراجعة شفافة وفعالة وغير تمييزية ومناسبة التوقيت يلجأ إليها الموردون الأجانب للطعن في القرارات المتعلقة بعمليات المشتريات الحكومية.

"ميم"18 الطعن في عملية المناقصة أو في قرار منح العقد

آلية للمراجعة والتظلم تتيح للموردين الأجانب إمكانية الطعن في حال انتهاك القواعد التي تنظم عملية المناقصة أو منح العقد.

مثال: *إذا ثار نزاع بين مورد أجنبي وجهة مشترية حكومية، يمكن للمورد أن يرفع شكوى إلى مجلس المراجعة الإدارية.*

"ميم"28 اختيار محل التقاضي

يمكن أن تنص اللوائح التي تنظم المناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية على هيئة قضائية/إدارية أو أكثر يمكن اللجوء إليها، مع إمكانية الاستئناف أم لا. وفي صورة تعدد الهيئات، ينبغي أن تتاح للمشتكي حرية اختيار هيئة المراجعة، لا سيما إذا كانت الجهة المشترية من بين القائمين بالمراجعة.

مثال: *إذا ثار نزاع بين مورد أجنبي وجهة مشترية حكومية، يمكن للمورد أن يرفع شكوى إلى مجلس المراجعة الإدارية*[12].

"ميم"38 الإطار الزمني

ينقسم الإطار الزمني لآلية المراجعة وتقديم الشكاوى إلى أربع فترات زمنية هامة كالآتي:

(أ) الوضع القائم: الفترة بين الإعلان عن اسم صاحب العطاء الذي قد يُعهد إليه بإنجاز العقد وتوقيع العقد، وهي فترة يمكن للموردين أن يعدوا خلالها شكاواهم ويقدموها.

مثال: *لا يجوز توقيع العقد إلا بعد مضي خمسة أيام عمل من تاريخ منح العقد.*

(ب) المهلة المحددة لتقديم الشكاوى: تُمنح للموردين مهلة محددة لتقديم شكاواهم.

مثال: *يجب أن تُقدَّم الشكوى في غضون عشرة أيام عمل بعد علم المشتكي (أو بعد أن يكون ينبغي له أن علم) بالأسباب التي تبرر طعنه.*

(ج) مهلة الإعلان عن القرار: الفترة الزمنية بين تقديم الشكوى والإعلان عن القرار. ويجب أن يُفصل في الطعن المقدم من المشتكي في غضون فترة زمنية معقولة. فإذا كانت المهلة قصيرة جداً، قد يتعذر إجراء مراجعة متعمقة. أما إذا كانت المهلة طويلة جداً، فقد تُربك عملية العقود المتعلقة بالمشتريات الحكومية[13].

مثال: *يجب أن يصدر القرار في غضون مائة يوم.*

(د) آجال الاستئناف: يمكن لأي مورد أن يطعن بالاستئناف في قرار المراجعة الأولي في غضون مهلة زمنية محددة.

مثال: *يجب أن يُرفع الطعن بالاستئناف في قرار المراجعة الأولي في غضون عشرة أيام عمل بعد إبلاغ المشتكي بالقرار.*

(12) البنك الدولي، 2016، Benchmarking Public Procurement 2016: Assessing Public Procurement Systems in 77 Economies (Washington, D.C).

(13) نفس المرجع أعلاه.

"ميم"48 الرسوم

هي التكاليف المتصلة بإيداع الشكوى.

مثال: *يدفع المورد الذي يرغب في الطعن أمام الهيئة الإدارية المختصة رسوماً غير قابلة للاسترجاع.*

"ميم"58 تعليق عملية المناقصة

يجوز لهيئة المراجعة أن تعلّق المناقصة إذا رأت ذلك مناسباً، وأن تطبق تدابير مؤقتة تحفظ حق المورد في المشاركة في العملية. ولدى تحديد التدابير المؤقتة الواجبة التطبيق، يمكن أن تُراعى النتائج السلبية التي قد تضر بالمصالح المعنية، بما فيها المصلحة العامة.

مثال: *لا ينطبق التعليق التلقائي إلا على الموردين الذين قدموا عطاءات.*

"ميم"68 الجزاءات والتدابير التصحيحية

هي الجزاءات والتدابير التصحيحية التي قد تتمخض عنها عملية المراجعة وتقديم الشكاوى.

الجزاءات: هي التدابير العقابية التي تهدف إلى التصدي للتجاوزات التي تنطوي عليها عملية المشتريات الحكومية.

الإجراءات التصحيحية: هي تدابير تُتخذ خلال الفترة التي تسبق منح العقد وتهدف إلى تصحيح التجاوزات التي حدثت خلال مرحلتي إعداد العطاءات وتقديمها، والتي قد تخل بشروط المنافسة النزيهة.

ويمكن أن تتخذ التدابير التصحيحية أشكالاً مختلفة: تغيير المستندات الخاصة بعملية المناقصة، أو دفع تعويضات، أو التعويض عن المصاريف التي يتحملها المورد لتقديم عطائه، أو تسديد أتعاب المحامي، أو إلغاء قرار صادر عن الجهة المشترية كلياً أو جزئياً[14].

مثال: *في بعض البلدان، يجوز أن تمنح هيئة المراجعة جميع أشكال التعويض المذكورة، في حين لا تمنح هيئات بلدان أخرى إلا بعض هذه التعويضات.*

(14) نفس المرجع أعلاه.

"ميم"98 آليات المراجعة وتقديم الشكاوى التي لم تُذكر في موضع آخر

"ميم"9 الشفافية والنفاذ إلى المعلومات

الشفافية والنفاذ إلى المعلومات عنصران أساسيان لضمان مشاركة جميع الموردين في عملية المشتريات الحكومية على قدم المساواة وللحفاظ على شروط المنافسة النزيهة. وبسبب شروط معينة، قد يصعب أو يستحيل على الموردين الأجانب النفاذ إلى المعلومات المطلوبة في مرحلة من مراحل العملية.

"ميم"19 النشر في الجريدة الرسمية أو النفاذ إلى الإعلانات المنشورة

هي شروط تتعلق بنشر المعلومات ذات الصلة بالمناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية. وفيما يلي أمثلة على أهم أنواع المعلومات المطلوبة:

(أ) القوانين التي تنظم المشتريات الحكومية واللوائح التنظيمية الفرعية؛

(ب) الإعلانات المتعلقة بالمشتريات الحكومية والمستندات المتصلة بالمناقصة – ترد في الإعلان الدعوة الموجهة إلى الموردين من أجل تقديم عطاءاتهم، أما المستندات المتصلة بالمناقصة، فتعرِض الشروط العامة للعقد والمواصفات الخاصة بالمناقصة؛

(ج) الإشعارات المتعلقة بمنح العقد التي تُوجَّه إلى كل من المورد الفائز بالمناقصة والموردين المتنافسين الآخرين – ينبغي أن يتضمن الإشعار معلومات أساسية عن العطاء الذي احتفظت به الجهة المشترية.

مثال: *يبلغ رئيس المكتب المركزي للجهة المشترية أو ممثلها معلومات عن المناقصة من خلال النظام الإلكتروني الخاص بالمناقصات المتعلقة بالمشتريات الحكومية كلما تعلق الأمر بمناقصة مفتوحة للمنافسة.*

"ميم"29 النفاذ إلى النظام الإلكتروني الخاص بالمشتريات

الشروط التي تنظم تشغيل النظام الإلكتروني الخاص بالمشتريات. ويستخدم هذا النظام التكنولوجيات الرقمية للاستعاضة عن الإجراءات الورقية أو إعادة تصميمها خلال جميع مراحل المناقصة[15]. وبينما قد تختلف درجة

(15) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2015، توصيات مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المشتريات الحكومية.

الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية من بلد إلى آخر، فإن النظام الإلكتروني الخاص بالمشتريات الحكومية يمكّن من إنجاز العمليات التالية:

"ميم"129 نشر طلب العطاءات على الإنترنت

يُمكن أن تُتاح الإعلانات المتعلقة بطلب العطاءات للجمهور العام على شبكة الإنترنت.

مثال: *ينطبق شرط الإعلان عن عقود المشتريات الحكومية في صفحة البوابة الإلكترونية للخزانة العامة على العقود التي تفوق قيمتها 000 500 دولار دون سواها.*

"ميم"229 طلب العطاءات على الإنترنت

تُتاح المستندات المتعلقة بطلب العطاءات للجمهور العام على شبكة الإنترنت، ويمكن للموردين تقديم عطاءاتهم إلكترونياً.

مثال: *الإجراءات الإلكترونية المتعلقة بطلب العطاءات من مرحلة تقديم العطاء إلى مرحلة منح العقد إلى مقدم العطاء الفائز بالمناقصة.*

"ميم"329 منح العقد على الإنترنت

تُتاح الإعلانات المتعلقة بمنح العقد للجمهور العام على شبكة الإنترنت.

مثال: *تتولى اللجنة المختصة نشرَ العقد الممنوح إلى مقدم العطاء الفائز بالمناقصة والمستندات ذات الصلة.*

"ميم"429 الاتصالات الإلكترونية المباشرة

تبادل المعلومات والاتصالات إلكترونياً بين المستخدِم (المورد، أو المورد المحتمل أو جهة أخرى معنية) ومقدم المعلومات (الجهة المشترية أو السلطات العامة المختصة الأخرى).

مثال: *تُتاح على شبكة الإنترنت المعلومات المتعلقة بمعايير الأهلية والمواصفات التقنية (كالمعلومات الخاصة بالموردين الأجانب). ويمكن للموردين الراغبين في الحصول على معلومات إضافية بشأن جانب من جوانب المناقصة (كشروط التسجيل مثلاً) أن يتواصلوا مع الجهة المشترية عبر الموقع الشبكي المعيَّن للغرض.*

"ميم"529 التوقيع الإلكتروني

الاعتراف بأنظمة التوقيع الإلكتروني. بعض الكيانات لا يعترف بالتوقيع الإلكتروني في حالة الموردين الأجانب.

مثال: *تحظى المستندات الإلكترونية، بما في ذلك العطاءات التي تحمل توقيعاً رقمياً، بنفس الصلاحية التي تحظى بها المستندات الورقية التي تحمل توقيعاً.*

"ميم"629 شروط النفاذ إلى النظام الإلكتروني الخاص بالمشتريات الحكومية، التي لم تُذكر في موضع آخر

"ميم"99 شروط الشفافية والنفاذ إلى المعلومات، التي لم تُذكر في موضع آخر

نون- الملكية الفكرية

يتناول هذا الفصل تدابير تتعلق بحقوق الملكية الفكرية في مجال التجارة. والتشريعات ذات الصلة بالملكية الفكرية تغطي براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والتصاميم الصناعية، وتصاميم الدوائر المتكاملة، وحقوق التأليف والنشر، والمؤشرات الجغرافية، والأسرار التجارية.

وتُسجَّل الحقوق الممنوحة لدى الهيئات الوطنية المختصة وتُجمع في قاعدة البيانات التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وقد يصعب أحياناً الربط بين منتج نهائي متداوَل في السوق وحقوق ملكية فكرية محددة؛ ولهذا السبب، يمكن مثلاً استخدام المعارف المرتبطة ببراءة اختراع لأغراض مدخلات أو عمليات تُنتَج على الصعيد الوطني ولا تظهر في الإحصاءات التجارية.

ويتضمن هذا الفصل أيضاً عرضاً للإطار القانوني الذي ينظم الأهلية لاكتساب الحقوق المتصلة بالملكية الفكرية، وصون هذه الحقوق، واستنفادها، وسبل إعمالها. وتُجمع هذه البيانات في قاعدة البيانات دون ذكر رمز المنتج.

"نون"1 الأهلية لاكتساب الحقوق، وصونها

المعايير الموضوعية لحماية كل فئة من فئات حقوق الملكية الفكرية، والإجراءات المتعلقة باكتساب هذه الحقوق وصونها.

ويحدد هذا الفرع الإطار القانوني المنطبق على كل بلد وكل فئة من فئات حقوق الملكية الفكرية، دون تحديد المنتج الذي يشمله الإطار. ويكتفي بتجميع سلسلة من القواعد والإجراءات دون أن يحيل صراحةً إلى منتج بعينه. وفي هذا الصدد، يختلف هذا الفرع عن الفصول "ألف" إلى "طاء" والفصل "عين".

"نون"11 براءات الاختراع

المعايير الموضوعية المتعلقة بحماية براءات الاختراع، وكذلك الإجراءات المتعلقة باكتسابها وصونها.

"نون"21 المؤشرات الجغرافية

المعايير الموضوعية المتعلقة بحماية المؤشرات الجغرافية، وكذلك الإجراءات المتعلقة باكتسابها وصونها.

"نون"31 التصاميم الصناعية

المعايير الموضوعية المتعلقة بحماية التصاميم الصناعية، وكذلك الإجراءات المتعلقة باكتسابها وصونها.

"نون"41 حقوق التأليف والنشر

المعايير الموضوعية المتعلقة بحماية حقوق التأليف والنشر، وكذلك الإجراءات المتعلقة باكتسابها وصونها.

"نون"51 العلامات التجارية

المعايير الموضوعية المتعلقة بحماية العلامات التجارية، وكذلك الإجراءات المتعلقة باكتسابها وصونها.

والصفة المميِّزة هي واحد من المعايير التي تحيل إلى علامة أو مجموعة علامات تشكل العلامة التجارية. ولاكتساب علامة تجارية، قد يتعين على المؤسسات أن تتقدم بطلب إلى هيئة وطنية عن طريق وكيل معتمد أو من خلال الإجراءات الإقليمية والدولية لتقديم الطلبات. وللحفاظ على العلامة التجارية، قد يتعين على المؤسسات دفع رسوم سنوية. وعادةً، ينبغي لصاحب العلامة أن يجدد طلبه تسجيل العلامة التجارية بعد سبع سنوات من تاريخ التسجيل حتى لا تنتهي صلاحيته.

"نون"2 استنفاد الحقوق

هي الشروط التي تنعدم معها كل إمكانية جديدة لإعمال حقوق الملكية الفكرية.

فبمجرد أن يسوِّق صاحب حقوق الملكية الفكرية أو الطرف المرخص له منتجاً مشمولاً بالحماية بموجب حقوق الملكية الفكرية، يُستنفَد حقه في التحكم في بيع المنتج أو توزيعه، أي أنه لن يقدر بعد ذلك على منع إعادة بيع المنتج نفسه.

ويحدد هذا الفرع الإطار القانوني المنطبق على كل بلد وكل فئة من فئات حقوق الملكية الفكرية، دون تحديد المنتج الذي يشمله الإطار. ويكتفي بتجميع سلسلة من القواعد والإجراءات دون أن يحيل صراحةً إلى منتج بعينه. وفي هذا الصدد، يختلف هذا الفرع عن الفصول "ألف" إلى "طاء" والفصل "عين".

مثال: *بعد أن يسوّق أصحاب حقوق النشر والتأليف كتبهم، لن يكونوا بعد ذلك قادرين على منع إعادة بيع الكتب من قبل الموزعين أو المحلات التجارية أو المشترين الآخرين. ويقوم*

مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية، الذي يُعرف أيضاً بنظرية المبيعات الأولى، على أساس أن يكون استنفاد الحقوق محدوداً جغرافياً. فيمكن أن ينص قانون وطني على أن حقوق التوزيع لا تُستنفد إلا فيما يتعلق بالمنتجات التي تُسوّق في السوق المحلية، كما يمكن أن يوسع نطاق قاعدة استنفاد هذه الحقوق لتشمل المنتجات التي تُسوّق في الأسواق الإقليمية أو الدولية، حسب الصيغ التالية:

السوق الوطنية: لا يمكن لأصحاب الحقوق منع استيراد (الاستيراد الموازي) منتجات متداوَلة في السوق المحلية.

السوق الإقليمية: لا يمكن لأصحاب الحقوق منع استيراد منتجات سوَّقوها داخل منطقة معينة، مثل الاتحاد الأوروبي. بيد أنه بإمكانهم منع استيراد نفس المنتجات التي سوَّقوها خارج السوق الإقليمية.

السوق الدولية: لا يمكن لأصحاب الحقوق منع استيراد منتجات سوَّقوها في أي سوق من أسواق العالم.

"نون"12 براءات الاختراع

"نون"112 وطنية

"نون"212 إقليمية

"نون"312 دولية

"نون"22 المؤشرات الجغرافية

"نون"122 وطنية

"نون"222 إقليمية

"نون"322 دولية

"نون"32 التصاميم الصناعية

"نون"132 وطنية

"نون"232 إقليمية

"نون"332 دولية

"نون"42 حقوق النشر والتأليف

"نون"142 وطنية

"نون"242 إقليمية

"نون"342 دولية

"نون"52 العلامات التجارية

"نون"152 وطنية

"نون"252 إقليمية

"نون"352 دولية

"نون"3 إعمال الحقوق

هي سبل التظلم والإجراءات القانونية التي تتيح الانتصاف من انتهاكات حقوق الملكية الفكرية أو استخدامها دون ترخيص. وتشمل التدابير الحدودية إجراءات لوقف تداول المنتجات في حالة الاشتباه في انتهاك حقوق الملكية الفكرية من أجل منع وصولها إلى قنوات التسويق. وتتيح الإجراءات المدنية والإدارية الإمكانية لالتماس إذن قضائي لكشف أدلة أو حجز السلع المعنية، أو استصدار أوامر زجرية وغيرها من التدابير، وطلب تعويضات. وترقى انتهاكات معينة للملكية الفكرية، مثل القرصنة المتعمدة لحقوق النشر والتأليف، وتقليد العلامات التجارية، وكشف الأسرار التجارية نتيجة خيانة الأمانة، إلى جرائم جنائية.

ويحدد هذا الفرع الإطار القانوني المنطبق على كل بلد وكل فئة من فئات حقوق الملكية الفكرية، دون تحديد المنتج الذي يشمله الإطار. ويكتفي بتجميع سلسلة من القواعد والإجراءات دون أن يحيل صراحةً إلى منتج بعينه. وفي هذا الصدد، يختلف هذا الفرع عن الفصول "ألف" إلى "طاء" والفصل "عين".

"نون"13 براءات الاختراع

"نون"113 تدابير حدودية

"نون"213 سبل انتصاف مدنية

"نون"313 سبل انتصاف جنائية

"نون"413 سبل انتصاف إدارية

"نون"23 المؤشرات الجغرافية

"نون"123 تدابير حدودية

"نون"223 سبل انتصاف مدنية

"نون"323 سبل انتصاف جنائية

"نون"423 سبل انتصاف إدارية

"نون"33 التصاميم الصناعية

"نون"133 تدابير حدودية

"نون"233 سبل انتصاف مدنية

"نون"333 سبل انتصاف جنائية

"نون"433 سبل انتصاف إدارية

"نون"43 حقوق النشر والتأليف

"نون"143 تدابير حدودية

"نون"243 سبل انتصاف مدنية

"نون"343 سبل انتصاف جنائية

"نون"443 سبل انتصاف إدارية

"نون"53 العلامات التجارية

"نون"153 تدابير حدودية

"نون"253 سبل انتصاف مدنية

"نون"353 سبل انتصاف جنائية

"نون"453 سبل انتصاف إدارية

"نون"9 حقوق الملكية الفكرية التي لم تُذكر في موضع آخر

تشمل الفئات الأخرى لحقوق الملكية الفكرية ما يلي: نماذج المنفعة التي تحمي الابتكارات التراكمية، عادةً فيما يتعلق بالأجهزة؛ والتصميمات، فيما يتعلق أساساً بشكل رقاقات الأجهزة الإلكترونية؛ وحقوق مخلِّقي النباتات، التي تحمي الأنواع الجديدة للنبات والأشجار والعنب؛ والأسرار التجارية التي تتعلق بالمعلومات ذات القيمة التجارية المتصلة بطرائق الإنتاج وخطط الأعمال وبيانات العملاء؛ وحماية بيانات الاختبارات المتعلقة بالمنتجات الصيدلانية والمواد الكيميائية – الزراعية.

سين- قواعد المنشأ

تشمل قواعد المنشأ القوانين واللوائح والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام، التي تطبقها حكومات البلدان المستوردة بغية تحديد بلد المنشأ للسلع. ولقواعد المنشأ أهمية في سياق تنفيذ أدوات السياسة التجارية، مثل رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، ووضع علامات المنشأ، وتدابير الحماية.

مثال: من الصعب أن تفي الآلات والمنتجات المتصلة بها المصنَّعة في بلد ما بمتطلبات قواعد المنشأ التي تؤهلها للاستفادة من المعدل التعريفي المخفَّض للبلد المستورد، بالنظر إلى أن أجزاء ومواد الآلات يكون منشؤها في بلدان مختلفة.

"سين"1 قواعد المنشأ التفضيلية

القوانين واللوائح والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام، التي تطبقها حكومةٌ بغية تحديد ما إذا كانت سلع ما تستوفي شروط الأهلية للاستفادة من المعاملة التفضيلية بموجب أنظمة تجارية تعاقدية أو مستقلة تفضي إلى تطبيق معدل تعريفي يختلف عن التعريفة المنطبقة بموجب مبدأ الدولة الأوْلى بالرعاية.

وترد قواعد المنشأ التفضيلية في الاتفاقات التجارية التفضيلية وأنظمة التفضيلات التجارية من جانب واحد لتحديد ما إذا كانت سلعة مستورَدة ناشئة في بلد يتمتع بتفضيلات بموجب اتفاق تجاري تفضيلي.

"سين"11 معايير المنشأ

اختبار يحدد منشأ السلعة. ويتم الحصول على سلعة إما كلياً من بلد، متى كان الجزء الأكبر من المدخلات ومن عملية التجهيز متأتياً من ذلك البلد، أو من البلد الذي جرت فيه عملية تحويلية كبيرة، متى تدخّل أكثر من بلد واحد في توفير المدخلات وفي مراحل التصنيع. وتتجسد العملية التحويلية الكبيرة في شكل نسبة مئوية قيمية، أو تغيير في التصنيف التعريفي، أو شرط محدد يتعلق بعملية الصنع أو التصنيع.

وكثيراً ما تعمد البلدان إلى توسيع نطاق قائمة البلدان التي يمكن استخدام مدخلاتها أو عملياتها التصنيعية لاستيفاء شرط العملية التحويلية الكبيرة في بلدان أخرى خلاف البلد المصدِّر. وتُعرف هذه الممارسة باسم المراكمة، وتشمل عموماً جميع القطاعات أو الاتفاقات.

"سين"111 السلع الناشئة كلياً

هي السلع التي أُنتجت أو صُنعت بأكملها، أو التي أُنتِج أو صُنع الجزء الأكبر منها، في بلد دون استخدام مواد لا يكون منشؤها ذلك البلد.

مثال: الحيوانات الحية التي تولد وتُربَّى في بلد واحد والخضروات التي تُزرع وتُحصد في بلد واحد تدخل في فئة المنتجات الناشئة كلياً.

"سين"211 العملية التحويلية الكبيرة: معيار النسبة المئوية القيمية القائم على أساس القيمة المضافة

متى اكتسبت سلعة ما صفة المنشأ في بلد حيث تحققت نسبة مئوية معينة من القيمة المضافة. وتوجد طرائق عديدة لحساب حصة القيمة المضافة.

مثال: *كيما تستفيد سلعة ما من التفضيلات التي يتيحها اتفاق تجاري تفضيلي، ينبغي أن تكون تلك السلعة قد نشأت أو أُنتجت أو صُنعت في بلد عضو في اتفاق تجاري تفضيلي. وينبغي ألا يقل مجموع كلفة أو قيمة المواد التي أُنتجت في البلد العضو في الاتفاق والمصاريف المباشرة المتعلقة بالتحويل عن نسبة 35 في المائة من القيمة المقدَّرة للمنتج وقت دخوله إلى البلد المستورد.*

"سين"1211 المراكمة: الثنائية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر والبلد المستورد. وهذا النوع من المراكمة شائع في أنظمة التفضيلات التجارية غير المتبادلة وفي الاتفاقات التجارية التفضيلية الثنائية.

مثال: *نسبة قد يصل مجموعها إلى 15 في المائة من أصل الـ 35 في المائة التي تمثل قيمة المحتوى المحلي، يمكن أن تتألف من قطع ومواد منشؤها البلد المستورد.*

"سين"2211 المراكمة: القطرية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر وفي مجموعة معينة من البلدان الثالثة، كالأطراف الأخرى في الاتفاقات التجارية التفضيلية أو المجموعات الإقليمية.

مثال: *المواد التي يكون منشؤها بلد ينتمي إلى مجموعة إقليمية تُعتبر أيضاً مواد منشؤها بلد ينتمي إلى المجموعة الإقليمية الأخرى، متى أُدمجت تلك المواد في منتَج يتم الحصول عليه في البلد الأخير شريطة أن تتجاوز نسبة التحويل أو الصنع في البلد المستفيد الأخير الحد الأدنى للتحويل كما هو محدد في المرفق.*

"سين"3211 المراكمة: الكلية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر وفي البلدان الأعضاء في الاتفاق التجاري التفضيلي وفي بلدان ثالثة. وتُقبَل هذه المراكمة عادةً على أساس إقليمي في إطار ترتيبات غير متبادلة من قبيل نظام الأفضليات المعمَّم أو في إطار اتفاقات تجارية تفضيلية.

مثال: *القيمة المضافة في الاتحاد الأوروبي، وفي دول أخرى شريكة لجماعة شرق أفريقيا، وفي دول أخرى في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وفي بلدان وأقاليم ما وراء البحار، تُعتبر قيمة أُضيفت في دولة شريكة لجماعة شرق أفريقيا إذا خضعت السلعة المعنية في مرحلة تالية لعملية إضافة قيمة في تلك الدولة الشريكة.*

"سين"9211 أنواع المراكمة التي لم تُذكر في موضع آخر

"سين"311 العملية التحويلية الكبيرة: معيار النسبة المئوية القيمية القائم على أساس قيمة المواد

الحالة التي تُسند فيها صفة المنشأ لسلعة صُنعت من مواد غير ناشئة لا تتجاوز قيمتها عتبة معينة من السعر النهائي للسلعة، أو تحتوي على حد أدنى من المواد الناشئة.

مثال: *تُصنَّف في هذه الفئة السلع التي لا تتجاوز فيها قيمة المواد غير الناشئة 70 في المائة من سعر المنتَج في المصنع.*

"سين"1311 المراكمة: الثنائية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر والبلد المستورد.

"سين"2311 المراكمة: القطرية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر وفي مجموعة معينة من البلدان الثالثة، كالأطراف الأخرى في الاتفاقات التجارية التفضيلية والمجموعات الإقليمية.

"سين"3311 المراكمة: الكلية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر وفي البلدان الأعضاء في الاتفاق التجاري التفضيلي وفي بلدان ثالثة.

"سين"9311 أنواع المراكمة التي لم تُذكر في موضع آخر

"سين"411 العملية التحويلية الكبيرة: تغيير التصنيف التعريفي، من دون استثناء

الحالة التي تُسند فيها صفة المنشأ لسلعة مصنَّفة تحت فصل أو بند أو بند فرعي من النظام المتناسق يختلف

عن تلك التي تُصنَّف فيها المدخلات غير الناشئة. ولا يُسمح بأي استثناءات.

مثال: *تُسند صفة المنشأ لآلة للتنظيف الجاف (الرمز 10-8542 في النظام المتناسق) في البلد الذي يجري فيه تركيب مكوناتها المصنفة تحت الرمز 90-8451 لإنتاج آلة للتنظيف الجاف مصنّفة تحت الرمز 10-8542 في النظام المتناسق.*

"سين"1411 المراكمة: الثنائية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر والبلد المستورد.

"سين"2411 المراكمة: القطرية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر وفي مجموعة معينة من البلدان الثالثة، كالأطراف الأخرى في الاتفاقات التجارية التفضيلية والمجموعات الإقليمية.

"سين"3411 المراكمة: الكلية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر وفي البلدان الأعضاء في الاتفاق التجاري التفضيلي وفي بلدان ثالثة.

"سين"9411 أنواع المراكمة التي لم تُذكر في موضع آخر

"سين"511 العملية التحويلية الكبيرة: تغيير التصنيف التعريفي، مع إمكانية الاستثناء

الحالة التي تُسند فيها صفة المنشأ لسلعة مصنَّفة تحت فصل أو بند أو بند فرعي من النظام المتناسق يختلف عن تلك التي تُصنَّف فيها المدخلات غير الناشئة.

وتكون الاستثناءات جائزة.

مثال: *يكون منشأ الدهنيات والعظام (الرمز 1501 في النظام المتناسق) هو البلد الذي تُنتج فيه من مواد مصنَّفة تحت أي بند من بنود النظام المتناسق، عدا البنود 0203 و0206 و0207 أو العظام المصنفة تحت البند 0606 من النظام المتناسق.*

"سين"1511 المراكمة: الثنائية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر والبلد المستورد.

"سين"2511 المراكمة: القطرية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر وفي مجموعة معينة من البلدان الثالثة، كالأطراف الأخرى في الاتفاقات التجارية التفضيلية والمجموعات الإقليمية.

"سين"3511 المراكمة: الكلية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر وفي البلدان الأعضاء في الاتفاق التجاري التفضيلي وفي بلدان ثالثة.

"سين"9511 أنواع المراكمة التي لم تُذكر في موضع آخر

"سين"611 العملية التحويلية الكبيرة: الشروط التقنية

الحالة التي يكون فيها منشأ السلعة هو البلد الذي استُوفِي فيه شرط تقني محدد مسبقاً، كعملية صنع أو تحويل محددة.

مثال: *تُصنَّف في هذه الفئة الأقمشةُ المعدَّة لصنع المنسوجات ولوازم الملابس، غير لوازم الحياكة والتطريز.*

"سين"1611 المراكمة: الثنائية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر والبلد المستورد.

"سين"2611 المراكمة: القطرية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر وفي مجموعة معينة من البلدان الثالثة، كالأطراف الأخرى في الاتفاقات التجارية التفضيلية والمجموعات الإقليمية.

"سين"3611 المراكمة: الكلية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر وفي البلدان الأعضاء في الاتفاق التجاري التفضيلي وفي بلدان ثالثة.

"سين"9611 أنواع المراكمة التي لم تُذكر في موضع آخر

"سين"711 الشروط البديلة

الحالة التي يُحدَّد فيها منشأ السلعة بالاستناد إلى معيار من أصل معيارين أو أكثر من المعايير المتاحة لإثبات العملية التحويلية الكبيرة.

مثال: *يرد فيما يلي مثال على الحالات التي يمكن أن تنطبق عليها شروط مختلفة: المحركات المروحية التربينية المصنفة تحت البند 8411-22 والتي لا تتجاوز طاقتها 100 1 كيلوواط؛ نسبة المحتوى الإقليمي تساوي 40 في المائة أو تغيير في البند الفرعي.*

"سين"1711 المراكمة: الثنائية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر والبلد المستورد.

"سين"2711 المراكمة: القطرية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر وفي مجموعة معينة من البلدان الثالثة، كالأطراف الأخرى في الاتفاقات التجارية التفضيلية والمجموعات الإقليمية.

"سين"3711 المراكمة: الكلية

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر وفي البلدان الأعضاء في الاتفاق التجاري التفضيلي وفي بلدان ثالثة.

"سين"9711 أنواع المراكمة التي لم تُذكر في موضع آخر

"سين"911 معايير المنشأ التي لم تُذكر في موضع آخر

"سين"21 إثبات المنشأ

مستندات أو إعلانات تشكل أدلة ظاهرة على أن السلع ذات الصلة تستوفي معايير المنشأ بموجب قواعد المنشأ المنطبقة. ويمكن أن تشمل شهادات المنشأ الصادرة عن مصادر شتى، وشهادات المنشأ وإعلانات المنشأ التي يصدرها المستورد بشكل ذاتي.

"سين"121 شهادة المنشأ التي تصدرها سلطة

وثيقة تصدرها سلطة أو هيئة حكومية مؤهلة لتقديم مستندات إثبات المنشأ تذكر فيها صراحةً أن السلعة تُعتبَر ناشئة وفقاً لقواعد المنشأ المنطبقة.

مثال: *ينبغي أن تصدر شهادة المنشأ عن السلطات الحكومية في البلد المصدّر.*

"سين"221 شهادات المنشأ التي يصدرها المصدّر

وثيقة يذكر فيها المصدّر صراحةً أن السلعة تُعتبَر ناشئة وفقاً لقواعد المنشأ المنطبقة.

مثال: *حتى يكون الفاعل الاقتصادي مؤهلاً لإصدار شهادة منشأ، يجب أن يكون مسجلاً في قائمة بيانات لدى السلطات المختصة. ويصبح الفاعل الاقتصادي مصدّراً معتمداً بعد إتمام إجراءات التسجيل.*

"سين"321 بيان المستورد

وثيقة يذكر فيها المستورد صراحةً أن السلعة تُعتبَر ناشئة وفقاً لقواعد المنشأ المنطبقة.

مثال: *عندما تكون السلعة الوافدة مصحوبة بطلب إعفاء من الرسوم، يُفترض أن يكون المستورد قدم بياناً يفيد بأن السلع المعنية تستوفي جميع شروط الإعفاء من الرسوم.*

"سين"921 وسائل إثبات المنشأ التي لم تُذكر في موضع آخر

"سين"31 إثبات الشحن المباشر

شرط يقضي بتقديم دليل يثبت الشحن المباشر للسلعة.

مثال: *يجب أن تُشحن السلع المستوَردة بشكل مباشر. ويجب تقديم المستندات التي تثبت الشحن المباشر للسلعة عند الطلب. ويمكن أن يُطلب إلى المستورد تقديم أدلة إضافية، من قبيل طلبات الشراء والوثائق الخاصة بدخول السلعة، ومستندات مراقبة الشحنة.*

"سين"2 قواعد المنشأ غير التفضيلية

تشمل قواعد المنشأ غير التفضيلية القوانين واللوائح والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام، التي تطبقها حكومات البلدان المستوردة بغية تحديد بلد المنشأ للسلع. ولقواعد المنشأ أهمية في سياق تنفيذ أدوات السياسة التجارية، مثل رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، ووضع علامات المنشأ، وتدابير الحماية.

وتختلف قواعد المنشأ غير التفضيلية عن قواعد المنشأ التفضيلية. فبينما قد تؤثر قواعد المنشأ التفضيلية في المعدل التعريفي المنطبق على سلعة مستوردة، فإن قواعد المنشأ غير التفضيلية تضعها الحكومات الوطنية ولا تؤثر في المعدل التعريفي المنطبق على سلعة مستوردة.

"سين"12 معايير المنشأ

اختبار يحدد منشأ السلعة. ويتم الحصول على سلعة إما كلياً من بلد، متى كان الجزء الأكبر من المدخلات ومن عملية التجهيز متأتياً من ذلك البلد، أو من البلد الذي جرت فيه عملية تحويلية كبيرة، عندما يتدخّل أكثر من بلد واحد في توفير المدخلات وفي مراحل التصنيع. وتتجسد العملية التحويلية الكبيرة في شكل نسبة مئوية قيمية، أو تغيير في التصنيف التعريفي، أو شرط محدد يتعلق بعملية الصنع أو التصنيع.

"سين"112 سلع يُحصل عليها كلياً في بلد المنشأ

ينطبق هذا التوصيف على السلع التي أُنتجت أو صُنعت بأكملها أو التي أُنتِج جزؤها الأكبر أو صُنع في بلد دون استخدام مواد لا يكون منشؤها ذلك البلد.

"سين"212 العملية التحويلية الكبيرة: معيار النسبة المئوية القيمية القائم على أساس القيمة المضافة

متى اكتسبت سلعة ما صفة المنشأ في بلد حيث تحققت نسبة مئوية معينة من القيمة المضافة. وتوجد طرائق عديدة لحساب حصة القيمة المضافة.

"سين"312 العملية التحويلية الكبيرة: معيار النسبة المئوية القيمية القائم على أساس قيمة المواد

الحالة التي تُسند فيها صفة المنشأ لسلعة صُنعت من مواد غير ناشئة لا تتجاوز قيمتها حصة معينة من السعر النهائي للسلعة، أو تحتوي على حد أدنى من المواد الناشئة.

"سين"412 العملية التحويلية الكبيرة: تغيير التصنيف التعريفي، من دون استثناء

الحالة التي تُسند فيها صفة المنشأ لسلعة مصنَّفة تحت فصل أو بند أو بند فرعي من النظام المتناسق يختلف عن تلك التي تُصنَّف فيها المدخلات غير الناشئة. ولا يُسمح بأي استثناءات.

"سين"512 العملية التحويلية الكبيرة: تغيير التصنيف التعريفي، مع إمكانية الاستثناء

الحالة التي تُسند فيها صفة المنشأ لسلعة مصنَّفة تحت فصل أو بند أو بند فرعي من النظام المتناسق يختلف عن تلك التي تُصنَّف فيها المدخلات غير الناشئة. وتكون الاستثناءات جائزة.

"سين"612 العملية التحويلية الكبيرة: الشروط التقنية

الحالة التي يكون فيها منشأ السلعة هو البلد الذي استُوفي فيه شرط تقني محدد مسبقاً، كعملية صنع أو تحويل محددة.

"سين"712 الشروط البديلة

الحالة التي يُحدَّد فيها منشأ السلعة بالاستناد إلى معيار من أصل معيارين أو أكثر من المعايير المتاحة لإثبات العملية التحويلية الكبيرة.

متى أمكن استيفاء معيار المنشأ في البلد المصدّر وفي البلدان الأعضاء في الاتفاق التجاري التفضيلي وفي بلدان ثالثة.

"سين"912 معايير المنشأ التي لم تُذكر في موضع آخر

"سين"22 إثبات المنشأ

مستندات أو إعلانات تشكل أدلة ظاهرة على أن السلع ذات الصلة تستوفي معايير المنشأ بموجب قواعد المنشأ المنطبقة. ويمكن أن تشمل هذه المستندات شهادات المنشأ الصادرة عن مصادر مختلفة، وشهادات المنشأ وإعلانات المنشأ التي يصدرها المستورد بشكل ذاتي.

"سين"122 شهادة المنشأ التي تصدرها سلطة

وثيقة تصدرها سلطة أو هيئة حكومية مؤهلة لتقديم مستندات إثبات المنشأ تذكر فيها صراحةً أن السلعة تُعتبَر ناشئة وفقاً لقواعد المنشأ المنطبقة.

مثال: *ينبغي أن تصدر شهادة المنشأ عن السلطات الحكومية في البلد المصدّر.*

"سين"222 شهادات المنشأ التي يصدرها المصدّر

وثيقة يذكر فيها المصدّر صراحةً أن السلعة تُعتبَر ناشئة وفقاً لقواعد المنشأ المنطبقة.

مثال: *حتى يكون الفاعل الاقتصادي مؤهلاً لإصدار شهادة منشأ، يجب أن يكون مسجلاً في قائمة بيانات لدى السلطات المختصة. ويصبح الفاعل الاقتصادي مصدّراً معتمداً بعد إتمام إجراءات التسجيل.*

"سين"322 بيان المستورد

وثيقة يذكر فيها المستورد صراحةً أن السلعة تُعتبَر ناشئة وفقاً لقواعد المنشأ المنطبقة.

مثال: *عندما تكون السلع الوافدة مصحوبة بطلب إعفاء من الرسوم، يُفترض أن يكون المستورد قدم بياناً يفيد بأن السلع المعنية تستوفي جميع شروط الإعفاء من الرسوم.*

"سين"922 وسائل إثبات المنشأ التي لم تُذكر في موضع آخر

"سين"9 قواعد المنشأ التي لم تُذكر في موضع آخر

عين- التدابير المتصلة بالتصدير

هي التدابير التي تطبقها حكومة البلد المصدِّر على السلع المصدرة.

"عين"1 شروط التصدير المتصلة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والحواجز التقنية التي تعترض التجارة

هي قواعد تنظيمية تتعلق بالتصدير وتحيل إلى المواصفات التقنية للمنتجات وأنظمة تقييم الامتثال لتلك المواصفات.

"عين"11 الشروط المتعلقة بالحصول على إذن أو ترخيص للتصدير، لأسباب تقنية

اشتراط الحصول من حكومة البلد المصدّر على إذن أو ترخيص من أجل تصدير السلع. ويُعزى هذا الشرط لأسباب تقنية، أي لأسباب تتصل بالمواصفات التقنية للمنتج أو عمليات وطرائق الإنتاج ذات الصلة.

مثال: *يخضع تصدير اللحوم الصالحة للأكل، وسقط الحيوانات الذبيحة، ومنتجات اللحم لشرط الحصول على ترخيص. وللحصول على هذا الترخيص، يجب على المصدّر أن يقدم بيان مطابقة يؤكد فيه امتثال المنتجات الشروطَ التي يفرضها البلد المستورد، إلى جانب المستندات المطلوبة الأخرى.*

"عين"21 شروط التسجيل المفروضة لأسباب تقنية

شروط تقضي بوجوب تسجيل المنتجات أو المصدّرين قبل التصدير.

مثال: *ينبغي تسجيل المنتجات الصيدلانية، بما في ذلك قائمة بمكوناتها ومحتواها من العناصر المسببة للحساسية، قبل تصديرها.*

"عين"31 الشروط المتعلقة بالإنتاج وبمرحلة ما بعد الإنتاج

هي شروط تتعلق بطرائق الإنتاج ومرحلة ما بعد الإنتاج، بما يشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، شروط النظافة الصحية، وسبل المعالجة التي تكفل القضاء على الآفات الحيوانية والنباتية والكائنات المسببة للأمراض، فضلاً عن الشروط المتعلقة بظروف تخزين المنتجات و/أو نقلها قبل التصدير.

مثال: *تخضع الأبقار كافةً، عدا تلك التي يثبت أنها سليمة من الطفيليات الخارجية أو تلك الموجهة للتصدير من أجل ذبحها في البلد المستورد، لعلاج مضاد للطفيليات الخارجية خلال الثلاثين يوماً التي تسبق التصدير.*

"عين"41 الشروط المتعلقة بجودة المنتجات، وسلامتها، وخصائصها

هي شروط تتعلق بجودة المنتج النهائي وسلامته وخصائصه، وتنظم المسائل المتعلقة بهامش المخلفات المسموح به وتقييد استخدام مواد معينة.

مثال: *يُمنع قانوناً تصدير أنواع الأسماك التي تخضع لقواعد تنظيمية وفقاً لهذا الفرع (من قبيل الأسقمري الأطلسي والحبار وسمك عروسة البحر) والتي لا تمتثل الأحكام المتعلقة بالحد الأدنى للحجم.*

"عين"51 الشروط المتعلقة بالتوسيم ووضع العلامات والتغليف والتعبئة

هي التدابير التي تحدد الطرائق التي يجب اتباعها لتوسيم المنتجات الموجهة للتصدير وتغليفها وتعبئتها ووضع العلامات الخاصة بها.

مثال: *يجب توسيم مبيدات الآفات المعدة للتصدير بحيث تحمل بيانات لتنبيه المستعمل وتحذيره، فضلاً عن رقم تسجيل المؤسسة المنتِجة. ويجب أن تُعبَّأ شحنات البصل التي يُذكر أنها تستوفي شروط التعبئة لأغراض التصدير، في حاويات تبلغ سعتها الصافية 25 كيلوغراماً.*

"عين"61 عمليات تقييم الامتثال

شروط يضعها البلد المصدِّر للتحقّق من استيفاء اشتراطات معينة تتعلق بالتدابير الصحية أو تدابير الصحة النباتية أو تدابير تتعلق بالحواجز التقنية التي تعترض التجارة قبل تصدير السلع. ويمكن تحقيق ذلك باتباع شكل واحد أو مجموعة أشكال مجمَّعة من إجراءات الفحص والموافقة، بما في ذلك إجراءات أخذ العينات والاختبار والفحص؛ وتقييم مدى الامتثال والتحقق منه وضمانه؛ والاعتماد والموافقة.

"عين"161 الاشتراطات المتعلقة بالاختبار

هي شروط تلزم البلد المصدِّر بإخضاع المنتجات لاختبارات معينة للتحقق من استيفائها شروطاً معينة قبل

تصديرها. وتشمل هذه التدابير الحالات التي يُشترط فيها أخذ عينات.

مثال: *لأغراض التصدير، يجب إخضاع جميع رؤوس الماعز التي تجاوزت الشهر من العمر لاختبار مرض السل الحيواني. ويتم الاختبار بحقن 0.1 ملل من مشتق البروتين التوبركليني (Tuberculin) في الذيل. وتُقرأ نتائج الاختبار بعد 72 ساعة (زائد أو ناقص 6 ساعات) بعد الحقن.*

"عين"261 اشتراطات الفحص

شروطٌ يضعها البلد المصدّر بفحص المنتَجات قبل تصديرها؛ ولا تشمل هذه الشروط الفحوص المختبرية.

مثال: *يجب فحص الصادرات من المنتجات الزراعية – الغذائية من أجل التأكد من سلامتها.*

"عين"361 شروط تقديم الشهادات التي يفرضها البلد المصدِّر

هي شروط يضعها البلد المصدِّر وتقضي بالحصول على شهادات صحية أو تتعلق بالصحة النباتية أو أي شهادات أخرى قبل التصدير.

مثال: *يجب أن تصاحب الحيوانات الحية المصدرة شهادة صحية لكل حيوان.*

"عين"961 تدابير تقييم الامتثال التي لم تُذكر في موضع آخر

"عين"71 حظر الصادرات لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية أو تدابير الصحة النباتية

منع تصدير منتجات معينة لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية أو تدابير الصحة النباتية.

مثال: *يُمنع تصدير اللحوم ومنتجات اللحوم من الأقاليم المتأثرة بورم الدماغ الأسفنجي، الذي يُعرف أيضاً بمرض جنون البقر، حتى يتم استئصال المرض.*

"عين"91 التدابير التقنية المتعلقة بالتصدير، التي لم تُذكر في موضع آخر

"عين"2 إجراءات التصدير

"عين"12 شروط المرور عبر نقطة جمركية محددة

يجب أن تمر الصادرات عبر نقطة دخول محددة/مكتب تخليص جمركي محدد لأغراض الفحص والاختبار وما إلى ذلك.

مثال: *يجب أن تمر كل الحيوانات الموجهة للتصدير عبر ميناء شحن تتوافر فيه مرافق الفحص المناسبة.*

"عين"22 الشروط المتعلقة برصد الصادرات ومراقبتها

هي شروط إدارية تهدف إلى مراقبة قيمة وحجم الصادرات من منتجات محددة.

مثال: *يجب على مصدّري تجهيزات كهربائية معينة الإعلام بحجم الصادرات من منتجات معينة لأغراض إحصائية.*

"عين"92 إجراءات التصدير، التي لم تُذكر في موضع آخر

"عين"3 تراخيص التصدير، وحصص التصدير، وحظر التصدير، والقيود الأخرى خلاف التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية أو التدابير المتعلقة بالحواجز التي تعترض التجارة

هي قيود تفرضها حكومة البلد المصدِّر على كمية السلع الموجهة للتصدير إلى بلد محدد لأسباب من قبيل نقص السلع في السوق المحلية، وضبط الأسعار المحلية، وتدابير مكافحة الإغراق، أو لأسباب سياسية.

وترد ضمن هذه الفئة تدابير الاستثمارات المتصلة بالتجارة التي تتخذ شكل القيود على الصادرات.

وعادةً ما تكون إجراءات المنع والقيود المفروضة على الصادرات خلاف الرسوم أو الضرائب أو الأعباء الأخرى، ممنوعةً بموجب المادة الحادية عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. بيد أنه يمكن تطبيق هذه الإجراءات والقيود في ظروف خاصة محددة (المادة العشرون والمادة الحادية والعشرون من الاتفاق، على سبيل المثال).

"عين"13 حظر التصدير

الحظر المفروض على تصدير منتجات معينة.

مثال: *يُمنع تصدير الذرة بسبب نقص الاستهلاك المحلي.*

"عين"23 حصص التصدير

حصص تهدف إلى خفض قيمة الصادرات أو حجمها.

مثال: *تُحدد حصة معينة لتصدير لحم البقر بغية ضمان تزويد السوق المحلية بالكميات الكافية.*

"عين"33 الشروط المتعلقة بالتراخيص أو التصاريح أو التسجيل

تفرض حكومة البلد المصدِّر الحصول على ترخيص أو تصريح أو شهادة تسجيل لأغراض التصدير.

مثال: *يخضع تصدير الماس للحصول على ترخيص تصدره الوزارة. وتخضع بعض الموارد المعدنية، من قبيل الفحم، لإجراءات التسجيل قبل تصديرها.*

"عين"93 القيود على الصادرات، التي لم تُذكر في موضع آخر

"عين"4 تدابير التحكم في أسعار الصادرات، بما في ذلك الضرائب والأعباء الإضافية

"عين"14 تدابير التحكم في أسعار المنتجات المصدَّرة

هي تدابير تُطبَّق فقط على سلع موجهة للتصدير أو تُستخدم وسيلةً للتمييز ضد تلك السلع. ويمكن بموجب هذه التدابير أن تطبق الحكومة على سلع موجهة للتصدير ضرائب أو أسعاراً تختلف عن الأسعار المنطبقة على السلع الموجهة للسوق المحلية.

مثال: *تُطبَّق على الصادرات أسعار تختلف عن الأسعار المنطبقة على نفس المنتج الموجه للسوق المحلية (مخططات التسعير المزدوج).*

"عين"24 ضرائب ورسوم التصدير

ضرائب تُحصّلها حكومة البلد المصدِّر على الصادرات من السلع. وقد تتخذ هذه الضرائب شكل ضريبة محددة، ويمكن أن تُحدّد أيضاً على أساس القيمة.

مثال: *رسم تصدير تُحصّله الحكومة على النفط الخام في إطار سياستها المتعلقة بإيرادات الدولة.*

"عين"34 الأعباء أو الرسوم التي تُحصّلها الحكومة على الخدمات المسداة

هي أعباء أو رسوم تُحصّلها الحكومة على الخدمات المسداة.

مثال: *يتعين على مصدّري المواد الأولية المنشطة أن يدفعوا للخزانة العامة مبلغاً يساوي المصاريف الحقيقية المتعلقة بإجراءات فحص المصدّر.*

"عين"94 تدابير التحكم في أسعار الصادرات، والضرائب والأعباء، التي لم تُذكر في موضع آخر

"عين"5 مؤسسات الدولة التجارية المصدِّرة؛ وقنوات مختارة أخرى للتصدير

"عين"15 مؤسسات الدولة التجارية المصدِّرة

هي المؤسسات التجارية (سواء أكانت تابعة أو مملوكة للدولة أم لا) التي تملك حقوقاً وامتيازات خاصة لا تملكها القنوات الأخرى، والتي تؤثر من خلال مشترياتها ومبيعاتها في مستوى صادرات منتجات معينة أو وجهتها. انظر الفرع "حاء"1.

مثال: *تشمل هذه المؤسسات هيئة تصدير احتكارية تهدف إلى الاستفادة من شروط البيع في الخارج ومكتب تسويق يُعنى بتعزيز الصادرات بالنيابة عن عدد كبير من صغار المزارعين.*

"عين"95 قنوات مختارة أخرى للتصدير، لم تُذكر في موضع آخر

"عين"6 تدابير دعم التصدير

تتخذ هذه التدابير شكل مساهمة مالية تقدمها حكومة أو هيئة عامة، أو تدفعها هيئة خاصة بتكليف أو توجيه من الحكومة (تحويل مباشر أو تحويل مباشر محتمل للأموال: مثلاً،

في شكل هبة، أو قرض، أو ضخ رأس مال؛ أو ضمان؛ أو التنازل عن إيراد حكومي؛ أو تقديم سلع أو خدمات أو شراء سلع؛ أو تقديم مدفوعات إلى آلية تمويل)، أو شكل تدبير يتمثل في دعم الدخل أو الأسعار، ويمنح ميزة للمستفيد. ويتوقف الدعم بحكم القانون أو الواقع على الأداء التصديري (حصرياً أو ضمن عدة شروط أخرى)، بما في ذلك التدابير الموضَّحة في المرفق الأول من الاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية، والتدابير المبينة في الاتفاق المتعلق بالزراعة.

مثال: *يُعفى جميع المصنعين في البلد "ألف" من ضريبة الدخل على أرباح صادراتهم.*

"عين"7 تدابير إعادة التصدير

هي تدابير تطبقها حكومة البلد المصدِّر على السلع المصدَّرة التي تم استيرادها في الأصل من الخارج.

مثال: *يُمنع إعادة تصدير النبيذ والمشروبات الروحية إلى البلد المنتِج. وإعادة التصدير هي ممارسة شائعة في التجارة عبر الحدود وتهدف إلى تجنب فرض ضرائب غير مباشرة في البلد المنتِج.*

"عين"9 تدابير التصدير التي لم تُذكر في موضع آخر.

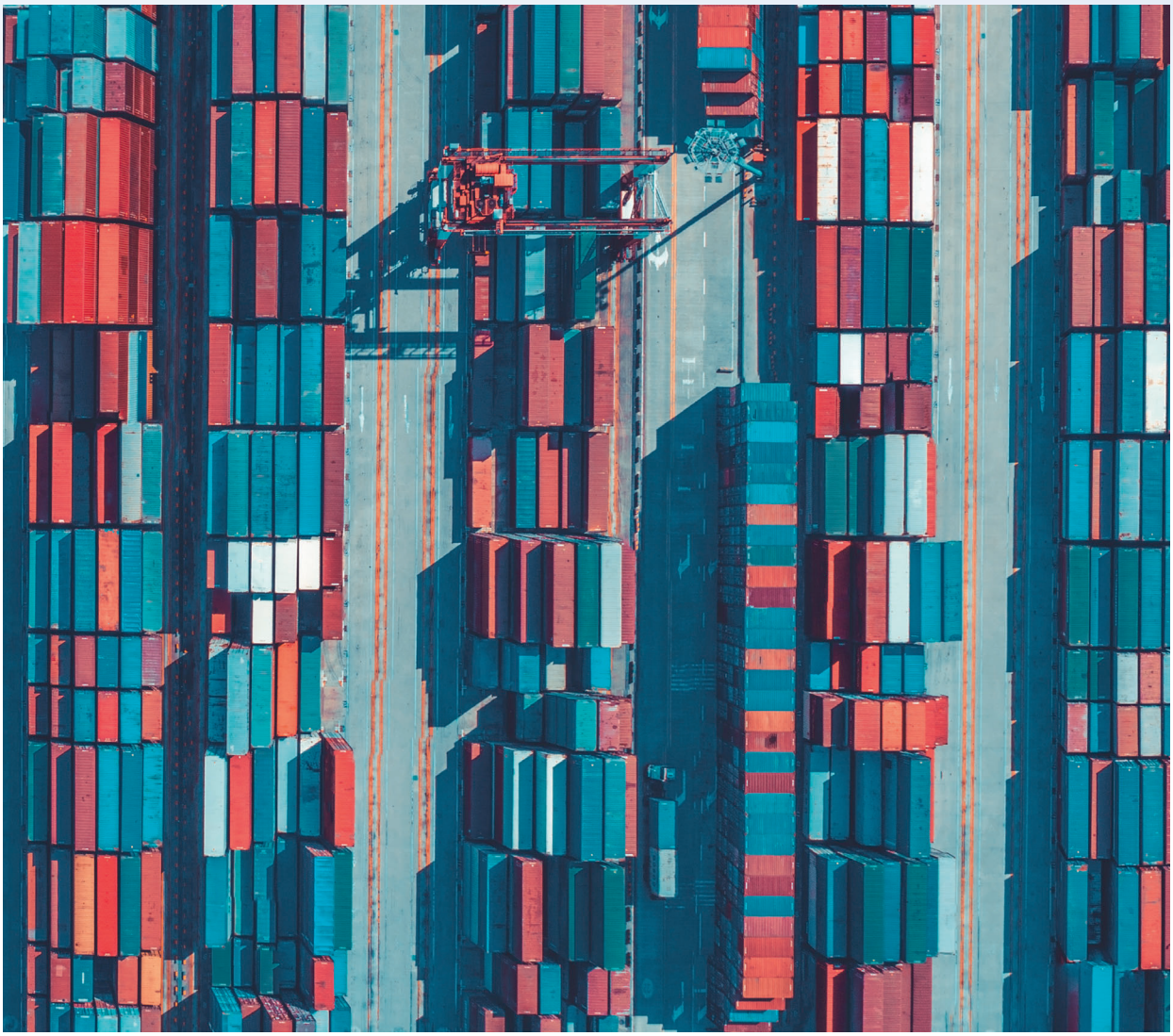

Photo credit: Adobe Stock © lily

Printed at United Nations, Geneva – 1912766 **(A)** – February 2020 – 245 – **UNCTAD/DITC/TAB/2019/5**